

وزير الإسكان والأشغال العامة سهيل عبد اللطيف؛ قطاع التعاون السكني في العناية المشددة وهناك فساد في مجالس إدارة الجمعيات والاتحادات

اللقاء الكامل ص ٢-٣

تيناوي؛ ليس على المركزي اللحاق بسعر السوق السوداء بل إعادته إلى السعر الرسمي

ص ٦

شعيب؛ نسعر المواد الممولة ذاتياً ومن المركزي وفقاً للسعر النظامي

ص ٨

التنمر التجاري والإرهاب الاقتصادي أبرز «إنجازات» ترامب في الاقتصاد الدولي!

ص ١٤

المواطن من أزمة إلى أخرى!! ووزراء يتحدثون عن الإعجاز في الإنجاز!!
العكام؛ بعض إدارات الحكومة لم تكن شفافة بما يكفي لوضع مجلس الشعب بحقيقة الأزمات

وربت هذه القصة في مقال نشر منذ أيام على موقع مجلة «هارفارد بزنس ريفيو»، يتحدث عن أنماط الابتكار، بين أنه عند مواجهة مشكلات صعبة، غالباً ما يساعد في حلها توسيع مجالات المهارات المشاركة في الحل، وعدم الاكتفاء بمتخصصين في حقل واحد، إذ يعتقد الكثيرون أن هذا النوع من التوليفات غير المحتملة هو مفتاح لتحقيق الاختراقات، مستشهداً بدراسة حلت ١٧.٩ مليون ورقة بحثية، كانت نتيجتها أن الأبحاث الحاصلة على أعلى قدر من الاستشهادات تميل إلى أن يكون معظمها راسخاً في حقل تقليدي، مع بعض البصيرة من مجال غير تقليدي. تقودنا هذه المطالعة السريعة إلى مشكلة معقدة ومتراكبة من عدة أزمنة تتكرر كل عام من ٩ سنوات في سورية، من دون أي حلول تحد من عدم تكرارها، ولعل أبرزها؛ أزمنة سعر الصرف، المشتقات النفطية، والكهرباء. السمات البارزة لتلك الأزمنة المتكررة، والتي

فازت إحدى شركات التكنولوجيا بعقد قيمته مليون دولار أميركي من أجل تصميم جهاز استشعار يمكنه رصد الملوثات بتركيزات متدنية تحت الماء، وكانت هذه المهمة غاية في التعقيد، لذا شكلت الشركة فريقاً من مصممي الرقائق الصغرى، وبدؤوا بتبادل الأفكار. بعد حوالي ٤٥ دقيقة من أول جلسة عمل، دخل أحد أعضاء الفريق وهو عالم أحياء بحرية يحمل كيساً من المحار ووضعه على الطاولة، ورداً على النظرات المتسائلة لمصممي الرقائق، أوضح أن المحار يمكنه اكتشاف الملوثات في أجزاء قليلة فقط في المليون، وعندما يحدث ذلك، فإنه يفتح أصدافه. وكما اتضح فيما بعد، لم تكن هناك حاجة إلى شريحة متطورة للكشف عن الملوثات، وإنما مجرد شريحة بسيطة يمكنها تنبيه النظام إلى فتح المحار أصدافه؛ لا تتجاوز قيمتها ألف دولار، وبالتالي تم توفير ٩٩٩ ألف دولار من العقد.

التفاصيل ص ٤-٥

هل تنوي الحصول على قرض؟

هذه فرصتك للاقتراض من المصارف العامة



جملة من التطورات سجلتها الساحة المصرفية مؤخراً لجهة الإعلان عن التوسع في منح التسهيلات الائتمانية ومختلف أنواع القروض، وذلك بعد حالة شبه توقف سادت لدى سنوات رافقت الحرب على سورية، إلا أن ذلك الإعلان لا يزال محط جدل في الشارع اليوم لجهة القدرة على التطبيق، وشراخ المستفيدين الفعليين، وهم قلائل وفقاً لمستوى الأجور والرواتب، على حين يرى مصرفيون أنها إجراءات مصرفية حصرية هدفها الحرص على المال العام وتجنب التعثر، إذ إن المشكلة تكمن في الأجور والرواتب وليس في شروط الإقراض، ولكن، بين هذا الرأي، وذلك، من المفيد التعرف على مروحة القروض والتسهيلات التي أصبحت متاحة لدى المصارف العامة.

في نظرة على أبرز المنتجات المصرفية التي باتت متاحة لدى المصارف العامة اليوم، نجدتها تتركز في المصرف التجاري السوري، إذ وفّر المصرف للمتعاملين؛ التسهيلات المصرفية التقليدية كالحسابات الجارية المدينة وحسم السندات التجارية والاعتمادات المستندية والسلف والكفالات.

إضافة إلى ذلك، وسّع التجاري من نطاق خدماته التسليفية، إذ أضاف قروض التجزئة كالفرض المهني، والقروض الشخصية، وقرض التعليم، وقرض آخر لغاية الترميم. ومؤخراً أطلق المصرف القروض المتوسطة وطويلة الأجل للمشاريع التي تهدف إلى إعادة دوران الإنتاج للمشاريع الإنتاجية، مثل قرض تمويل مشاريع جديدة قيد التأسيس، وقرض لتمويل تطوير أو توسيع أو تجديد أو استبدال مشاريع قائمة، وقرض لتمويل المشاريع الصناعية والإنتاجية المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية، وقرض شراء مشروع قائم، وقرض تمويل مشروع مقاولات، وقرض تمويل مشروع توليد الطاقة البديلة. كما يقدم المصرف قروض السلع المعمرة بالتعاون مع المؤسسة السورية للتجارة وقرض شراء سيارة خاص لجريح الوطن عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية.

ص ١٧

موسم الحرائق!!

الخسائر تجاوزت ١,٣ مليار ليرة والفاعل مجهول زاد في الأضرار ارتفاع الحرارة وقلة وسائل الإطفاء

ص ١٦

الصين تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول التي يمر بها كل من «الحزام» و«الطريق»

ص ١٨

قطاع التعاون السكني مريض وفي العناية المشددة

الحكومة قررت إزالة كل بناء مخالف لتاريخه لم يتم البدء بأي منطقة تطوير عقاري

عبد اللطيف لـ «الاقتصادية»: ليس هناك رقم دقيق حالياً لعدد المساكن المطلوب إنشاؤها خلال الفترة القادمة

■ حاوره محمد راكان مصطفى



قطاع التعاون السكني مريض وهو في العناية المشددة، بسبب التراكمات على مدار سنوات من عدم تأمين أراضي للجمعيات وعدم توافر قروض مناسبة، إضافة إلى فساد مجالس إدارة الجمعيات والاتحادات وعدم التعامل معهم بشدة، ووصلت المشكلة إلى مرحلة مرض تستوجب استئصال هذا المرض.. وضعف متابعة هيئة المستفيدين لمجالس الإدارة ترك المجالس تعمل «على كيفها».

لتاريخه لم يتم البدء بأي منطقة عقارية، وخفض الأسعار يرتبط بأكثر من جانب، فهو له علاقة بموضوع الضريبة وبمدى تدخل الوزارة بطرح منتجها وهذه الرؤية الحكومية للمناطق المدمرة.

كل ذلك وغيره من المواضيع التي تهم المواطن والتي تتعلق بالسكن، كان محور حديث «الاقتصادية» مع وزير الإسكان والأشغال العامة سهيل عبد اللطيف، وفيما يلي نص الحوار:

بعد موافقة رئاسة مجلس الوزراء، فالقانون الذي يطبق هو الذي يحفظ ويصون ملكية المواطن.

وحتى الآن الموضوع في طور الدراسة وبعد الانتهاء من دراسة المخطط التنظيمي يتم اتخاذ القرار من المحافظة والوحدات الإدارية لكون هذا الأمر من مسؤوليتها.

■ بالشق نفسه، هناك مشروعات للمؤسسة لم تسلم المساكن فيها لأصحابها، وتعرضت لأضرار، هناك سؤال يطرح من البعض مفاده: لماذا لا يتم تسليم هذه المساكن وحساب تكاليف الصيانة واقتطاعها من ثمن المسكن؟

هذا الموضوع جرى تنفيذه، ففي حلب تم الإعلان للمواطنين المكتتبين، لمن يرغب منهم في تسليم الشقق على وضعها الراهن، ليتم احتساب فقط الأعمال المنفذة، على أن تقوم المؤسسة بتنفيذ كل المرافق المشتركة، أي التأمين للمواطن في هذه الأبنية كل الخدمات المشتركة ضمن الشقة لمن يرغب، للمساعدة في عودة المواطنين بالسرعة ليقوم المواطن بعد ذلك بإجراء الإصلاحات، لكن النقص لا يتم احتسابه.

■ فيما يتعلق بالمساكن التي أنجزت قبل الأزمة ولم يتم تسليمها لأصحابها حتى الآن، هناك تساؤل: هل تم رفع أسعارها من المؤسسة؟

نظام عمل المؤسسة واضح، يتم حساب التكاليف التي تم إنفاقها على هذا المشروع ليتم استيفاء ثمن المسكن حسب التكاليف المدفوعة، ما يعني أن المؤسسة ليست تاجر حتى تقوم ببيع الشقة حسب السوق، والمؤسسة لا تعمل منفردة، بل لديها مجلس إدارة يوافق على مقترحاتها، وهناك الجهاز المركزي الذي يراقب، ولم يحدث أبداً أن جرى رفع الأسعار، فليس من ضمن إجراءات عمل المؤسسة إلا أن تأخذ ثمن التكلفة.

■ هناك مناطق مستملكة لمؤسسة الإسكان منذ سنوات عديدة

حسب معلوماتي إلى الآن لا وجود لأي شركة تمويل عقاري

والقانون وجوب، والقرار الحكومي في هذا الموضوع هو إزالة كل الأبنية المتضررة إنشائياً بفعل الإرهاب، وكذلك إزالة كل الأبنية المخالفة، وإعداد مخططات تنظيمية جديدة لهذه المناطق.

نحن نعمل بالتوازي على خطين، فشركتنا الإنشائية تزال الأبنية المتهمة والمتضررة إنشائياً والمخالفات، والشق الثاني في الوقت نفسه هو قيام الشركة العامة للدراسات، والتي هي شركة من شركات الوزارة بإعداد مخططات تنظيمية لهذه المناطق.

■ كيف سيتم تعويض المواطن الذي تمت إزالة منزله، وهل سيكون هناك تعويض أم سكن بديل؟ ما الرؤية الحكومية لهذا الموضوع؟

الهدف الأساسي من اللجنة المشكلة من وزير الأشغال والمحافظين في دمشق وريف دمشق، هي العودة السريعة للمواطنين إلى مناطقهم، وآلية التعويض تنظمها القوانين والأنظمة ذات الصلة بهذا الموضوع.

القوانين والأنظمة خاصة في الأزمة والتي تم إصدارها لعلاقتها بهذا الموضوع، أي إذا تكلمنا في قانون التنظيم والتخطيط، فإذا تم تطبيق قانون التنظيم والتخطيط لعام ٢٠١٥ على هذه المنطقة، فهناك ضمن هذا القانون ما يحدد كيف يتم التعويض للأهالي، وإذا اعتمد ١٠ أو تعديله، فهو أيضاً يتضمن بالتفصيل طريقة التعويض، ومن الممكن تطبيق المرسوم ٦٦ حسب ما ورد بنصه على بعض المناطق

ومحور تأمين الأراضي ومحور التنفيذ ومحور التشريع ومحور الإحصاء، وتم تشكيل فريق عمل من كل الوزارات المختصة بكل محور من هذه المحاور، وقاموا بالعمل على مدى أشهر، ووصلت كل مجموعة عمل في محور من المحاور إلى مجموعة من التوصيات الاختصاصية، ومجموع هذه التوصيات ستكون خلاصة التوصيات العامة للإستراتيجية الوطنية للإسكان الوطني.

بالنتيجة هذه التوصيات هي التي تحدد الإستراتيجية الوطنية للإسكان، والمواطن أولاً وأخيراً يريد النتيجة وبالنهاية هو يريد سكناً، فمثلاً التوصيات ضمن المصارف تعني التوصيات بما يحقق تمويلاً للمواطن للسكن، وفي الإحصاء التوصيات التي تحدد العدد الحقيقي للمساكن المطلوبة والاحتياج الحقيقي وكيفية الوصول إلى هذا الرقم، ولا ليس هناك حالياً رقم نهائي ودقيق لعدد المساكن المطلوب إنشاؤها خلال الفترة القادمة.

■ هناك مناطق كثيرة تعرضت للتدمير من المجموعات الإرهابية، ما رؤية الوزارة للمساكن المدمرة في هذه المناطق؟ بالطبع، الرؤية هي رؤية حكومة كاملة، والوزارة بأدواتها تنفذ على الأرض، وإذا تحدثنا عن مناطق سوار دمشق كمثال للمناطق الأخرى، والمناطق التي كلفنا بها كوزارة أشغال عامة بمتابعتها ضمنها، قمنا بزيارة إلى عين الفيحة وبسيمة وعين الخضرة، وهناك مناطق في دمشق كاليرموك

■ أين أصبح مشروع الخارطة السكانية، وكم بلغت نسبة إنجاز المشروع؟

الخارطة السكانية هي من أساس مهام هيئة التخطيط الإقليمي، والمقصود تحديد المناطق السكنية وفق خارطة موزعة على مساحة القطر، وفي المستقبل لن يكون هناك تجمع سكاني عشوائي، أو بقرار محلي، وإنما سيكون القرار مركزياً فيما يخص جغرافياً توزيع المدن الجديدة أو الضواحي أو التجمعات السكنية، فإذا كان هناك نية للتوسع في أي منطقة أو نية لإقامة تجمع سكاني جديد أو ضاحية جديدة فسيكون ذلك محدداً مسبقاً وفق أسس تعتمد من الهيئة بعد دراسة المنطقة بأنها قابلة لتكون تجمعاً سكانياً، يجب تحقق شروط محددة كتأمين الخدمات كالمياه.. وأن تكون لها علاقة بمحاور التنمية ومناطق التنمية، ضمن دراسة شاملة لخارطة الوطن أحد منتجاتها هو الخارطة السكانية.

تجاوزت نسبة الإنجاز ٢٥ بالمئة، وأصبح لدى القائمين على المشروع نسبة كبيرة من البيانات والمعلومات بما يعادل ٧٠ بالمئة تقريباً.

■ ما مشروع الوزارة في مجال الإسكان وما حاجة البلاد من المساكن؟

المشروع الأساسي للوزارة هو أن يكون هناك إستراتيجية وطنية للإسكان الوطني، ومع اعتماد هذه الإستراتيجية التي تضم كل المعطيات والإحصائيات، من ضمنها الخارطة السكانية والرؤية القادمة.. إلخ، نحن بدأنا منذ فترة بالعمل في هذا الموضوع، وقريباً لدينا المؤتمر الوطني للإسكان، وفي هذا المؤتمر سيتم رفع التوصيات النهائية للإستراتيجية الوطنية للإسكان، لتعتمد من مجلس الوزراء سيصبح لدينا إستراتيجية.

وبدأنا العمل بتحديد ستة محاور أساسية لها علاقة بموضوع الإسكان والتي هي محور التخطيط الإقليمي ومحور التمويل

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية

دمشق - سورية

هاتف: ٢١٣٧٤٠٠ / ٣٠٦٥ - ١١ فاكس: ٢١٣٩٩٢٨ - ١١

سعر النسخة «١٠٠ ليرة سورية»

رئيس التحرير

وضاح عبد ربه

المدير الفني

لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول

نبيل زريق

الإقتصادية
AL-IQTISSADIYA

تصدر عن شركة مجموعة العمل الاقتصادي المحدودة المسؤولية بوجوب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٩٠ تاريخ ٢٠١١/٥/١٩ المعدل بالقرار ٤٧، وتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com



تجميد الأموال، وبذلك خسر التعاونيون القيمة الحقيقية لأموالهم، ما الحل برايمكم لهذا الموضوع؟
من المفترض ألا يكون الحديث بهذا الاتجاه، ولكن للمصرف العقاري قوانينه، وبحسب الوضع المالي يقرر وضع ودائع أو لا حسب الوضع المالي للمصرف، وهو مصرف عام مطلوب منه ألا يكون خاسراً. ينظم العلاقة بين الاتحاد والمصرف القوانين النافذة للمصرف وقانون الاتحاد، وأي تعديل بهذا الموضوع بحاجة إلى تعديل بالقانون، وهذا دور مؤتمرات الاتحاد... فإذا أراد الاتحاد العمل بشكل جدي في هذا الموضوع، يتم ذلك عبر قرارات وتوصيات مؤتمراتهم، ونحن جاهزون لمتابعة وتقديم أي إجراء قانوني لتحسين وضعهم.

خطة المؤسسة الإنتاجية والاستثمارية حتى نهاية الشهر الرابع من عام ٢٠١٩

■ ما الخطة الاستثمارية لمؤسسة الإسكان؟
تضم جميع المشروعات التي يتم تمويلها جزئياً أو كلياً من صندوق الدين العام على شكل قروض سنوية وهي مشروع الطاقات المتجددة، مشروع المرافق العامة، ومشروع السكن الشبائي الممول بقرض من دون فائدة بما لا يتجاوز ٣٠ بالمئة من تكلفته السنوية، ومشروع سكن العاملين في الدولة الذي يتم تمويله بقرض من دون فائدة لا يتجاوز ٣٠٠ مليون ليرة سورية فقط من تكلفته السنوية، ومسكن قضاة مجلس الدولة، يتم تمويلها بقرض من دون فائدة لا يتجاوز ٣٠ بالمئة فقط من التكلفة السنوية، إضافة إلى مشروعات إعادة إعمار القرى المحررة في محافظة القنيطرة، ومشروع شقق سكنية للعاملين في محافظة القنيطرة «سكن وظيفي» - ضاحية البعث، ومشروعات المباني الإدارية للمؤسسة في كل من محافظات ريف دمشق وحمص واللاذقية وطرطوس.
إضافة إلى مشروع البرنامج الحكومي للإسكان، الذي يتم تمويله بقرض من دون فائدة بما لا يتجاوز ٣٠٪ فقط من تكلفته السنوية، مشروع مركز خدمة المواطن، ومشروع تنفيذ برج سكني في مدينة الديماش بتقنية القالب المنزلق «بغرض التقييم».
وبلغت اعتمادات الموازنة الاستثمارية ٨,٧ ملايين ليرة وصلت نسبة الإنجاز إلى نحو ٣١٪ بقيمة ٢,٧ مليون ليرة.
■ ما خطة المؤسسة في مجال السكن الاجتماعي «الشعبي»؟
يضم برنامج التنفيذ المادي لخطة السكن الاجتماعي المشروعات السكنية التي يتم تخصيصها وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لعام ٢٠١٤ المكتتب عليها قبل نفاذ المرسوم التشريعي رقم ٧٦ لعام ٢٠١١، وتتألف من السكن الشبائي، والمسكن الاجتماعي «الشعبي»، ومسكن المنزرين بالهدم، ومسكن أساتذة الجامعات، وسكن العاملين في الدولة، ومسكن قضاة مجلس الدولة.
إضافة إلى المشروعات السكنية التي ستخصص وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥، وتضم البرنامج الحكومي للإسكان، ومشروع السكن المناطقي، علماً أن موازنة السكن الاجتماعي تعتبر جزءاً من الموازنة التقديرية للمؤسسة وتمول إما ذاتياً من السيولة المتوفرة لدى المؤسسة، وإما بقرض من المصرف العقاري أو المصارف المرخصة العاملة في سورية أصولاً، إضافة إلى مدفوعات المكتتبين.
وبلغت اعتمادات الموازنة للسكن الاجتماعي ١٩ مليون ليرة، وصلت نسبة الإنجاز إلى نحو ١٨٪ بقيمة ٣,٥ ملايين ليرة.
■ ما نسب إنجاز المؤسسة في خطة الادخار السكني؟
خطة الادخار هي موازنة مستقلة يتم تمويل مشروعاتها من أموال المكتتبين وفق أحكام قانون الادخار السكني رقم ٣٨ لعام ١٩٧٨، أو بقرض من المصرف العقاري. وبلغت اعتمادات موازنة الادخار ٧ ملايين ليرة، وصلت نسبة الإنجاز إلى نحو ١٤٪ بقيمة مليون ليرة.

التسعير، وبناء على ذلك يتم احتساب الضريبة، وبهذه الحالة يتم دفع الضرائب بناء على الأسعار الراجعة خلافاً لما يتم حالياً بالبيع والإيجار، وكما هو إذ يتم وضع سعر رمزي يتم احتساب الضريبة على أساسه، وبعد تطبيق القانون لن يعود البيع بالسهولة التي كانت قبل، ثم إلى حد معين سيحد من التضخم وارتفاع الأسعار.

■ أحد أهم القطاعات في مجال السكن هو التعاون السكني، كيف توصفون واقع هذا القطاع؟
لكي أكون صريحاً، قطاع التعاون السكني مريض وهو في العناية المشددة، وذلك بسبب تراكمات على مدار سنوات من عدم تأمين أراضي للجمعيات، وعدم توافر قروض مناسبة، إضافة إلى فساد مجالس إدارة الجمعيات والاتحادات وعدم التعامل معهم بشدة، ووصلت المشكلة إلى مرحلة مرض تستوجب استئصال هذا المرض.

■ بعض رؤساء الاتحادات يجاهرون بعملهم في تجارة العقارات، مستغلين علاقتهم بالفاسدين من رؤساء الجمعيات في الحصول على شقق وأدوار والإثراء الفاحش نتیجتاً، كيف تعاملتم مع حالات الفساد في هذا القطاع؟
من المعروف أن المعنى بالمحاسبة في حال وجود فساد في الجمعيات على اعتباره اتحاداً أهلياً هو هيئات المستفيدين المكلفين متابعة مجالس الإدارة، والمفترض أنهم هم خلال الاجتماعات الدورية يتم تقيوم أداء المجالس وخطتها وتتم المحاسبة بناء على النتائج، ولكن ضعف متابعة هيئة المستفيدين لمجالس الإدارة ترك المجالس تعمل على كيفها. أي شكوى تأتي للوزارة يتم فوراً تشكيل لجنة للتحقق بالمخالفات.. وألغت الوزارة سابقاً عضوية كثير من أعضاء مجالس الاتحاد ومجالس الإدارة في الفترة الماضية، وألغت الكثير من الجمعيات، ووقنت قيدها، وهناك دراسة لدمج بعض الجمعيات، ومستقبلاً هناك تصور لمعالجة وضع الجمعيات.

■ لماذا تم إعفاء رئيس أكبر اتحاد للتعاون السكني وهو رئيس اتحاد دمشق؟
وما يتداول من أحاديث حول عقد مؤتمرات فساد في حلب؟
من دون نصاب مقابل ١٠٠ ألف لمدنوب الوزارة ومثلها لمدنوب الاتحاد. وابتزاز الجمعيات من المشرف من المديرية والاتحاد لتخصيصها بأرض في حلب وغيرها من الأقاليم؟
فيما ذكر شيء من الصحة، ولكن يجب التوضيح بأن إعفاء رؤساء الاتحادات ومجالس الإدارة ليس بالضرورة أن يكون قائماً على فساد، فمن الممكن أن يكون السبب أخطاء بأعمال إدارية، ولم يتم اتخاذ أي قرار إلى بناء على تقرير لجنة، وبعد التحقيق، ولا يتم فصل أو إلغاء جمعية بناء على قرار فردي للوزير، وإنما يتم التصديق على اقتراحات لجنة تقوم بالتحقيق مع مجلس الإدارة، ونحن لن نتهاون بأي شكوى وأي حالة فساد أو خلل إداري في عمل الجمعيات. وعلى المواطنين أن يكونوا فاعلين في حضور اجتماعات الهيئة ومتابعة مجالس الإدارة والإطلاع على قانون الاتحاد ومحاسبة مجلس الإدارة في حال أخطأ، والمطلوب أن يساعدنا المواطن، ففي النهاية الجمعيات هي جانب أهلي.

■ صدر مؤخراً قرار يلغي صلاحية تصديق الشيكات من الاتحاد والمديرية للجمعية، ألا تخشون أن تقوم مجالس إدارة بسحب إيداعاتها في المصارف مادامت فقدت الرقابة على تحريك الأموال؟
الإجراء كان متخذاً بسبب الأزمة وبسبب وجود مناطق كانت خارج السيطرة، والأمر بعد تحرير معظم المناطق لم يعد هناك مشكلة، ولم يعد هناك حاجة لذلك الإجراء.

■ يعاني التعاون السكني خللاً في العلاقة مع المصرف العقاري الذي تودع لديه الجمعيات أكثر من ٤٠ مليار ليرة منذ سنوات من دون فوائد، ومؤخراً ألغى المصرف ميزة

متوافرة وماهرة.. قد يكون حجم الأعمال القادم أكبر من استطاعات الشركات العامة والخاصة، فلا بأس من مشاركة الدول الصديقة التي وقفت إلى جانب البلاد في الأزمة والحرب التي مرت بالبلاد.

■ ومن الجانب القانوني موضوع التطوير العقاري موضوع العقاري، والقانون أتاح للشركات المحلية أن تعمل في التطوير لها في البلاد أن تدخل في التطوير العقاري، ونحن نرحب بالأموال القادمة من مطورين عرب، ومن الأصدقاء للعمل في التطوير العقاري، وبما يدعم الاقتصاد الوطني.

■ المشكلة عدم وجود شركات، الحقيقة عدم وجود تمويل عقاري حتى الآن، ما خطتكم لجذب رؤوس الأموال للاستثمار في هذا المجال؟ وما حقيقة ما يقال عن ربط شركات التمويل العقاري بالمصارف؟

شركات التمويل العقاري تتبع هيئة الإشراف على التمويل العقاري، ومن مهامها الإشراف على شركات التمويل العقاري ومتابعتها وتسيير أمورها ولكن إلى الآن وحسب معلوماتي ليس هناك أي شركة تمويل عقاري... مع قادمات الأيام لا بد أن تكون هناك شركات تمويل عقاري تعمل تحت إشراف الهيئة، لكونها شركات مختصة في مجال التمويل العقاري، وتكون من ضمن المصارف الموجودة.

■ هناك شركات تعلن عن مساكن بالتقسيم في ريف دمشق، هل تخضع هذه الشركات لرقابة الوزارات لجهة التقيد بالمواصفات الإنشائية والعمرائية والتسعير، أم إنها ظهرت بشكل مفاجئ، ولم تكن الوزارة منتبهة لها؟
ليس هناك شيء خارج السيطرة، في ريف دمشق إقامة مجمع عمراني وإن كان بعدد معين من الأبنية يقع على مخطط تنظيمي وهو حاصل على رخصة من البلدية ومسؤوليتها متابعة هذا المتعهد العقاري، والذي يجب عليه أن يحصل على رخصة من النقابة، وأن يكون لديه مهندس مقيم ومهندس مصنف، وهذا الموضوع تحت السيطرة. وبالنسبة للتسعير وباعتباره قطاعاً خاصاً، البيع والشراء يعود له، وسوف يتبع طريقة بالتسعير لتسويق منتج.

■ كان هناك حديث عن خطة لتخفيض أسعار المساكن التي بلغت مستويات خيالية، هل هناك أي شيء على أرض الواقع في هذا المجال؟

لهذا الموضوع أكثر من جانب، فهو له علاقة بموضوع الضريبة وبمدى تدخل الوزارة بطرح منتجها، المؤسسة العامة للإسكان وهي الذراع الحكومي لتنفيذ خططها، نسب الشقق المنفذة عن طريق الحكومة وفق الخطة الخمسية العاشرة التي اعتمدت كانت ١٣ بالمئة فقط، والباقي كان للقطاع الخاص، وهو يعرف كيف طريقة عمله.. القطاع العام ممثلاً بالشركة كان الجهة الوحيدة التي تعمل في القطاعين العام والخاص، والتي كانت تقوم بطرح الشقق وتم تخصيص أكثر من ٣٦ ألف شقة، وهذا ساعد في الحد من ارتفاع الأسعار.. فمثلاً عندما تم إنجاز الضاحية وتم توزيع الشقق على ٢٥ شهراً الأمر الذي ساعد في استيعاب الكثير من الأسر في هذه المنطقة، وساعد بشكل غير مباشر بإيقاف تمدد المخالفات في محافظة دمشق، وساهم في عزوف المواطن عن الشراء في مناطق المخالفات التي أصبحت أسعارها أعلى من أسعار الشقق في الضاحية.

■ الجانب الآخر له علاقة بالضريبة، الدول عادة تتحكم بالأمور التي تخص المساكن بالضريبة.. المسكن هو ملك شخصي كفل الدستور لصاحبه أن يبيعه بالسعر الذي يرغب وغير ممكن أن يلزم بسعر محدد، لكن الدخول على الضريبة وضع معيار معين من التعامل على الدولة بالضريبة يساعد على هذا الموضوع، وهذا ما بدأت فيه وزارة المالية بإعداد قانون البيوع العقارية، ففي كل منطقة يتم تحديد سعر المتر المربع، وتمت مراعاة تفاصيل تأثر الارتفاع والاتجاه والموقع في

وحتى الآن لم يتم البدء بالعمل فيها، ومن الممكن ألا يكون هناك بدء بالعمل على المدى المنظور، فهل يعتبر استهلاك هذه الأراضي ملغياً؟

سنتكلم بشكل عام، إذا كانت الأرض المستملكة لم يتم تنظيمها أو كان فيها مخالفة تنظيم يكون الكلام بخصوص إلغاء الاستملاك صحيحاً، لكن كل الأراضي التي استمكنت لمصلحة المؤسسة هي أراضي تم تنظيمها، وتم وضعها في برنامج تخطيطي ومخططات تنظيمية، وكل منطقة لها خطة استعمال، وقولاً واحداً جميعها مشروعات قائمة مستقبلاً.

■ منذ أيام انتهى الاكتتاب على ١٢ ألف شقة لدى مؤسسة الإسكان كمرحلة أولى من المشروع، هل هناك إحصائيات عن عدد المكتتبين؟ وهل من المتوقع أن يكون هناك وقت تقريبي للبدء بالمشروع؟

بعض المناطق هي مناطق جديدة، وبعضها شقق في المحافظات في منطقة تقريباً جاهزة، لكنها بتوسع هذه المنطقة، الانتهاء من الاكتتاب كان في ١٦ من الشهر الماضي، وكونه لم يكن هناك إقبال على الاكتتاب بسبب الظروف الحالية والحصار الاقتصادي وضيق الحال فلم يتم استكمال العدد، وعليه مجلس الإدارة سيدرس هذه الحالة ليري إن كان سيتم تمديد المدة أو يتم الاكتفاء بالمكتتبين ويتم إجراء القرعة.

■ من أين تنوي المؤسسة تمويل المشروعات السكنية التي تحتاج إلى مبالغ ضخمة جداً؟ وهل بدأت المقترحات التي طلبت من المصارف تصلح؟

حقيقة المؤسسة عندما تطرح أي برنامج، سواء أكان شابياً أم ادخاراً وغير ذلك، يتم وضع قرار تنظيمي لهذا البرنامج وخطة تمويل، ومن ضمن خطط التمويل قد يكون هناك لجوء للمصارف، ومن المعمول به في كل دول العالم المصارف هي الأساس بعملية الإسكان، لذلك من أهم المحاور التي ستطرح في المؤتمر الوطني للإسكان هو موضوع التمويل ومشاركة المصارف، والمصارف أبدت استعدادها للعمل في هذا الموضوع، وعملياً المصارف تقوم الآن بمنح قروض لشراء المساكن أو لترميمها، لكنه ليس على مستوى إستراتيجي أو مستوى عام، فالحاجة هي لمصارف متخصصة أو أن يكون ضمن المصارف اختصاص لتمويل المساكن، فنحن بالمرحلة القادمة لسنا بحاجة لتمويل شقة أو أخرى، بل بحاجة لتمويل مناطق بأكملها وضواحي ومشروعات استثمارية بأكملها، لذلك على المصارف أن تكون جاهزة في المرحلة القادمة لهذا التحدي.

■ منذ فترة قريبة، وجهت الوزارة إنذاراً لشركات التطوير العقاري بأن تأخذ الجدية بالموضوع، وإلا فسيسحب الترخيص منها، كيف ترون واقع شركات التطوير العقاري؟
الشركات تتبع للوزارة وهي مشرفة عليها، ولكن صريحين، القانون ١٥ منذ عام ٢٠٠٨ وحتى تاريخه على أرض الواقع لم يتم البدء بأعمال أي منطقة تطوير عقاري، ما يضعنا أمام التساؤل عن السبب، نحن لدينا أسباب واضحة منها متعلق بالوزارة، ومنها ما هو متعلق بالمطورين ذاتهم.

وبحثت الوزارة في إن كان السبب عدم وجود جدية لدى المطورين العقاريين، هل هناك خلل بقانون التطوير العقاري، هل هناك خلل بطريقة عمل الهيئة أو الوزارة، أم هل الظروف هي السبب، وحقيقة السبب هو كل هذه الأسباب مجتمعة، وبما يخص المطورين العقاريين ليس كل المطورين العقاريين الذين تم الترخيص لهم هم جادين أو من أصحاب الاختصاص، فهم مجرد أشخاص حققوا الشروط الواردة ضمن القانون ١٥، وحصلوا على الترخيص، ودخول البلاد بالحرب الكونية عليها منذ عام ٢٠١١ أوقف العمل، فإذا لم يكن هناك أمان فلن يكون هناك إعمار.

■ ولكون مسؤولية الوزارة تتمثل في تطبيق القانون الناظم لهذا العمل، ما دفع الوزارة لمراجعة القانون بمشاركة المطورين العقاريين عبر دراسة القانون، وتم وضع تعديلات بالاتفاق مع المطورين لتسهيل عملية البدء بالتطوير العقاري.
لدينا مطورون عقاريون ومناطق تطوير عقاري... لكن لتاريخه لم يتم البدء بأي منطقة عقارية، ومشروع القانون من الممكن أن يكون أكثر مرونة، وهو حالياً مطروح في مجلس الشعب.

■ انطلاقاً من تأكيدكم عدم البدء بأي مشروع تطوير عقاري، هناك إعلان يعرض على إحدى الشاشات الوطنية عن شقق في مشروع عقاري في إحدى المحافظات السورية تبدأ أسعارها من ٩ ملايين ليرة سورية، كيف تتعامل الوزارة مع مثل هذه الوقائع؟
أكد أنها ليست تطويراً عقارياً والمشروع لا ينطوي تحت قانون التطوير العقاري، ولم يمر على هيئة التطوير العقاري ولا على الوزارة، قد يكون تاجر عقارات اشترى منطقة منظمة وبدأ بالبناء فيها والبيع.. ونؤكد أنه سيتم البحث في الموضوع.

■ ما مدى الحاجة لوجود شركات تطوير عقاري عالمية للمشاركة في مناطق التطوير العقاري؟
رأيي الشخصي نحن لسنا بحاجة إلى مطورين خارجيين، لدينا شركات ولدينا مقاولون محلليون والعمالة الوطنية

هناك فساد في مجالس إدارة الجمعيات والاتحادات التعاونية

المواطن من أزمة إلى أخرى!!.. ووزراء يتحدثون عن الإعجاز في الإنجاز!!

العكام: بعض إدارات الحكومة لم تكن شفافة بما يكفي لوضع مجلس الشعب بحقيقة الأزمات

■ علي نزار الأغا



فازت إحدى شركات التكنولوجيا بعقد قيمته مليون دولار أميركي من أجل تصميم جهاز استشعار يمكنه رصد الملوثات بتركيزات متدنية تحت الماء، وكانت هذه المهمة غاية في التعقيد، لذا شكلت الشركة فريقاً من مصممي الرقائق الصغرى، وبدؤوا بتبادل الأفكار.

بعد حوالي ٤٥ دقيقة من أول جلسة عمل، دخل أحد أعضاء الفريق وهو عالم أحياء بحرية يحمل كيساً من المحار ووضعه على الطاولة، ورداً على النظرات المتسائلة لمصممي الرقائق، أوضح أن المحار يمكنه اكتشاف الملوثات في أجزاء قليلة فقط في المليون، وعندما يحدث ذلك، فإنه يفتح أصدافه. وكما اتضح فيما بعد، لم تكن هناك حاجة إلى شريحة متطورة للكشف عن الملوثات، وإنما مجرد شريحة بسيطة يمكنها تنبيه النظام إلى فتح المحار أصدافه؛ لا تتجاوز قيمتها ألف دولار، وبالتالي تم توفير ٩٩٩ ألف دولار من العقد.

تكرار الأزمات لأسباب مشابهة دليل ضعف الإدارة الحكومية بوضع الحلول المناسبة

رجال أعمال سوريين يعملون في مجال البناء والتجارة، وبرز الحديث عن مشروع قانون «قيصر» الأميركي لفرض عقوبات موسعة على كل من يتعامل سياسياً واقتصادياً مع سورية، الأمر الذي ولد حالة استياء لدى الشارع السوري، كان مسرحها صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، لصعوبة تقبل العودة إلى الظروف المرافقة لذروة الحرب، بعد التنعم بتحسين كبير في مستويات الأمان والخدمات والاستقرار النسبي في سعر الصرف والأسعار لأكثر من عام ونصف العام.

أمام هذا الواقع، لم تتغير طريقة تعاطي الحكومة مع مستجدات الحرب، وترافق ذلك بضعف الخطاب الحكومي، ذلك بتجاهل الأسباب الحقيقية لما وصلنا إليه، أو تسويق الأسباب الحقيقية بطريقة استفزازية، ما أسهم في تعزيز حالة انخفاض الثقة بين المواطن وحكومته، وهذا يعني زيادة في حساسية نقاط الضعف في السياسات العامة والمجتمع، إلى جانب الفساد وغياب نسبي للعدالة في توزيع أعباء المرحلة، وهذا ما يعطي تأثيراً أكبر للتصعيد في المحورين الاقتصادي، والمعلوماتي (وخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي).

صدى الشعب!

عضو مجلس الشعب والحقوق الدكتور محمد خير العكام علق على موضوع تكرار الأزمات منذ بداية الحرب، من دون حلول ناجحة من الإدارات الحكومية بالقول: «في الأحوال العادية يجب ألا تحدث أزمات إلا إذا كانت الإدارات الحكومية غير ناجحة في تنفيذ مهامها».

ولفت إلى أن علم إدارة الأزمات يساعد في التنبؤ بحدوث الأزمات، ويقول بضرورة أن تتنبأ الإدارات الناجحة بحدوث الأزمات، وتتوقى حدوثها بمجموعة من الإجراءات المحددة، ومن ثم يوفر خيارات لإجراءات تمكن من تجاوز الأزمات، كما هو الحال في مادة القمح، ففي الأحوال العادية، تتباين نسب الإنتاج من سنة إلى أخرى نتيجة الأحوال الجوية، لذا تخطط الحكومة

بداية مواجهة تداعيات الحرب، يقتضي توصيفها بشكل واقعي، فالنظر إلى الحرب من زاوية «الحرب الاقتصادية» فقط يمكن أن يكون منقوصاً، نظراً لأن الواقع أكبر من مجرد حرب اقتصادية، وينطبق عليه ما أصبح يسمى «الحرب الهجينة».

توصف الحرب الهجينة بأنها الاستخدام المتزامن لمجموعة من أدوات وعناصر القوة المصممة خصيصاً لاستهداف المجتمعات والسياسات العامة، عبر نقاط الضعف فيها، لخلق تأثيرات متأزرة، وصولاً للهدف المعلن للحرب.

تستخدم الحرب الهجينة خمس وسائل قوة بشكل متزامن، تضم: وسائل القوة العسكرية، السياسية، الاقتصادية، المدنية، المعلوماتية.

يتم التصعيد في الحرب الهجينة عبر محورين، أفقي؛ من خلال الاستخدام المتزامن لوسائل القوة، بشكل كامل، أو انقثائي، ومحور عمودي، يتم فيه التصعيد بدرجة استخدام القوة ضمن كل وسيلة قوة مطبقة.

ذكرت ورقة بحثية لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» بعنوان: «الاقتصاد والحرب الهجينة في سورية: لعبة محاور التصعيد» أنه في نهاية شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٨، بدأت الحكومة السورية تنتبه إلى تغير محاور التصعيد في الحرب الهجينة، لتأخذ شكل الحرب الاقتصادية، وبرز هذا الأمر بشدة مع بداية عام ٢٠١٩، حينما بدأ توريد الموارد الرئيسية، وبخاصة المشتقات النفطية، بالتراجع الحاد، وفرض الاتحاد الأوروبي حزمة عقوبات أحادية الجانب على

لأن الابتكار في جوهره يتعلق بحل المشكلات، وعدد طرق الابتكار يوازي عدد أنواع المشكلات التي تحتاج إلى حلول، ولا يوجد طريق «حقيقي» واحد يقود إلى الابتكار.

ومع ذلك، غالباً ما تتصرف الشركات والحكومات أيضاً - كما لو أن هذا الطريق موجود بالفعل، فيتم التقيد بنوع واحد من الإستراتيجيات، واعتبارها الطريق لا ابتكار الحلول!

قد ينجح ذلك الأمر - للشركات والحكومات - لفترة من الوقت، ثم يصلون إلى طريق مسدود، ويجدون أنفسهم محبوسين في مجموعة من الحلول التي لا تناسب المشكلات التي يحتاجون إلى حلها.

ينطبق ذلك الأمر حرفياً على أسلوب الإدارة لدى الحكومات المتعاقبة خلال الحرب، ومع استمرار الحالة دون تغيير جذري، سوف نكون على موعد مع أزمة سعر صرف ومشتقات نفطية وكهرباء كل عام، أو قد نلاحظ انتقال الأزمة إلى مواد وخدمات أخرى.

أكبر من حرب اقتصادية

إن تجاهل أثر الحرب فيه مجافاة كاملة للحقيقة، كما أن المبالغة في أثرها عبر وضعنا بصورة انعدام الحلول، أمر مجاف للحقيقة أيضاً، ويجعل الإدارات الحكومية بلا أهمية، بل يحولها إلى مبدئ لأموال الشعب، مادامت هي غير قادرة على معالجة المشكلات، ولا جيد سوى التلويح بظروف الحرب، وكأن ظروف السلم ممكن أن تكون أفضل بكثير في ظل منظومة المجتمع الدولي وخريطة الصراع على المصالح فيه.

وردت هذه القصة في مقال نشر منذ أيام على موقع مجلة «هارفارد بزنس ريفيو»، يتحدث عن أنماط الابتكار، بين أنه عند مواجهة مشكلات صعبة، غالباً ما يساعد في حلها توسيع مجالات المهارات المشاركة في الحل، وعدم الاكتفاء بمتخصصين في حقل واحد، إذ يعتقد الكثيرون أن هذا النوع من التوليفات غير المحتملة هو مفتاح لتحقيق الاختراقات، مستشهداً بدراسة حلت ١٧.٩ مليون ورقة بحثية، كانت نتيجتها أن الأبحاث الحاصلة على أعلى قدر من الاستشهادات تميل إلى أن يكون معظمها راسخاً في حقل تقليدي، مع بعض البصيرة من مجال غير تقليدي.

تقودنا هذه المطالعة السريعة إلى مشكلة معقدة ومتراكبة من عدة أزمات تتكرر كل عام من ٩ سنوات في سورية، من دون أي حلول تحد من عدم تكرارها، ولعل أبرزها: أزمات سعر الصرف، المشتقات النفطية، والكهرباء.

السمات البارزة لتلك الأزمات المتكررة، التي أصبحت معروفة للقاصي والداني؛ نقص توريدات المشتقات النفطية، وانخفاض قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، وزيادة فترات تقنين الكهرباء، خاصة خلال الشتاء، وسط حالة عامة من الاعتراض على تلك الأزمات، تواجهها الحكومة غالباً برفع شعار «الحرب وراء كل تلك الأزمات»، علماً بأنها تكرر آليات المعالجة نفسها؛ مسحوبة الابتكار، وتطلب نتائج مختلفة!

يفسر علماء الأعصاب المتخصصون بالقرارات تلك السلوكيات (التسويق، خلق الأعداء، عدم الابتكار.. وما شابه ذلك من سلوكيات سلبية) بسيطرة ما يسمى تكتيكات «دماغ السلحية» على السلوك الإداري، المقاومة للابتكار والتطور، وهذا ما يجب مقاومته عبر نماذج إدارة فعالة لا تتفنن التبرير.

علمياً، وعملياً، يرتبط مفهوم الابتكار بالمشكلات، فحل أي مشكلة يقتضي ابتكاراً، علماً بأي تكرار آليات المعالجة نفسها (حلول من داخل الصندوق - تقليدية) يفقد الابتكار جوهره، وتصبح نتائج المعالجة غير مضمونة.

غريغ سياتل خلال بحثه في كتابه «رسم خارطة الابتكار» وجد أن كل إستراتيجية ابتكار تفشل في نهاية المطاف،



مادامت الحرب مستمرة والإدارة على ما هي عليه فالأزمات قد تتكرر إن لم تكن بالمواد نفسها فبمواد أخرى مهمة للمواطنين

وبحسب موقع «Entrepreneur» العربي، فإن المقصود بمصطلح التفكير التصميمي «منهجية معينة للتفكير، تساعدك على دراسة الوضع بشكل أفضل لتتعرف على المشكلات الموجودة، وتستطيع وضع حلول مناسبة لها».

ويتم التفكير التصميمي بخمس مراحل، منها ما يسمى «التقص» بمعنى أن «تضع نفسك مكان المستخدم الذي تريد استهدافه وحاول أن تتخيل انطباعاته، فكلما زادت قدرتك على التخيل فستصل لنتائج أفضل».

وهناك مرحلة التفكير بإبداع، بمعنى أنه «وقت العصف الذهني، فبعد أن حددت المشكلة، ستفكر في كيفية حلها، والأفضل دائماً أن يتم العصف الذهني في مجموعات لتطوير الأفكار معاً، لا تستبعد أي فكرة في هذه المرحلة مهما بدت بسيطة أو غير قابلة للتنفيذ، فليس هذا وقت الحكم على الأفكار، بل سجل كل ما يأتي إلى ذهنك في إطار المشكلة نفسها، فالهدف كمي وليس كيفياً، أي اعمل على الخروج بأكثر عدد ممكن من الأفكار، وشجع الأفكار غير التقليدية».

حاول ربط الأشياء ببعضها، ولا تفكر في كل جزء وحده». في نمط الابتكار المذهل، يتم مواجهة مشكلة محددة تماماً، لكن حلها يبدو مستعصياً، في مثل هذه الحالات، تكون الحاجة لاستكشاف مجالات المهارات غير التقليدية، مثل إضافة عالم أحياء بحرية لفريق مصمم الشرايح الصغرى في المثال المذكور بداية المقال، ويمكن أن تكون إستراتيجيات الابتكار المفتوح فعالة للغاية في هذا الصدد، وهذا ما تحتاجه الإدارات الحكومية الحالية، وخاصة أن نوع هذه المشكلات هو السائد، إذ إن المشكلة محددة بشكل جيد، لكن المهارات المطلوبة للحل غير معروفة، وإن كانت معروفة فهي غير موجودة في الإدارات الحكومية حالياً، على ذلك يمكن تجاهل بقية أنماط الابتكار، لكنها موضحة بشكل مختصر في الرسم البياني السابق.

طبعاً، يندرج كل ما سبق ذكره في هذا المقال ضمن محاولة التنبيه إلى ضرورة تغيير أساليب إدارة الأزمات لدى الحكومة، من باب الحرص على نجاحها في تخطي الأزمات التي تنتج عن تصعيد وسائل القوة في الحرب الهيجية التي تستهدف صمودنا في سورية، ولا يعني التركيز على نقاط الضعف، تجاهل نقاط القوة التي أصبحت جلية، لكن مهمتنا في الإعلام الإضاءة على نقاط الخلل أولاً في المعالجة، مع التأكيد مجدداً على أن الأزمات تحتاج إلى شفافية في التعاطي معها ووضع المواطن والمستهلك في صورة ما تعانیه الحكومة أو الوزارات من أزمة أو أزمات.

وهذا من شأنه أن يخفف من نتائج الأزمة على الحياة المعيشية عموماً ويحول المواطن إلى شريك في إيجاد الحلول لها.

أقنية التمويل، ومحاسبة من ينكل بتأمين العقود، وتوريط الحكومة بالسعي السريع لتأمين بديل مهما كلف الأمر للحد من الأزمات.

مصنوفة الابتكار

صحيح أن تركيبة كل أزمة (سعر الصرف، الكهرباء، المشتقات النفطية) تختلف عن الأخرى، إلا أن القاسم المشترك لها هو أسلوب الإدارة، إذ يتم تحديد المشكلة (الأزمة) بدقة، من غير معرفة المهارات المطلوبة لمعالجتها، أو معرفتها وعدم استخدامها، لسبب أو لآخر، وهنا يمكن الإضاءة على بعض أنماط الابتكار التي قد تكون مفيدة في هذه الحال.

تحتاج الإدارة الحكومية إلى البدء بالتعامل مع الابتكار لحل المشكلات المتكررة معاً يتم التعامل مع التخصصات الأخرى في عالم الإدارة والأعمال، أي بصفته مجموعة من الأدوات المصممة لتحقيق أهداف محددة، تماماً كما لا تعتمد على أسلوب تسويقي واحد أو مصدر وحيد للتمويل، بمعنى أنها بحاجة لتصميم إستراتيجيات ابتكار لمهام محددة.

من هذا المنطق صمّم غريغ سيائل «مصنوفة الابتكار» لمساعدة القيادة على تحديد النوع الصائب من الإستراتيجية لحل مشكلة ما، وذلك بطرح سؤالين: بأي قدر من الدقة يمكن تحديد المشكلة؟ وبأي قدر من الدقة تحديد مجالات المهارات اللازمة لحلها؟

4 أنماط من الابتكار	
ابتكار مستدام تأثيره طريق ممرات رمت وتطور التكرار لتصميم واستراتيجيات	ابتكار مدخل فرد عمليات جديدة ابتكارات مقلدة وتكرار
ابتكار مزروع نموذج رأس المال المتغير مشتريات الابتكار القائمة على 95% ثقافة ريفية	ابتكار أساسية أقسام بخلاف شركات وأعمال مبتكارات ومبتكرات
ما هو مستوى تحديد المجال؟	ما هو مستوى تحديد المشكلة؟

وبحسب الموقع العربي لمجلة «هارفارد بزنس ريفيو»، تتميز المشكلات في نمط الابتكار المستدام بأنها محددة بشكل دقيق، إضافة لمعرفة المهارات المطلوبة لحلها، وبالنسبة لهذه الأنواع من المشكلات قد تكون الإستراتيجيات التقليدية مثل خرائط الطرق الإستراتيجية ومختبرات التطوير والبحث، لكن يمكن لطرق «التفكير التصميمي» أن تكون مفيدة للغاية، إذا فهتم جيداً كلاً من المشكلة والمهارات اللازمة لحلها.

التي تبدلها الحكومة في هذا الإطار». وختم بالقول: «أعتقد أنه خلال ظروف الحرب اضطرت الحكومة أحياناً إلى اللجوء لعقود التراضي من أجل تأمين احتياجات الأساسية الضرورية للمواطنين في ظل ظروف الحرب، إلا أننا نتمنى تعديل قانون العقود بشكل عام ليكون أكثر تكيفاً مع الواقع، علماً بأنه يمكن أن ينتج عن تلك الطرق في تأمين الاحتياجات الأساسية فساد هنا وهناك ولا بد من محاسبة الفاسدين».

أزمة إدارة

أحد الخبراء الذين أطلعوا على عمل الحكومة عن قرب رأى أن الوقوع المتكرر في الأزمات يعني أن هناك أزمة في إدارة الأزمات، «آثارها السلبية أكبر من الأزمات ذاتها، ولا يمكن للإدارات الحكومية المتعاقبة أن تتخلى عن مسؤوليتها وتتلقى وراء حالة الحرب والحصار، فالأمر المتوقع حدوثه - الأزمات المتكررة - لم يعد يعتبر استثنائياً أو قاهراً، فلا بد من اجترار الحلول والعمل على استمرار سير المرافق العامة التي تمثل حسن سير الدولة بشكل عام».

وأضاف: «كل ذلك لا بد أن يتم في إطار التخطيط القصير أو المتوسط الأجل، فإذا كانت الأزمات المتكررة تتمحور حول أزمة المشتقات النفطية وسعر الصرف والكهرباء، فقد تكون الحلول في ضوء الرؤية العامة للحكومة من خلال إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات لتحقيق هذه الأغراض، فما الفائدة من رصد اعتمادات لمشاريع استثمارية طويلة الأمد، على حين إن هناك عدم إمكانية تأمين مواد أساسية كالمشتقات النفطية، لذا، لا بد من ترشيد وتوجيه الإنفاق العام وفق الأولويات الأساسية، ما يؤدي إلى توفير الجزء الأكثر أهمية من الخدمات للمواطنين».

ورأى الخبير الذي أصر على عدم ذكر اسمه، بأن ذلك قد يكون أحد الحلول الإسعافية، «ولكن لا يمكن الركون إليها لفترات طويلة، إذ هناك حلول أخرى تتمثل في استمرار تأمين موارد وإيرادات فقدت بسبب الحرب الإرهابية على سورية، وإعادة تدويرها إلى الدولة، على جانب تعميق العلاقات الاقتصادية الخارجية، ولاسيما مع الدول الصديقة، ولا ننسى أيضاً ضرورة تشجيع مساهمة رؤوس الأموال الخاصة الداخلية والخارجية في خدمة تخفيف حدة الأزمات».

إذاً، ينقل الحديث من تكرار الأزمات المعيشية «المزمنة» إلى أزمة الإدارات الحكومية، التي تمثل لب المشكلة في تكرار الأزمات، مع الأخذ في الحسبان ظروف الحرب، والجهود المبذولة، إلا أن المطلوب هو أكثر من ذلك بكثير، ومن الأفكار التي قد تساعد في ذلك، فتح باب المنافسة في العقود الخاصة بتأمين الاحتياجات الرئيسية، وتسهيل

لاستيراد الفرق بين كميات الإنتاج والاستهلاك. أما في الأحوال الاستثنائية كالحروب والأزمات، فإن أزمات تأمين المواد والسلع الأساسية للمواطنين يمكن حدوثها، بشكل متواتر، لذلك يجب على الحكومة أن تضع الإجراءات اللازمة لتجاوز هذه الاختناقات والأزمات، بمعنى أن الإدارة الحكومية بحاجة لأن تكون أكثر فاعلية لتتكيف مع الظروف التي فرضتها الحرب، وتضع حلولاً آتية لتجاوز هذه الأزمات، وحلولاً بعيدة المدى لعدم تكرارها، وهذا ما لم يحدث في سورية خلال سنوات الحرب، فالأزمات بحالة تكرار دائم، ولأسباب مشابهة، وهذا يدل على ضعف الإدارة الحكومية فيما يتعلق بوضع الحلول المناسبة، «مع كل التقدير للجهود المبذولة، وأخذنا في الحسبان ظروف الحرب القاسية». وأضاف العكام: «أدت الحرب إلى تدني مستوى الإدارة في سورية، وساهم في ذلك بشكل رئيس هجرة الكفاءات الموجودة في الإدارات الحكومية، وتدني مستوى الأجور، فهذا يقلل الحافز لدى موظفي الإدارات الحكومية على وضع حلول خلاقة لهذه الأزمات، بل على العكس، فإن هذا الواقع يسوغ للبعض استغلال تلك الأزمات لمصلحته الشخصية، بما يعمق من الأزمات».

وتابع: «لا نتمنى أن تتكرر هذه الأزمات، ولكن الواقع يشير إلى أنه مادامت حالة الحرب مستمرة، والإدارة على ما هي عليه، فإن الأزمات قد تتكرر، وإن لم تكن بالمواد نفسها فبمواد أخرى مهمة للمواطنين».

وهو المشارك في لجان حكومية لعل أبرزها المسؤولة عن وضع نظام ضريبي جديد، رأى أن الواقع السياسي في سورية مرتبط بالاقتصادي والاجتماعي، منوهاً بأن القيادة في سورية تبذل كل ما في وسعها لعدم تكرار الأزمات، ولكن مفتاح أي حل إداري في سورية هو في رفع مستوى الأجور بشكل عام، وتطوير الهياكل الإدارية، وتكثيف الأعمال الرقابية على إدارات الحكومة، وخاصة المتعلقة بالأزمات الحالية كالكهرباء والمشتقات النفطية.. وغيرها من المواد الأساسية.

وعن دور مجلس الشعب في مراقبة أداء الحكومة ومطالبتها بمعالجة تلك الأزمات وعدم تكرارها، قال العكام: «مجلس الشعب هو صدى الشعب، وبالتالي كان دائماً يضع عبر مسأله للوزراء المعنيين بتلك الأزمات؛ الكثير من المقترحات والحلول، ولكن يبدو أن بعض إدارات الحكومة لم تكن شفافة بما يكفي لوضع المجلس بحقيقة الأمور، وبالتالي المواطنون، لذلك نرى حالنا أحياناً أمام أزمة مفاجئة للمواطن ولأعضاء مجلس الشعب، ولكن ليست مفاجئة للحكومة».

وأضاف: «إن مجلس الشعب هو إحدى السلطات في سورية، ويجب أن يمارس دوره الرقابي على أعمال الحكومة كي لا تتكرر تلك الأزمات، ولكن لا أعتقد أنه قصر أعضاؤه في طرح تلك الأزمات تحت القبة، ومساءلة الوزراء، والضغط على الحكومة لإيجاد الحلول لكل أزمة على حدة، ومع ذلك، فلن أبرئ نفسي وزملائي، إذ يجب أن نعمل أكثر لنكون صدى حقيقياً للمواطن».

ولدى سؤاله عن أسباب عدم عمل الحكومة بالمقترحات المقدمة من أعضاء المجلس قال العكام: «هذا السؤال يجب أن يوجه للحكومة، لعدم الأخذ بالحسبان مقترحات مجلس الشعب».

وأضاف: «علينا أن نميز متى يكون مجلس الشعب والحكومة في حالة تكامل، فحالة التكامل هذه يجب أن تكون فيما يتعلق بالثوابت الوطنية، وعندما يكون الوطن هو المستهدف المباشر، أما عندما نتكلم على مستوى الخدمات وتطوير مستوياتها أي في مسائل خدمية بحتة، فنحن لسنا في حالة تكامل مع الحكومة، بل نحن جهة رقابية على أعمال الحكومة وأدائها، ونحن جهة ضمن لها الدستور الرقابة على أعمال الحكومة ومسألهتها على تقصيرها في واجباتها، عبر السؤال والاستجواب وحجب الثقة».

وعن دور طريقة إجراء العقود الشائعة خلال الحرب لتأمين المتطلبات الأساسية؛ في تنامي الأزمات وتكرارها، قال العكام: «هناك جدل بطريقة إجراء العقود أيهما أكثر تحقيقاً للمصلحة العامة، هل المناقصة أم العقود بالتراضي، ففي الأحوال العادية المناقصة هي الأكثر تحقيقاً للعدالة، ولكن في الأحوال التي نعيشها إذا صدقت النيات فإن التراضي هو الأسرع لتأمين السلع الأساسية للمواطنين، وخاصة في ظل الإجراءات القسرية أحادية الجانب المتخذة ضد الحكومة والكثير من تجار القطاع الخاص أيضاً هم طرفاً في تلك العقوبات، مع تأكيد الجهود

خبير: لا يمكن للإدارات الحكومية أن تتخلى عن مسؤوليتها وتتلقى وراء الحرب والحصار

الحكومة تخسر من الفارق بين السعرين الرسمي والموازي للدولار... والتاجر يربح

تيناوي: ليس على المركزي اللحاق بسعر السوق السوداء بل إعادته إلى السعر الرسمي

على المضاربة والمضاربة فقط، مضيافاً: طبعاً نتيجة غياب الاستثمارات وارتفاع أسعار العقارات وإحجام المصارف عن تسديد عوائد مجزية للإيداعات والودائع، لجأ الناس لوضع رؤوس أموالهم للمضاربة في القطع، وهو ما يزيد في رفع سعر السوق.

مبيناً أن الطلب على المشتقات النفطية أثر بشكل أو بآخر، وفتح المجال لبعض الشركات لاستيراد المشتقات النفطية لكسر الحصار الجائر المفروض على سورية، وتمويل المستوردين أيضاً من القطع الأجنبي، وكل هذه العوامل ساهمت بزيادة الطلب، ما أدى لسعر مرتفع، لكن ما يلفت النظر أن الارتفاع غير منطقي، ولا يتوازى مع الطلب، ولا يمكن تصنيف الطلب بأنه شديد، ولا يسوغ ارتفاعاً كهذا.

في السياق اعتبر رئيس قسم الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عدنان سليمان أن الارتفاعات التي طرأت في الدولار ترتبط باشتداد الحصار الاقتصادي، وتحديدًا في قطاع حوامل الطاقة، إضافة إلى الطلب الداخلي على القطع الأجنبي تجارياً لتمويل الاستيراد، وخاصة المشتقات النفطية من الدول المجاورة، بدليل تحميل تكلفة النقل البري على ليتر البنزين بقيمة ١٥٠ ليرة، وشراء هذه المواد بالقطع الأجنبي.

كما أشار سليمان إلى أن السبب الجوهري «داخلياً» لارتفاع الدولار يتعلق بتعقيد الوضع الاقتصادي والمعيشي، والضغوط الناجمة عن ذلك، التي تظهر عبر حالة القلق العام من أزمة المحروقات، على حين يتمثل السبب الرئيس «خارجياً» بشدة الضغوط والحصار الاقتصادي الأمريكي الظالم، كاشفاً عن أن بعض الصحف الأجنبية حملت الولايات المتحدة الأميركية نتائج الحصار الاقتصادي على سورية، باعتبار ذلك يولد ضغوطاً غير مريحة تجاه التعامل بالعملة المحلية، الأمر الذي يرفع من حدة التوجه نحو العملات الصعبة، وتحديدًا لدى فئات التجار والصناعيين والأثرياء، تحسباً لتغيرات مستقبلية قد تحدث للعملة المحلية تخفض من قيمتها، منوهاً بأن هذه الأسباب المذكورة مازالت قائمة.



السوداء، ومن ثم يربح من الحكومة ومن هامش ربح التسعير بسعر السوداء، ويدفع الثمن الحلقة الأضعف في السلسلة وهو محدود الدخل، ويمكن تشبيهها مثل الضرائب المفروضة سواء لزمرة الدخل المقطوع أم الأرباح الحقيقية. وإن أخذنا زمرة الدخل المقطوع من محال وبقاليات المصنفين وفق الزمرة، فقد تم رفع الضرائب بنحو ثلاثة أو خمسة أضعاف، وهذا انعكس مباشرة على الأسعار، فصاحب المنشأة أو المحل لن يتحمل هذا الفارق الكبير في الضريبة، فعكسها مباشرة على سعر السلعة ودفعها المواطن الذي هو الحلقة الأخيرة وهي الأضعف دائماً. وأكد تيناوي أنه يجب على المركزي أن يجد طريقة لتخفيض سعر السوق السوداء لا أن يلحق سعر السوق، ويجب أن يقرر السعر المناسب والقيمة الفعلية للقطع ويفرضه للتداول في السوق بشكل رسمي، لأن معايير السوق تعتمد

هذه المواد بسعر الصرف؟! وقال: إن سعر الصرف يُستغل لرفع سعر المواد فقط، ويفترض على المركزي أن يراقب العملية، كما يفترض ضبط الشركات أو المضاربين غير المرخصين في التداول للقطع الأجنبي والمتلاعبين بسعر السوق صعوداً وهبوطاً. ولفت تيناوي إلى أن المصرف التجاري قام بخطوة في سبيل ذلك عبر رفع سعر الفائدة على الودائع بالقطع الأجنبي، ولكن على ما يبدو فقد كانت الودائع خجولة سواء من المصارف الخاصة أو الشركات أو من الأفراد، إلا أن فتح أسواق مضاربة في الخلف يؤثر بشكل مستمر في سعر التداول في السوق السوداء.

مضيفاً: ما يحدث حقيقة أن الدولة تتحمل الفارق بين السعرين لدعم المستورد وإعطائه ما يطلب لتلبية حاجة مستورديه، ولكن تسعير السلع يتم بموجب سعر السوق

■ فادي بك الشريف

فارق كبير بين المركزي والموازي بسعر صرف الدولار بات ثابتاً تقريباً منذ زمن ليس بقليل، هل يمكن للمصرف المركزي أن يفسر للمواطن هذا الفرق لمصلحة من؟! ومن المتضرر؟! ولدينا هذه العناصر الثلاثة: المركزي... والمواطن... والتاجر.

وهل يجب على المركزي التفكير بتحريك سعر الدولار، مقابل الأضرار التي تمس المواطن والمركزي نفسه، وهل الإبقاء على سعر المركزي ثابت وأدنى من سعر السوق بفارق كبير هو طرد للراغبين في بيع الدولار للدولة، ويرغمهم على التوجه للسوق السوداء فيقوى تجار هذه السوق، على حين يبقى المركزي ضعيفاً؟

والسؤال الآخر: هل يدرس المركزي جدوى تحديد سعر الدولار وانعكاساته على أسعار المستهلك وعلى أرباحه؟ وخاصة أن سعر الدولار في السوداء تجاوز ٥٧٠ ليرة خلال الأيام القليلة الماضية مع أن السعر الرسمي يقدر بـ ٤٣٥ ليرة.

حول هذا الموضوع بين نقيب المهن والمحاسبة محمد زهير تيناوي في حديث له «الاقتصادية»، أن هناك آثاراً سلبية كبيرة جداً لهذا الفارق بين السعرين، لأن البضائع والمنتجات الموجودة في السوق المحلية سواء كانت من منتج أم مستوردين أو بضائع محلية تسعر على السعر المتداول في السوق، وهذا يرهق المواطن، فأى سلعة يختلف سعرها من يوم لآخر، علماً أن التاجر يكون قد استوردها بسعر أقل، أو أنها مخزنة في مستودعات منذ مدة، ولكن التسعير يتم على المتداول الراجح في السوق السوداء.

مضيفاً: لا أتخيل أن للفارق السعري أي إيجابيات، والسلبيات الواضحة يدفعها المواطن ذو الدخل المحدود، حتى تجاوز الأمر بأن باتت هناك سلع ترتفع لا علاقة لها بسعر الصرف، مثل ما قرأت عن ٣ مواد مسعرة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد ارتفع سعرها ومنها بعض المواد الغذائية البسيطة و«السندويش»، فما دخل

لماذا لا يستطيع المركزي مكافحة المضاربة على الدولار؟

■ علي محمود محمد

وبانتظار الفترة المقبلة التي نأمل أن تشهد زيادة في الإنتاج وتصديراً للنظ السوري عند استعادته وفتح المعابر وعودة عمل الترانزيت فسوف يتحسن سعر صرف الليرة أمام الدولار في السوق الموازي وينتقل الفرق بين سعره الرسمي والسعر الموازي، إلا أن ذلك يتطلب وقتاً ليس بالقصير، وبالتالي يجب على المصرف المركزي أن يعمل على معالجة العوامل المؤثرة في سعر الصرف، فسعر الصرف «وكما نعلم» يتأثر بارتفاع حجم الطلب الحقيقي وحجم الطلب غير الحقيقي (المضاربة)، وهذا يتطلب منه في الفترة المقبلة القيام بإجراءات متقدمة لتحجيم الطلب غير الحقيقي (المضاربة) فاللوائح تقول بزيادة حجم الطلب الحقيقي مستلزماً إعادة الإعمار وعودة السوريين من الخارج، كما أن زيادة حجم محفظة التسهيلات الاستهلاكية كالقروض السكنية والشخصية التي تطلقها المصارف يعني زيادة الطلب سواء على العقارات والاحتياجات الشخصية، وهذا من شأنه ارتفاع أسعارها مجدداً عملاً بقانون العرض والطلب، ففي مرحلة الركود لم تنخفض الأسعار، فما بالنا عند زيادة الطلب عليها، كما أن منح التسهيلات الائتمانية لزيادة حجم الإنتاج يستلزم بطبيعة الحال استيراد المواد الأولية من الخارج بكميات أكبر، وهذا يعني زيادة الطلب على الدولار، وبشكل ضغط إضافياً على القوة الشرائية لليرة، وبالتالي فالعمل يجب أن ينصب على مكافحة الطلب غير الحقيقي، وعلى المصرف المركزي أن يرفع شعار جاهزيته للتدخل لتنظيم سوق النقد الأجنبي ومنع المضاربة في العملة الوطنية عندما تدعو الحاجة، وهذا كفيلاً بتدعيم الثقة به، وزيادة النقاط الإيجابية التي تؤسّم به إدارته.

لضبط سعر الصرف كي لا تقع في هوة زيادة عرض الليرة جراء المنح الائتماني وما يتبعه من انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار.

المتتبع لإجراءات المصرف المركزي يرى أنه يتروى في تحديد سعر الصرف ودراسته لتأثير ذلك، ولا يبدي أي ردة فعل جراء الانخفاض الذي نشهده في سعر الصرف، إلا أن ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازني يؤدي إلى عدم التوازن في الاقتصاد الكلي، ما يجعل أي اقتصاد أكثر ضعفاً عند التعرض للصدمات (خارجية كانت أم داخلية) أو لدى إفارة الإشعاعات، وهذا ما تنص عليه سياسة عدم الاصطفاف (Misalignment) التي ربما يغفلها المصرف المركزي من خلال إجراءاته الأخيرة، ولربما السبب الذي يعترضه في ذلك هو مشكلة تحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي ليصار إلى دراسة مدى ابتعاده عن سعر الصرف الجاري الرسمي، فتحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي يساعد في تقوية نظام سعر الصرف في سورية، ليكون أكثر قدرة على امتصاص الصدمات ويحقق استقراراً في سعر صرف العملة الوطنية، ما سينعكس استقراراً على الاقتصاد الكلي في المرحلة القادمة (مرحلة إعادة الإعمار) ويسمح بجذب الأموال الخارجية للاستثمار.

أكاديمياً، يعتبر سعر الصرف في السوق الموازي هو سعر الصرف التوازني في المدى القصير، وبالتالي فالفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي يمثل درجة عدم الاصطفاف، وعليه لتقليل الفارق بين السعرين ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الكلي وسعر الصرف الحقيقي. ومع التحسن الذي تشهده سورية على الصعيد العسكري

الرسمية والتدخلات لم تعد كافية لاستقرار طويل الأجل لسعر الصرف، إلا أن رفع معدلات الفائدة من شأنه هو الآخر خلق مشكلات وصعوبات تتمثل بانخفاض النشاط التجاري والاقتصادي نتيجة ما يسببه ارتفاع سعر الفائدة من ارتفاع تكلفة الاقتراض، وبالتالي إما إحجام الشركات عن الاقتراض وإما تحويل هذه النسبة من الفائدة إلى تكلفة المنتج النهائي، وبالتالي ارتفاع الأسعار، وهذا يقودنا إلى ضرورة تشريع السياسات الداعمة والحافزة للنشاط الاقتصادي باتباع سياسات مالية وتجارية داعمة ومحفزة للإنتاج متزامنة مع السياسة النقدية، فالعيب ليس على عاتق السياسة النقدية فحسب، بل يتطلب تضافر السياسات الاقتصادية كافة.

هذا في الفترات الطبيعية، فما بالنا بفترة الحرب العسكرية على سورية والحرب الاقتصادية الآن، فالسياسة النقدية اتبعت في الفترة الماضية سياسة انكماشية هدفت إلى تجفيف السيولة في السوق مع تأطير العملية الائتمانية بشروط جديدة تحقق هذا الهدف، وترافق ذلك مع اتباع نهج جديد يهدف إلى تشجيع الادخار من المتعاملين كافة، وذلك لتقليل حجم العرض النقدي في السوق وتأطيره في الألفية المصرفية الرسمية، فطرح شهادات الإيداع بالليرة السورية بفائدة تنافسية مؤخراً يصب بالهدف نفسه، إلا أن ما تعانیه سورية وصناعتها ومنتجوها من شح السيولة وتضخم في أسعار المواد الأولية المستوردة «نتيجة انخفاض سعر الصرف» يتطلب ضخ السيولة وتوفير التمويل اللازم لتحريك عجلة الإنتاج وتحسن العملية الإنتاجية، إلا أن ذلك يوجب على المصرف المركزي التحرك

SYRIANAIR السورية

الراحة والأمان



لمزيد من المعلومات:

دمشق الإدارة العامة: +٩٦٣ ١١ ١٦٧

الحجز: +٩٦٣ ١١ ١٦٨ المطار: +٩٦٣ ١١ ١٦٩

www.syriaair.com

مرض انفصام الأسعار!!

شعيب: نسعر المواد الممولة ذاتياً ومن المركزي وفقاً للسعر النظامي

عيسى: هناك سعران للصرف وللبيع. وتسعيرة «التموين» حبر على ورق

■ حمزة المحمد

بين الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق هيثم عيسى أن مسألة تشكيل السعر في السوق عوامل كثيرة تقع تحت مسؤولية جهات حكومية عديدة، فالحدد الأول لسعر المواد المستوردة، بعد سعرها بالدولار «هو سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار وهو من مسؤولية المصرف المركزي لأنه يعني رفعا للأسعار في الأسواق، مضافاً: وعلى المركزي إعادة تقييم دورية لسعر الصرف ليعكس قيمته الاقتصادية الفعلية وبذلك يساهم المصرف في تصحيح الخلل الناتج عن تفاوت الأسعار بالنسبة للسلع والمواد المستوردة بين المصرف المركزي والسوق السوداء.



السوق للأقوى

التسعير حبر على ورق

وأشار عيسى إلى أنه من حيث المبدأ ومن الناحية النظرية ما تقوله المصادر الرسمية قد يكون صحيحاً، حيث يتم التسعير على الورق بسعر المصرف المركزي لكن من ضمن أن البيع الفعلي في السوق يتم وفق السعر المدون على الورق؟ وعن أساليب التحايل لدى التجار والقفز فوق القانون يقول عيسى: «لدى التجار الكثير من نقاط القوة والحيل التي يستطيعون من خلالها التحايل على الأوراق الرسمية والعمل بخلاف مضمونها، متسائلاً: هل حقاً الجهات الرسمية المعنية لم تلاحظ حتى الآن ولا حالة واحدة تجاوز فيها التاجر السعر المحدد ورفياً؟ هل فعلاً لا توجد ولا مخالفة واحدة وكل التجار ملتزمون ١٠٠٪ مضيافاً: وبفرض أن ذلك صحيح فكيف يتم تسعير السلع في السوق وفقاً لأعلى سعر ممكن للدولار ولجميع السلع المستوردة؟ مقترحاً أن تقدم قائمة تحدد دورياً بالسلع التي يتم تمويلها بدولار المصرف المركزي وبالسعر الذي يجب أن تباع فيه في السوق الداخلية بحيث يمكن للمواطن العادي التأكد من دقة التسعير ومدى الالتزام، وتابع: هل يمكن أن تعرف تقريباً نسبة السلع المستوردة التي يتم تمويلها بدولار المركزي من مجموع السلع المستوردة حتى نستطيع تقدير فعالية سياسة التمويل هذه؟»

ويتابع عيسى: «ليس من المؤكد وجود عملية تسعير مشتركة بين جهات رسمية حكومية والمستوردين أو قد تكون نظرياً، ولكن عموماً نرى منذ فترة طويلة أن السوق للأقوى، بمعنى يحدد حركة السوق وأسعارها وتبدلاتها الفريق الأقوى فيها، واليوم التجار هم الأقوى ومن ثم هم من سيحدد أغلبية عوامل السوق، ويعرف الجميع أن أي شخص يعمل في التجارة سيكون هدفه تحقيق أكبر ربح ممكن وهو لن يفوت فرصة ربح مؤكدة كرمي لعين أحد، فالمرغزى من القول إن التاجر سيقوم بتسعير سلعه المستوردة وفق السعر الذي يحقق له أكبر ربح وهو سعر دولار السوق السوداء حتى لو كان قد استخدم دولار المصرف المركزي.

مهام كبيرة تقع على عاتق وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فيما يتعلق بتسعير المواد والسلع تحدث عنها معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب قائلاً: يتم موضوع التسعير عبر لجنة موسعة مؤلفة من غرفتي التجارة والصناعة والمصرف المركزي ووزارة الاقتصاد ومديرية حماية المستهلك إضافة إلى مديرية الجمارك، إذ تدرس اللجنة تكاليف المواد المستوردة وقيمة الضرائب والرسوم التي يدفع عليها، بدءاً من إجازة الاستيراد وصولاً للشحن حتى وصولها للمرافئ السورية

ومنها أجور النقل إلى مكان المستودع في ريف دمشق أو دمشق أو حماة أو حمص».

ويضيف شعيب: نأخذ السعر الأساس وهو الذي يحدده المصرف المركزي عبر نشرة الأسعار وهو ٤٣٤ ل. س للدولار الواحد لمن يتم تمويله من المصرف، منوهاً بوجود أسعار وفقاً للسوق السوداء حيث تجار لا يتم تمويلهم، وبالنهاية يتم إضافة نسبة الربح المحققة مع الصك التسعيري بهذا الموضوع».

وأكد شعيب وجود قرارات نازمة لهوامش الربح والنسب المعتمدة للتاجر إذ يتم ضبط عملية التسعير بناءً على قرار صادر من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن هوامش الأرباح بناءً على توصية رئاسة مجلس الوزراء بهذا الموضوع مضيافاً: وبهذا تكون قد سقرناها وحددنا نسبة الأرباح بالتنسيق مع غرفة التجارة واتحاد الحرفيين وجمعية حماية المستهلك، للمنتجات كافة ومنها الألبسة والمواد الغذائية».

شعيب: تسعير مكاني للمحافظات

وبين شعيب بأنه في عام ٢٠١٣ وما قبل كانت المواد محررة من دون تسعيرة، ولكن تمت إعادتها نتيجة الأزمة للتسعير منذ عام ٢٠١٣ بتسعير المواد المستوردة كافة وهناك تسعير مكاني للمحافظات التي تنتج المواد محلياً، مثل الخضار والفواكه والسكريات والحلويات إذ يتم تسعير كل محافظة على حدة وذلك بإشراف الوزارة التي تصل إليها الصكوك ليتم تدقيقها فإذا كان الصك غير مقنع تتم إعادته وتعاد الدراسة مجدداً.

تمويل ذاتي

ويؤكد شعيب أن عملية التمويل بالقطع الأجنبي لا تشمل المواد الإلكترونية، فالأولوية للمواد الأساسية مثل السكر والرز، أما بقية المواد التي لم تدخل هذه القائمة فهي خارج نطاق التمويل، ويتم تمويلها بشكل ذاتي على حساب التاجر نفسه، وقال: نحن كلجنة لا نطلب من التاجر التقيد بمادة معينة سواء كانت غذائية أو سكر أو زيوتاً، ويقوم التاجر بحساب التكلفة للمادة بكاملها، ونحن بدورنا نقوم بحساب تكلفة المادة على سعر المصرف المركزي في حال قدم لنا الممول إشعاراً بأنه ممول من المصرف المركزي وهنا يجب أن يتقيد التاجر بالسعر الذي نضعه، وإذا كان غير ممول من المركزي، يتم التسعير بعد حساب التكلفة وفقاً لسعر الصرف الصادر عن المركزي، وفي حال مخالفة التاجر للسعر نعاقبه، مضيافاً: وضعنا هامشاً تقريباً بنسبة ٥٪ نقفات لتغطية بعض النفقات ومنها التنزيل والتحميل، وهي نسبة معتمدة من اللجنة الاقتصادية.

عزقول: العلاقات الشخصية سمحت بتمويل البعض دون غيرهم

القلاع: يجب أن نسمح للتاجر بالبيع وفق سعر الصرف في السوق السوداء

■ وفاء جديد

بين رئيس غرفة تجارة دمشق غسان القلاع له الاقتصادية» أن المصرف المركزي يقوم بتمويل عدد من السلع أصدر نشرة فيها وفق النشرة التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للمواد المسموح استيرادها، لافتاً إلى أن المركزي لا يمول جميع السلع بل الضروري منها والأساسي.

وبين القلاع أن بقية المواد المستوردة تمول عن طريق المصارف الخاصة فيها والعامه، مشيراً إلى أن المستوردين التي لا تمول عن طريق هذين المصدرين يتم تمويلها بالوسائل الخاصة عن طريق شركات الصرافة.

وأردف القلاع «المهم توافر البضائع في السوق التجارية من دون أن ينقصها أي سلعة، ومن الواضح أن السوق مملوءة بالبضائع من دون أي نقص، وهذا يدل على أن التجار متجاوبون بشكل دائم مع الحالات المختلفة ويوفرون السلع الضرورية للسوق التجارية».

وأوضح أن قائمة المواد المستوردة تعرض على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تقوم بتسعيرها وتحديد نسب أرباحها حسب أسلوب التمويل، مبيناً أنه إذا كان التمويل من المركزي فيتم التسعير وفق سعر الصرف الرسمي (٤٣٥) ل.س، أما إذا كان التمويل ذاتياً من السوق الموازية (السوداء) فتسعر

وفق سعر الصرف فيها، وبالتالي لا يجوز تعمد خسارة المستورد وإلا فسوف يتراجع عن الاستيراد.

وأضاف القلاع: «يجب أن نسمح له بالبيع وفق سعر الصرف في السوق السوداء»، مؤكداً أنه ليس هناك إلزام للمصارف بالتمويل، إذ تقوم بهذه العملية وفقاً لمواردها من القطع، لذا لا يمكن إدانته أو إلزامها.

ولفت إلى أن قرار نقل مسؤولية التمويل إلى المصارف الخاصة هو قرار محايد لجهة إيجابيته وسلبيته.

وأردف بالقول: «نحن نبحت عن اقتصاد وطني يتناسب مع القوانين وللتاجر بأن يقوم بما يترتب عليه، وللمستهلك بأن يكون مستفيداً من هذا التناسب بين الحكومة والمستوردين، مؤكداً إمكانية الوصول إلى ذلك إذا عملنا عليه.

واستطرد القلاع: «نحن حتى الآن ليس لدينا هوية اقتصادية واضحة المعالم، لذلك أنادي باقتصاد وطني يقوم على أسس اقتصادية سليمة، ينبع من الحاجة اليومية ويلبي احتياجات المواطن، مشيداً بتوافر القدرة والمقومات لذلك، لكن ذلك الشيء يلزمه التنسيق.

إلى ذلك، كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق حسان عزقول أن تمويل المستوردين يشمل بعض الأشخاص فقط، حيث لا تتجاوز نسبتها ١-٢٪، مستكراً أن الدعم الذي يطول

المستوردين ينحصر لشؤونهم الخاصة، حيث إنهم لا يسعون المواد بأسعار مخفضة، وهذا خطأ كبير ويجب محاسبتهم.

وبين عزقول أن تمويل مستوردين ١٪ فقط من المستوردين لأن حاجة السوق كبيرة وكمية القطع قليلة، لافتاً إلى أن الحكومة سابقاً كانت تمول كل المواد على حين اقتصر التمويل لبعض المواد الأساسية.

وكشف أن المعرفة والعلاقات الشخصية لعبت دوراً مهماً في آلية تمويل البعض دون غيرهم، مشيراً إلى أن البعض تم تمويل جزء من بوليصاته وليس جميعها بسبب قلة القطع.

وأردف عزقول بالقول: «إما أن يكون هناك عدالة في التمويل، وإما ألغوا التمويل بشكل نهائي» مقترحاً أن يكون التمويل للمواد الأولية للصناعات كي يكون هناك نوع من التكافل الاجتماعي، مضيافاً: «هدفنا ليس معاقبة التاجر بل ردع النفوس الضعيفة».

ولفت إلى أن التمويل سابقاً كان يتم عن طريق شركات صرافة مرخصة، لكنه الآن من المصارف الخاصة، مشيراً إلى لجوء هذه المصارف إلى التمويل للشركات الخاصة والتعامل معها على اعتبار أن هناك مقاطعة اقتصادية لسورية، الأمر الذي يؤدي إلى

مصاريف إضافية وتكلفة على المستوردين تؤدي إلى رفع الأسعار. وبين عزقول أن الشركات الخاصة كانت أكثر نجاحاً من المصارف الخاصة في هذه العملية، مضيافاً: «بعد تجربة المصارف الخاصة

وجدنا أن شركات الصرافة قامت بدور جيد وفعال أكثر من البنوك، ولفت إلى أن فروق التمويل أصبحت مرتفعة، حيث تجاوزت عمولات المصارف نسبة ٧-١٠٪.

واستكر عزقول فرق التمويل وفق سعر الصرف الرسمي و«السوق السوداء»، حيث تجاوزت ١٠٠ ل.س، مشيراً إلى أن ذلك يحقق ربحاً للتاجر، ومع ذلك تكون تسعيرة ما يتم تمويله مماثلة لتسعيرة ما لا يتم تمويله.

وأضاف: «لدينا عتب كبير على بعض التجار الذين استغلوا هذه الفترة، ولم يخفضوا الأسعار، ويجب أن تتخذ بحقهم الإجراءات المناسبة، وأن يخضعوا للمحاسبة، لأن الحكومة تدعم الشعب وقوته وليس جيوب التجار»، مؤكداً عدم وجود إجحام عن الاستيراد، فالجميع يعمل ويسعى للأفضل.

إلى ذلك أكد نائب رئيس غرفة تجارة دمشق عمار البردان أن لدى المصارف آلية معينة لتمويل المستوردين، ففي البداية كان التمويل يشمل جميع المواد المستوردة، وحالياً تم حصره بـ ٥٠ مادة، وأن الشيء الذي تغير بهذه الآلية هو قائمة المستوردين، كما أنه منذ ٣ أشهر زادت تخصصات المصارف والكمية التي بإمكانهم بيعها من

القطع، مشيراً إلى أن هناك مصارف لا تقوم بالتمويل لعدم وجود «مراسل» خارجي لها نظراً للعقوبات المفروضة على سورية، وهي أكبر مشكلة تعانيها المصارف.

كلام في الاقتصاد

أيهما أفضل الاستجابة
للتضخم أم معالجته؟

رفعت وزارة المالية الحدود الدنيا للتسجيل في فئتي كبار ومتوسطي المكلفين بالضرائب إلى عشرة أضعاف، لتصبح نصف مليار للكبائر بدلاً من ٧٥ مليوناً و ٢٠٠ مليون للمتوسطين، بدلاً من ٢٠ مليوناً، وبررت وزارة المالية أن ذلك أتى استجابة لحالة التضخم الحاصلة في الاقتصاد والتغيرات الكبيرة بسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار.

نعتمد أن رفع الشرائح بهذا الشكل سيؤدي إلى ارتفاع الضريبة، مادام أتى استجابة لحالة التضخم، إلا أن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يعتمد في هذا الوقت الذي يتطلب معالجة التضخم، وليس الاستجابة له، فمعالجة التضخم تكمن في وضع سياسات نقدية ومالية تؤدي إلى انتعاش اقتصادي، ففي الانتعاش ترتفع معدلات الدخل أولاً، والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك التي تشكل ضغطاً على مستوى الأسعار، وعند هذا الحد يتم تطبيق الضريبة التصاعدية، حيث سيؤدي تطبيقها إلى تقليص مقدار الدخل الممكن إنفاقه على الاستهلاك، ما يخفف من حدة الطلب على المواد الاستهلاكية، وبالتالي يخفف من حدة التضخم، فينعكس ذلك بشكل إيجابي على سعر الصرف.

إن إجراء رفع الحدود الدنيا يشير إلى أن المالية تقوم بحرق المراحل وتغيب الأولويات لتطبيق مثل هذا الإجراء، فعلى المالية وهذه الحالة معالجة نسبة الضريبة أولاً، واعتبروا أن هناك عدالة ضريبية، ولكن الواقع مختلف تماماً كيف يتم رفع الحدود الدنيا إلى نصف مليار أمام تدني الدخل وانتعاش الاستهلاك، من أين أتى هذا التضخم؟ هل من سعر الصرف أم من ارتفاع عالمي لأسعار المواد الأولية الداخلة بالصناعة، أدت إلى ارتفاع أسعار المستهلك، ما أدى إلى التضخم؟

إن ثبات نسب الضريبة أمام ارتفاع الأسعار، خلق خللاً حقيقياً ينفي عدالة الضريبة، حيث أصبح أصحاب الدخل المنخفض يدفعون أكثر من ذوي الدخل المرتفع تناسباً مع الدخل، ومؤشر ذلك هو تراجع الكتلة النقدية من الضرائب، ولنوضح ذلك بفرض أن ضريبة المبيعات كانت ٤٪، فالمعروف أن أصحاب الدخل المتدنية يتفوقون معظم دخلهم على المواد الاستهلاكية، وقد تصل نسبة الإنفاق هذه إلى ٩٥٪ من الدخل، بناء عليه فإن الضريبة التي يدفعونها نسبة من الدخل تكون ٤٠٪ × ٩٥٪ = ٣٨٪، ولنفرض أن أصحاب الدخل المرتفع يتفوقون ٦٠٪ من دخلهم على المواد الاستهلاكية، ففي هذه الحالة تصبح الضريبة إلى الدخل ٦٠٪ × ٤٠٪ = ٢٤٪، فأصحاب الدخل المرتفع يدفعون أقل من أصحاب الدخل المنخفض، وهذا أتى نتيجة ثبات نسبة الضريبة أمام التضخم وارتفاع الأسعار.

إن رفع الحدود الدنيا لهذه المستويات أمر فيه مبالغته بوقتنا الحالي، وإن التبرير بأنه أتى استجابة لحالة التضخم إنما يعطي مؤشراً إلى وجود عجز في وضع سياسات مالية ونقدية قادرة على تقليص هذا التضخم، وبالتالي فمثل هذا الطرح يشير إلى عجز في معالجة القوة الشرائية لليرة السورية، يرافقه عجز في تحسين قدرة الدخل على الاستهلاك.

نعتمد أن الوضع الاقتصادي في سورية يلزمه سياسات مالية ونقدية تنفذ بالتوازي، إحداهما تخص رفع الرواتب، والثانية تخص دعم المنتجات الوطنية، فإذا كان البعض يعتقد أن رفع الرواتب سيؤدي إلى زيادة في نسبة التضخم فهذا الاعتقاد خاطئ، فالتضخم الناتج عن زيادة الرواتب له نتائج إيجابية مساعدة على تقليص التضخم عند دوران العجلة الاقتصادية، وهذا الأمر أقل تكلفة من أن يكون التضخم ناتجاً عن عدم تثبيت سعر الصرف، يجب أولاً زيادة الدخل الذي يمنح فرصة للأفراد في تحسين أحوالهم المعيشية، وتمنح المنتجين الفرصة في الاستجابة إلى الزيادة في مستوى الطلب الكلي، وذلك بتحسين وتطوير وسائل وسبل الإنتاج لزيادة الإنتاجية وإحداث توازن في العرض والطلب عند مستويات سعرية متدنية، يرفق ذلك سياسة نقدية توسعية، تتناول محافظ التمويل التي من المفترض أن توجه لدعم المنتج، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والحصول على وفورات اقتصادية تسهم أيضاً في تحقيق التوازن السعري المقبول، وبطبيعة الحال فإن رفع القدرة الإنتاجية والتوسع بقاعدة الإنتاج ستؤدي إلى ارتفاع في كميات التصدير التي ستحقق وفورات بالقطع الأجنبي، ستؤدي إلى تمكين المصرف المركزي من تثبيت سعر الصرف وتوفير القطع اللازم لتمويل احتياجات الإنتاج، وهذا الأمر ينتج عنه تقليص التضخم بشكل كبير، وبطبيعة الحال فإن ذلك سيخلق نتائج إيجابية لموارد الخزينة من الضرائب.

نتمنى من القائمين على الوضع المالي والنقدي والاقتصادي عدم انتهاج سياسة الاستجابة للتضخم، ونطالبهم بالعمل على معالجته لإنقاذ الاقتصاد الوطني.

■ عامر إلياس شهدا

لماذا لا تشعر الشركات الخاصة بالمسؤولية تجاه المجتمع؟

حفار: عدد قليل جداً من الشركات لديه برنامج وخطط سنوية للمسؤولية الاجتماعية



■ فادي بك الشريف - راما محمد

المسؤولية الاجتماعية نظرية أخلاقية تقول: إن أي كيان - سواء كان منظمة أم فرداً - يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع كله، كما أنها أمر لا يختص فقط بمنظمات الأعمال، بل هي شأن كل فرد تؤثر أفعاله في البيئة، علماً أن المسؤولية يمكن أن تكون سلبية، عبر الانتعاش عن الانخراط في أفعال ضارة، أو إيجابية من خلال القيام بأفعال تحقق من أهداف المجتمع بشكل مباشر.

وعن واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجتمعنا، بين الحفار في إدارة الأعمال والمشاريع مازن حفار (مدير شركة للاستشارات والتدريب) أن فكرة المسؤولية الاجتماعية، وما يتطلبه القيام بها من الشركات بأن تكون مرتبطة بالوضع المالي للشركات الموجودة في البلد، وبنضج الواقع التسويقي لهذه الشركات، وأكد أنه إن كان الوضع المالي للشركات جيداً فلهذا ميزانية تسويقية سنوية، وهذه الميزانية يكون جزء مخصص منها له علاقة بالمسؤولية الاجتماعية، وهو في الحقيقة جزء من إستراتيجية الشركة، وبين أنه ضمن الإطار العام إن كان للشركات قناعة بلعب دور بارز في البلد؛ فالموارد البشرية والتسويق والإدارة، عموماً يجب أن يكون لها الدور الأبرز. وتساءل: هل هذا ما يطبق اليوم؟ لا بالمطلق، وإن بحثنا فلن نجد سوى عدد قليل جداً ممن لديهم برنامج خاص بالمسؤولية الاجتماعية وخطط سنوية خاصة به، لقلّة الوعي بأهمية هذا الأمر ودوره بدعم المجتمع، إلا أن الأمر جلي لدى بعض الشركات الكبيرة، ولكنه غير منتشر، لأنه حالياً نخوي. وبين أن المشكلة ليست في نوع المبادرات، بل في عدد المبادرات، فعدد الشركات الداعمة هو المشكلة، ومجالات الدعم تتعدد من مجالات رعاية أيتام أو ذوي احتياجات خاصة إلى دعم في مجالات تدريبية ودعم مشروعات أو مسابقات رياضية، ويمكن للدعم أن يساعد الأشخاص في بناء عملهم الخاص.

أيضاً جانب مهم هو بناء قدرات الأشخاص، والتوعية الاجتماعية وأخلاق السوق، كلها عوامل مهمة في بناء الفكر السليم والتوعية المجتمعية السليمة، وليس بالضرورة لدعم المسؤولية الاجتماعية أن تخصص الشركات كوارث محددة لهذا المجال، بل يمكن أن تهتم بعض الكوادر بالعمل ضمن هذا المجال، إضافة إلى عملها الأساس ضمن الشركة.

ولفت إلى أنه عالمياً تكون موازنة المسؤولية الاجتماعية ضمن موازنة التسويق، وهذا لا يعني بالضرورة ألا يكون للمسؤولية الاجتماعية إفادة معينة للشركة بل يدخل ضمن خدمة العلامة التجارية للشركة وصورتها بالعموم.

وأضاف: أعتقد أنه - وبعيداً عن التنظير - لدى قيام الشركة بمسؤولية اجتماعية معينة فسوف ينعكس لزوماً على صورة الشركة الإيجابية أمام الزبائن، ودائماً هناك عائده، ولكن شرط ألا يكون الهدف هو الظهور، وإنما أن تكون الفائدة انعكاساً لعمل الشركة في خدمة المجتمع وتحسين صورتها الذهنية، إذ يجب أن يكون هدف المسؤولية الاجتماعية بالدرجة الأولى فائدة المجتمع والهدف الثانوي تحسين الاسم التجاري للشركة.

ورى الحفار أن المسؤولية الاجتماعية عمل توعوي يجب أن تقوم به الشركات، كما أن الجهات المعنية تقوم بدور توعوي للشركات أكثر منه إجباراً على القيام به، والتحكم والإدارة جعل المسؤولية الاجتماعية واجباً هي عملية غير فعالة، فالهدف هو التوعية للشركات للقيام بالتوعية الاجتماعية لهذه الخدمة، مضيفاً: إن علاقة المسؤولية الاجتماعية بالاسم والتسويق، عادة تكون البرامج على مستوى ملاك الشركة أولاً ثم التسويق والموارد البشرية بهدف خلق ثقافة لدى موظفي هذه الشركة للمساهمة بالمسؤولية الاجتماعية.

الدكتور بسام التزة لـ«الاقتصادية» بأن مفهوم المسؤولية الاجتماعية غائب لدى كثير من الشركات المحلية على مستوى قطاع الأعمال، موضحاً أن هذه الشركات غير مستعدة للإنفاق، لذلك تتهرب من هذا المفهوم وحتى على المستوى الحكومي لا تتمتع الشركات الخاصة قطاع جبان، وكثير من رجال الأعمال ربما لم يسموا بهذا المفهوم، علماً بأن الحكومة منححت الكثير من رجال الأعمال قروضاً مقابل أن يكون القطاع الخاص داعماً وشريكاً في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وبين التزة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات ليست فقط تجاه المجتمع المحيط بها، بل أيضاً تجاه العاملين فيها، مؤكداً ضرورة البدء بتطبيق المفهوم تجاه العاملين؛ لكونه من المفروض تقديم مساعدات للعامل تحت مسمى مزايا وظيفية غير الزامية، منوهاً بوجود جوانب خيرية وأخلاقية ضمن هرم المسؤولية الاجتماعية.

وأشار الأستاذ الجامعي إلى ضرورة وجود تكامل بين مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتسويق، موضحاً أن رجل الأعمال الناجح يملك رؤية ورسالة، وبالتالي إنفاقه ضمن هذا المفهوم وتقديمه الخدمات للمجتمع لا يكون لتحقيق سمعة حالية، وبالمقابل لا يروج لهذا الإنفاق بل يدع الآخرين يتحدثون عنه، ما يعني بناء سمعة طيبة على المدى الطويل، لافتاً إلى أن ممارسة مسؤولية اجتماعية حقيقية تجعل من التسويق للشركة تحدياً حاصلاً، مؤكداً ضرورة عدم الاكتفاء ببعض الإجراءات البسيطة من تدريب وتأهيل وتوزيع بعض المساعدات والتشهير بها وهذا ما تفعله بعض المنظمات الخيرية.

الإلزام بالمسؤولية الاجتماعية

بين التزة أن إلزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية يحتاج إلى تحديد الجهة المعنية بفرض الإلزام سواء أكانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أم وزارة الاقتصاد والتجارة، مشيراً إلى أن الوصول لصيغة قانون ملزمة يحتاج إلى إعادة النظر ومراجعة قانون الشركات وقانون العمل، الذي يجب أن يتغير في الكثير من تفاصيله.

ولفت إلى أنه على الرغم من أن هدف الشركات الأساسي تحقيق الربح، إلا أنه ومقابل ما تقدمه الحكومة لهم من قروض وسبل تسويق وتسهيلات وإعفاءات؛ لا بد لهم من تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مشيراً إلى أن دفع الشركات لتأمين فرص عمل وتقديم قروض وتسهيلات يجب أن يكون من ضمن الدراسة الأولية للمشروع أي دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية قبل منح الترخيص أو القروض للشركة.

وأكد التزة ضرورة نشر وتفعيل المفهوم من خلال أجهزة الإعلام، مشدداً على أهمية إخراجها من حيز الدعاية والإعلان إلى حيز التطبيق الحقيقي، مشيراً إلى أنه وبمقارنة أجريت لأحد المصارف الإسلامية الخاصة مع إحدى الشركات اتضح أن جل ما يقدمه المصرف لا يتجاوز أكثر من ٥ بالمئة مما تقدمه الشركة من خدمات اجتماعية، مضيفاً: الدولة أعطت وسهلت إنشاء المصارف الخاصة وبالمقابل ماذا قدمت المصارف للمجتمع؟

وعن الربط بين عمل برنامج المسؤولية الاجتماعية مع خطة تحسين الاسم التجاري، بين أن هناك دراسات تؤكد الربط بين هذين الأمرين بمبدأ استثمار خطط المسؤولية الاجتماعية مع تحسين صورة الشركة.

وأضاف الحفار: إن كان موضوع البرنامج يرتبط بطبيعة عمل الشركة يكن تأثيره أقوى من أن يكون بعيداً من طبيعة عمل الشركة، بمعنى أن يكون مشروعات المسؤولية الاجتماعية لشركة خاصة بالخدمات التدريبية هي تدريبات، والتعليمية ضمن قطاع التعليم، والشركات الإنتاجية بتأمين مواد منتجة للمجتمع ضمن هذه البرامج، ولكن النقطة الأساسية بالأمر أن يكون هدف المسؤولية الاجتماعية التسويق، بل أن تكون الفائدة الرئيسة خدمة المجتمع والفائدة الثانوية هي التسويق.

ورأى الحفار بضرورة أن تكون هناك جهة محددة تدير هذا الأمر عبر نوعية التجار مثلاً بأهمية المساهمة، وأن تساعد على خلق الأفكار، والتوجيه بموضوعات مفيدة فعلاً للمجتمع، مقترحاً أن تكون هناك منصة رئيسة لأفكار المسؤولية الاجتماعية لاختيار الشركة الموضوع الأنسب، ويمكن أن تكون هذه المنصة إلكترونية مثلاً، وأهم شيء، بأن تحتوي على أفكار ومبادرات تكون الشركات قادرة على الدخول للاطلاع عليها واختيار ما يناسبها.

وأكد أن عدد الشركات التي تلعب دوراً في المسؤولية الاجتماعية ليس كبيراً، وهناك أفراد تساعد في المسؤولية المجتمعية، ولكنها من غير برنامج لا تكون مثمرة جداً.

من ناحية أخرى فقد كان الوضع الاقتصادي ضاعطاً في الفترة السابقة، والمسؤولية الاجتماعية تتطلب أن تكون الشركات مرتاحة اقتصادياً، وخاصة أن الشركات المضغوطة اقتصادياً تعد خطط مساعدة المجتمع ترفاً، إذ السؤال الأنسب في الوقت الراهن هو: كم لدى هذه الشركات من قدرة مادية؟ وليس كم لديها من وعي؟

مقترحات لإزالة المعوقات

بين الحفار أن المطلوب لإزالة العوائق أمام ممارسة المسؤولية الاجتماعية هو التذكير المستمر بوجوب لعب الشركة دوراً في المسؤولية الاجتماعية، ووجوب توافر القدرة الفنية على القيام به من ناحية وجود الكوادر، وأن يكون الوضع المادي يسمح بالقيام بأعمال المسؤولية الاجتماعية على نحو مرضٍ ومجد، إضافة إلى الفهم الصحيح لهدف المسؤولية الاجتماعية، ما قد يتيح خيارات تقديم من موارد الشركة بدلاً من النقود، علماً أن وجود واحد من هذه العوائق يؤثر في عمل المسؤولية.

وأضاف: نحن نختلف عن الدول في الخارج من ناحية وضع المسؤولية الاجتماعية من جهة عدد المبادرات، ومن جهة وضع خطط المسؤولية الاجتماعية ضمن موازنتها، ففي دول أخرى هناك شركات كبيرة تخصص تمويلاً كبيراً ضمن موازنتها فقط لمشروعات المسؤولية الاجتماعية، وهذا الفكر ليس متعارفاً عليه لدينا بعد.

مفهوم غائب

صرح الأستاذ الجامعي في مجال إدارة الأعمال

مشروعات طرطوس السياحية رغم الجهود ما زالت «متعثرة»!

ما السر وراء عدم معالجة وضع بعض المشروعات رغم مضي سنوات عليها؟

«الاقتصادية» تتابع ما نفذ وما لم ينفذ من مضمون اجتماع وزير النقل والسياحة في طرطوس

مشروع مخيم وشاليهات عمريت

تم التوصل إلى معالجة كل ما يتعلق بهذا المشروع ووردنا كتاب مديرية السياحة في طرطوس رقم ٧٣٥/س/ط س تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٢ المرفق به كتاب مجلس مدينة طرطوس رقم ٢٠٠٩/ص. ف تاريخ ٢٠١٩/٤/١٦ المتضمن أنه تمت دراسة ملحق العقد مع المستثمر وتقديم المستثمر بكتاب يتضمن ملاحظاته على الملحق وتم تدارس الملاحظات مع المستثمر بوجود مدير السياحة في طرطوس وممثلين عن مجلس المدينة وتم التوافق على ما يلزم لإخراج ملحق العقد بصيغته النهائية وهو قيد التوقيع حالياً في مجلس مدينة طرطوس.

جزيرة أرواد

استناداً إلى الدراسة التخطيطية المعتمدة لجزيرة أرواد وإلى المخطط التنظيمي المصدق للجزيرة ويهدف إنجاز متطلبات المخطط المذكور وتنفيذاً لقرارات الورشة التي أقيمت العام الماضي الخاصة بتطوير جزيرة أرواد وتأهيلها تم توجيه عدة كتب لمحافظة طرطوس بخصوص المسارات السياحية في الجزيرة وإحداثياتها وفقاً للمخطط التنظيمي المعتمد إضافة إلى دراسات خاصة بالتغذية الكهربائية للجزيرة والحاجة إلى إضافة محولة جديدة وتصميم شبكة جديدة للإنارة العامة وكبل بحري، والمياه في الجزيرة وشبكات المياه الحلوة وشبكات غسل الشوارع وإطفاء الحريق في الجزيرة، ومشروع الصرف الصحي المتضمن دراسة شبكة كاملة للجزيرة تنتهي إلى محطة المعالجة، وتمت موافقتنا من محافظ طرطوس بالكتاب رقم ١١٥٧/١٠/١١/ص تاريخ ٢٠١٩/٥/٢٢ بخصوص طلب منح الإعانة اللازمة لتنفيذ نفق تخديمي يضم جميع المنشآت الخدمية والبنى التحتية اللازمة للجزيرة وعليه تم إعداد مذكرة لعرض الموضوع على لجنة الخدمات الفنية والبنى التحتية لرصد الاعتماد اللازم ضمن موازنات الجهات المعنية.

بالنسبة للمشروعات الخاصة فإن معظم المشروعات بحاجة إلى قروض ووعود وزير النقل رئيس اللجنة الوزارية الخاصة بمعالجة المشروعات السياحية المتعثرة في طرطوس بتوجيه المصارف لاتخاذ ما يلزم منح القروض اللازمة للسادة المستثمرين وبالتالي الموضوع لدى وزارة النقل.

شاطئ الأحلام: يتم التنسيق مع محافظة طرطوس بخصوص إيجاد الحل المناسب لإخلاء الموقع من الشاليهات الموجودة حالياً وتأمين السكن البديل لهم ليصار حينها إلى إعداد دراسة تخطيطية للشاطئ تمهيداً لاستثماره بالشكل الأمثل.

لم نصل إلى النتائج المرجوة

وبتدقيق مضمون الرد يتبين لنا ولكل المعنيين والمهتمين والمتابعين أن الجهود المبذولة على أهميتها لم تصل بنا إلى المعالجات المطلوبة لهذه المشروعات ولا ندرى إن كانت ستبقى الأمور كذلك لفترات قادمة خاصة فيما يتعلق ببعض المشروعات والقضايا التي باتت محور تساؤلات الكثيرين عن سر عدم معالجتها رغم كل الاجتماعات التي عقدت من أجلها والقرارات المتخذة بخصوصها محلياً ومركزياً على مدى عدة سنوات!

وقضايا مهمة أخرى

وقبل أن أختتم أشير إلى أنني طرحت خلال اجتماع الوزيرين عدة قضايا وطالبت بمعالجتها أهمها: ضرورة إقامة بلديات سياحية على الشاطئ وليس بلديات درجة رابعة كون نظام ضابطة البناء فيها شوه الكثير من المناطق على شواطئنا (بصيرة ووطى حصين البحر نموذجاً).. وإقامة المزيد من الشواطئ المفتوحة من أجل الفقراء.. وإنهاء المشكلات التي تمنع استثمار مغارة بيت الوادي التي تعتبر (جعبينا سورية) علماً أن وزير السياحة الأسبق وضع حجر الأساس لمشروع تطوير واستثمار المغارة منذ ٢٠٠٤ دون أن يحصل أي خطوة في هذا المجال حتى الآن.. وضرورة إنهاء قضية شاليهات الأحلام مع مراعاة حقوق الشاغلين.. والاهتمام بتأهيل وتدريب العاملين في المنشآت السياحية وتأمين المزيد من أجل المستقبل.. وعقد اجتماع دوري كل ثلاثة أشهر بحضور الإعلام لتتبع تنفيذ ما تم اتخاذه من قرارات في الاجتماع... واليوم أقول بكل شفافية أن هذه القضايا ما زالت تنتظر المعالجة.



الإضارة التنفيذية والحصول على رخصة البناء خلال ٦٠ يوماً من تاريخ منحه رخصة الإضاءة السياحية وتنفيذ المشروع خلال ٣٣ شهراً بدءاً من تاريخ حصوله على رخصة البناء والزام المستثمر بتقديم برنامج زمني تفصيلي للمدة المتبقية لتنفيذ المشروع كل ٣ أشهر لتقييم التنفيذ ونسبة الإنجاز وفقه وبعد ذلك تم توجيه كتاب إلى مجلس مدينة طرطوس بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ مرفقاً به مشروع ملحق العقد لتتم دراسته من قبلهم كجهة مالكة للموقع بالتوافق مع المستثمر وأبدى المستثمر بعض الملاحظات على مشروع ملحق العقد تم تدارسها مؤخراً بشكل مشترك من مدير السياحة في طرطوس ومجلس مدينة طرطوس تمهيداً لتوقيع ملحق العقد وتصديقه.

ومشروع فندق أساس العقار ٧٩٢٠ (العائد بملكيتته لمجلس مدينة طرطوس):

تم إعداد مشروع ملحق عقد من الوزارة متضمناً في حيثياته الحد الأدنى لبدل الاستثمار السنوي وتحديد المدة المتبقية لإنجاز المشروع بستين ونصف والزام المستثمر بتقديم برنامج زمني تفصيلي للمدة المتبقية لتنفيذ المشروع كل ٣ أشهر لتقييم التنفيذ ونسبة الإنجاز وفقه وتم توجيه كتاب إلى مجلس مدينة طرطوس بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ مرفقاً به مشروع ملحق العقد لتتم دراسته من قبلهم كجهة مالكة للموقع بالتوافق مع المستثمر وقد أبدى المستثمر بعض الملاحظات على مشروع ملحق العقد تم تدارسها مؤخراً بشكل مشترك من مدير السياحة ومجلس مدينة طرطوس تمهيداً لتوقيع ملحق العقد وتصديقه.

مشروع فندق أرواد (العائد بملكيتته لوزارة السياحة): سبق أن صدرت رخصة الإضاءة السياحية للمشروع بالرقم ٤٣٣٣ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٧ وتم إعداد مشروع ملحق عقد تضمن بدل الاستثمار الجديد الذي حددته لجنة القرار رقم ١٧٥٩ تاريخ ٢٠١٨/٣/١٤ وقد وافق المستثمر على بدل الاستثمار الجديد وتمت المتابعة حالياً مع المستثمر لاستكمال إجراءات توقيع ملحق العقد وتصديقه أصولاً.

مشروع شركة انترادوس للتطوير السياحي:

تم توجيه كتاب إلى وزير الإدارة المحلية والبيئة بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥ لإعداد المراسلة اللازمة ورفعها لرئيس مجلس الوزراء بخصوص استصدار قرار نقل ملكية الأرض (الأماك البحرية) إلى مجلس مدينة طرطوس (أماك دولة خاصة) استناداً إلى المادة ٣٣ من القانون ٦٥ لعام ٢٠٠١ كما تم مطالبة الشركة بموجب كتابنا بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٥ بتقديم تعهد بكتاب خطي يفيد بالموافقة على نقل ملكية الأملاك البحرية استناداً للمادة ٣٣ وتحمل التبعات القانونية كافة وتضمن كتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة إلى رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧ اقتراح المتابعة في استصدار القرار اللازم لنقل الملكية في إطار الحفاظ على حقوق مجلس المدينة ومعالجة واقع المشروعات السياحية المتعثرة في المحافظة.

مشروعات خاصة

مشروع السمزلاند شمال طرطوس العائد للقطاع الخاص والمتوقف منذ عشرين عاماً تقرر اتخاذ الإجراءات القانونية المطلوبة لاستملاكه إذا كان ذلك متاحاً وفق الدستور ما دام أصحابه مختلفين بينهم ولم يعالجوا الأسباب التي تمنع من استكماله واستثماره رغم مضي كل هذه المدة الطويلة، ومشروع فندق شيراتون طرطوس (١٦٠) غرفة لصاحبه سامر وحازم دانيال فقد طالب السيد حازم بالسماح له باستعمال شاطئ البحر لإقامة بعض الخدمات مقابل الفندق لتخديم النزلاء والمساعدة في تحقيق الريعية الاقتصادية للمشروع الذي ما زال قلقاً منها وتقرر دراسة طلبه بكل إيجابية وإبلاغه النتيجة لاحقاً.. ومشروع عدنان بلال السياحي الممتد على مساحة ١٥ دونماً غرب بيت الجبل الذي طالب صاحبه بتنفيذ طريق ومنحه قرضاً عقارياً لا يقل عن ٥٠٠ مليون لإكماله أو عرضه للاستثمار في ملحق المشاريع الخاصة الذي تقيمه الوزارة في حزيران القادم.... إضافة لعدة مشروعات في زغرين وبصيرة والريحانية وبقعو وبعمرة وفتح نصار وبصيرة دحباش والطليعي والمقبرية ودحباش.

جزيرة أرواد

تم عرض ما تم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ توصيات ورشة العمل التي أقيمت العام الماضي بخصوص تطوير جزيرة أرواد وتقرر إجراء دراسة لتنفيذ نفق خدمات ضمن الجزيرة وبدء وزارة السياحة بمشروع ترويجي لمصلحة الاستثمار في الجزيرة ضمن مكونات الدراسة التي أنجزتها الوزارة لتطوير الجزيرة من جميع النواحي.

شاطئ الأحلام

طرح رئيس مجلس المدينة موضوع شاليهات منطقة الأحلام وأسباب توقف الجهات المركزية عن اتخاذ قرار بالمعالجة بعد أن قام مجلس المدينة بكل ما هو مطلوب منه وبعد المناقشة تقرر تشكيل فريق عمل يضم ممثلين عن الوزارات والمحافظة ومجلس المدينة والشاغلين لإجراء دراسة اجتماعية وقانونية عن القضية واقتراح الحل المناسب بأسرع ما يمكن.

التنفيذ لا يليب الطموح!

وبالتوقف عند ما نفذ وما لم ينفذ من القرارات نبدأ من إجابة وزارة السياحة عن السؤال الذي توجهنا به للوزير محمد رامي رضوان مرتيني بخصوص الإجراءات التي قامت بها الوزارة لمعالجة أسباب تعثر المشروعات والنتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن والذي بين أن مشروع ضاحية الفاضل المستثمر من مجموعة وحوود (العائد بملكيتته لمجلس مدينة طرطوس): - تم إعداد مشروع ملحق عقد من الوزارة متضمناً في حيثياته الحد الأدنى لبدل الاستثمار السنوي للمشروع والزام المستثمر بتقديم

■ هيثم يحيى محمد

منذ أربعة أشهر وعدة أيام وتحديداً في السابع من شباط الماضي شهدت قاعة الاجتماعات في مبنى محافظة طرطوس اجتماعاً مهماً لوزير النقل علي حمود بصفته رئيساً للجنة المتابعة الحكومية لمشروعات طرطوس ووزير السياحة محمد رامي رضوان مرتيني بحضور أمين فرع الحزب والمحافظ والقيادات المحلية في المحافظة وفريق من وزارة السياحة. الاجتماع دام أربع ساعات متواصلة بحث خلاله واقع المشروعات السياحية المتعثرة لمعالجة أسباب تعثرها ومن ثم استئناف أو تسريع العمل بها وصولاً لإنجازها ووضعها بالخدمة ضمن زمن محدد وقد خص لجلسة قرارات قبل أنها ستوضع موضع التنفيذ خلال ٤٥ يوماً كحد أقصى ومن ثم سنشهد كل المشروعات المتعثرة أو المتوقفة التي نشرنا تحقيقاً موسعاً عنها في عدد «الاقتصادية» الصادر في بداية شهر كانون الأول ٢٠١٨.

في مادة اليوم نتوقف عند ما تم وما لم يتم تنفيذه من القرارات المتخذة من باب المتابعة لما سبق أن كتبناه عن تلك المشروعات وعن الاجتماع، ومن باب الشفافية والحرص على شكر من نفذ ومساءلة ومحاسبة من لم ينفذ حتى الآن خاصة وتوقعنا يوم اجتماع الوزيرين بأن آلية العرض والمناقشة والمعالجة التي اتبعت خلال الاجتماع قد تؤدي إلى النجاح المطلوب لو تبعتها جدية في المتابعة والمساءلة والمحاسبة والأفان. التفاؤل الذي شعر به الجميع في نهاية الاجتماع سوف يتبدد قريباً بكل أسف!

المشروعات العامة

نبدأ بذكر أهم ما دار في الاجتماع بخصوص المشروعات السياحية العامة المتعثرة - أي التي تقع على أراض تعود للدولة - وهي: (كونكورد ضاحية الفاضل - انترادوس - فندق أساس - فندق أرواد - عمريت) فقد تقرر بالنسبة لمشروع الفاضل (كونكورد) وخلال خمسة عشر يوماً تنظيم ملحق عقد جديد، وتوازن سعري وبرنامج زمني لتنفيذ المشروع.. أما بالنسبة لمشروع انترادوس فتقرر نقل ملكية ما تبقى من الأرض إلى اسم المدينة بناء على موافقة رئاسة مجلس الوزراء واستناداً للمادة ٣٣ من القانون ٦٥ بعد أن ربط رئيس مجلس المدينة موافقته على النقل بموجب هذه المادة بموافقة المستثمر على ذلك وعلى تحمل جميع التبعات القانونية وبعد أن وافق المستثمر رئيس مجلس إدارة شركة انترادوس الدكتور محمد علي وحوود على ذلك خلال الاجتماع. وفيما يتعلق بمشروع فندق أساس على شاطئ المدينة تقرر تبرير مدة التأخير للمستثمر صالح يحيى محمد وإجراء التوازن السعري بناء على معطيات الجدوى الاقتصادية والموافقة على طابق بديل من طابق الخدمات في القبو الذي تم إلغاؤه سابقاً.. أما مشروع فندق أرواد الذي سبق أن تم حل عوائقه فقد تقرر الإسراع في منح المستثمر عبد القادر صبرة رخصة الإضاءة الإدارية والسياحية بعد أن تقدم بالمخططات التنفيذية مصدقة أصولاً من نقابة المهندسين، ومشروع عمريت مع المستثمر علي جديد الذي طالب بالموافقة على كل المعطيات التي أقرتها وزارة السياحة بخصوص المشروع بما فيها زيادة مدة الاستثمار إلى ٤٥ سنة فقد تقرر إنجاز ملحق العقد بالتعاون مع مجلس مدينة طرطوس وتوقيعه خلال أسبوعين.

الشركة الطبية العربية - تاميكو

The Arabian Medical co

Thameco



معاً لتبقى سورية منارة التقدم والتميز



المديرية التجارية
مكتب الإعلام الطبي
الفاكس
مقر الشركة

٠١١ ٥٤٣١٠٧٣
٠١١ ٣٣٤٠٥٨٠
٠١١ ٥٤٣٣٥٣٥
٠١١ ٥٤٣٤٥٧٤ - ٥٤٣٦٥٢٦ - ٥٤٣٠٥١٥

«دمشق الشام القابضة» : ماروتا سيتي أكبر مشروع عقاري في سورية



كما أن المستثمرين المشاركين بالمشروع من دوافع وطنية واستثمارية هم شركاء إستراتيجيين في المشروع الوطني كلاً حسب نسبة مشاركته مع شركة دمشق الشام القابضة، ضمن المساحات المخصصة للاستثمار في المدينة وبالانتقال إلى وصف ما يتفرد به ماروتا سيتي بتفاصيله كافة، فإنه يمثل الوسط التجاري الجديد لدمشق أقدم مدن العالم، وتتنوع منشأته بين المساكن والمتاجر والفنادق والمطاعم إضافة إلى المؤسسات المالية والشوارع الفسيحة بتصاميم متناغمة وعصرية، هي تلك الخطوة الأولى في مسيرة الأزدهار والعمران للعاصمة دمشق بما يسهم في إعادة بزوغ المدينة على الصعيد الدولي.

وسط تجاري جديد لدمشق بأبراجها المرتفعة (اللاندرمارك) تتنوع أبراجها وأبنيتها بين المساكن الفاخرة والمتاجر والفنادق والشقق الفندقية والمطاعم والمقاهي والمؤسسات المالية والمصرفية والصحية الاختصاصية والخدمات الثقافية والمدارس التعليمية المتميزة والراقية التي تراعي العمارة الخضراء وتشكل معاً كتلاً جميلة متناغمة مألوفة بالسحر والتنوع في التصميم والجمال، تتصل بأهم محاور الطرق الدولية بشكل مباشر (لبنان-الأردن-المحافظات-طريق المطار)، إضافة إلى قربها من المراكز الخدمية والطبية والترفيهية والمناطق السكنية الراقية. كما تم تخطيط ماروتا لتؤمن مستوى عالياً من الرفاهية والتمتع بممارسة الرياضة والركض وركوب الدراجات ضمن مساحات ومسارات ومحاور مخصصة وهادئة وحدائق فسيحة وكبيرة وبحيرات مائية ونوافير موسيقية تبعث على الإلهام وتؤمن التنزه الاستماع للعائلة.

بني تحتية متكاملة وعصرية تم تنفيذها ضمن أنفاق تمتد تحت الأرض لتغطي كامل المدينة وتؤمن إطلاق الخطوة الأولى للمدن الذكية في سورية، مع توفير خطوط أنابيب الغاز بما يغطي كل متطلبات الاستعمال المنزلي والخدمي والاستثماري والتجاري والتدفئة النظيفة، مع مراكز تحكم خدمية تؤمن جميع الخدمات الحكومية والبلدية والخاصة بطريقة عصرية متكاملة وتلبي كل الاحتياجات السكنية. كل ذلك مع اتباع المدينة لأعلى معايير الاستدامة والعزل الحراري والطاقة النظيفة ومعالجة المياه.

الأرض (مقدمات عينية) ويقدم المستثمر (مساهمة نقدية) تكون كافية لتمويل تكاليف البناء وتتولد بذلك شركة جديدة بين شركة دمشق الشام القابضة والمستثمر، مثال شركة أمان دمشق التي تم تأسيسها بين الشركة القابضة وشركة أمان القابضة، وتحقق أمثال هذه الشركات عوائد كبيرة تعود حصة الشركة القابضة فيها إلى محافظة دمشق، كما تعمل دمشق الشام القابضة لاستثمار وتطوير مشاريع خدمية بأسلوب الشراكة.

لغة النتائج

حققت دمشق الشام القابضة مجموعة من النتائج، على الوجهين الاقتصادي والاجتماعي، إذ يمثل الوجه الاقتصادي في ردف محافظة دمشق بالنفقات الخاصة بالبنى التحتية ونفقات بدلات الإيجار، بما يقارب اثني عشر مليار منذ تاريخ تأسيسها، حيث تجاوز إجمالي تكاليف بدلات الإيجار التي يتم تسديدها إلى العائلات التي تم إخلاؤها من تنظيم خلف الرازي ما يقارب ثلاثة ونصف مليار ليرة سورية سنوياً، كما تعمل شركة دمشق الشام القابضة على الحصول على تمويل مرضٍ للسكن البديل بما يضمن قدرة المخصصين به على التسديد، وتجري الآن مفاوضات مع المصارف للحصول على هذا التمويل بمعدل فائدة منخفض نسبياً، إضافة إلى مفاوضات تجري مع الأصدقاء من الشركات الروسية والصينية للتمويل والتنفيذ بسعر التكلفة. وتجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من المرحلة الأساسية للبنى التحتية في ماروتا بما يمكن أي مقسم تمت الموافقة على ترخيصه من البدء بمرحلة التشييد، وقد تم تمويل عقد دراسة وتنفيذ البنى التحتية المبرم من قبل محافظة دمشق من خلال قيام شركة دمشق الشام القابضة بتسديد دفعات القرض. وخلال مسيرة عامين من العمل الدؤوب والمستمر قامت شركة دمشق الشام القابضة برفد خزينة الدولة بما يقارب ملياري ليرة سورية، متمثلة برسوم وضرائب مختلفة، طوابع وعقود الشركات التي تم إنشاؤها- تسديد التأمينات اجتماعية.. الخ).

ماروتا سيتي

يمثل مشروع ماروتا سيتي أحد مشاريع شركة دمشق الشام القابضة، وهو المشروع الاستثماري العقاري الأكبر في سورية مملوك بنسبة ٣٠ بالمئة منه لمحافظة دمشق و٧٠ بالمئة لأصحاب أرض المنطقة التي يقام عليها المشروع.

في بطاقة تعريف سريعة للشركة في عالم الأعمال، تعتبر شركة دمشق الشام القابضة شركة مساهمة خاصة مغفلة تم تأسيسها بنهاية عام ٢٠١٦ برأس مال وقدره ٦٠ مليار ليرة سورية، كشركة استثمارية تقدم لشركائها الإستراتيجيين بيئة استثمارية متطورة وآمنة، وفق معايير وأدوات كافية لتشجيع عملية الاستثمار، وتتطلع الشركة لتكون رائدة ونموذجاً في مجال تطوير المناطق التنظيمية، وإحداث المدن الذكية وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

تعمل الشركة في إدارة واستثمار أملاك الوحدة الإدارية (محافظة دمشق)، وذلك من خلال تأسيس شركات تابعة أو مساهم بها، والقيام بالمشاريع التجارية والاقتصادية والاستثمارية في مختلف القطاعات المسموح بها ضمن قانون الشركات، ما يتناسب مع رؤية الشركة، ودورها التنموي في المجتمع، وتستند ركائزها على أن تكون شركة مواطنة عبر دعمها للمجتمع الذي هي فيه، ومن خلال مساهمتها في رفع كفاءة الاستثمار، وتطوير الأعمال، وتمويل أعمال البنى التحتية ونفقات أحداث المناطق التنظيمية وإدارتها ما ينعكس إيجاباً على تطور ونمو المجتمع.

آلية العمل

تعتبر المشاركة أساس آليات وأدوات الاستثمار التي تقوم بها الشركة، حيث تقوم على مبدأ الشراكة بين شركة دمشق الشام القابضة وأي من الشركاء الإستراتيجيين لاستثمار وتطوير مشاريع عقارية، حيث تقدم شركة دمشق الشام القابضة

إستثمر

في ماروتا سيتي

www.marotacity.com



DAMASCUS CHAM

شركة دمشق الشام القابضة

HOLDING COMPANY

شراكة ،،، تبني وطن



Tel: +963 11 9417

Ext.1320

+963 11 6115068

Fax: +963 11 611 5094

info@damacham.com - www.damacham.com - Marota City, Damascus - Syria

التنمر التجاري والإرهاب الاقتصادي أبرز إنجازات ترامب في الاقتصاد الدولي

الصين: لا نريد حرباً تجارية لكننا لسنا خائفين منها وسنقاتل حتى النهاية

الصين تنفق ٢٥٥ مليار دولار على البحث والتطوير

٦,٤ بالمئة نمو اقتصاد الصين خلال الربع الأول ٢٠١٩ متخطياً التوقعات

أرقام اقتصادية

شهد الاقتصاد الصيني بداية جيدة عام ٢٠١٩، حيث تخطى اقتصاد أكبر دولة نامية في العالم توقعات السوق بتحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي بلغ ٦,٤ بالمئة على أساس سنوي في الربع الأول. وتعد الصين هي الاقتصاد الكبير الوحيد الذي زاد صندوق النقد الدولي توقعات نموه في التقرير الاقتصادي الأحدث.

يتجاوز الناتج الاقتصادي للصين ٩٠ تريليون يوان (١٣,٢٤) تريليون دولار أميركي) ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي يبلغ نحو ١٠ آلاف دولار أميركي، فضلاً عن قدرة الاقتصاد الصيني على الصمود وإمكانات الصين الاقتصادية الكبيرة، كل ذلك يجعل الصين قوية بما يكفي للصمود أمام الصدمات والمخاطر الخارجية.

وكلفت المعارك التجارية الاقتصادية الأميركي ٧,٨ مليارات دولار في إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠١٨، وبلغت الخسائر السنوية للمستثمرين والمنتجين بسبب ارتفاع تكاليف الواردات إجمالي ٦٨,٨ مليار دولار أميركي، بحسب دراسة صادرة عن فريق من الاقتصاديين في الجامعات الأميركية الراهدة.

وأشارت تقديرات إلى أن التجارة الصينية-الأميركية ساعدت في توفير نحو ٨٥٠ دولار أميركي لكل أسرة أميركية في المتوسط في ٢٠١٥، ما يمثل ١,٥ بالمئة من إجمالي دخلها. ويأتي التنمر التجاري ضد التنمية العالمية أيضاً، فقد ذكر صندوق النقد الدولي أن القضايا التجارية أصبحت أكبر مصدر للشكوك في الاقتصاد العالمي، على حين خفضت منظمة التجارة العالمية توقعها لنمو التجارة العالمية لهذا العام من ٣,٧ بالمئة إلى ٢,٦ بالمئة، بسبب الشكوك الاقتصادية.

إرهاب اقتصادي

يقود الرئيس الأميركي دونالد ترامب النظام الدولي إلى مزيد من الفوضى إثر سياساته الاقتصادية والتجارية المتهورة، غير الأبهة بالأعراف والمواثيق والقوانين الدولية، مقاداً بطروحات منطوية من أتباع نظرية المؤامرة في أميركا، إذ أصبح التنمر التجاري والإرهاب الاقتصادي من أبرز سماته إدارة ترامب، فقد بدأ ترامب بالانسحاب من العديد من المنظمات الدولية والاتفاقيات التجارية، غير أنه بمنظمة التجارة العالمية، وما قد ينتج عن ذلك من ضرر على مستوى الاقتصاد الدولي، وكم هو مؤذ لموقع أميركا في الاقتصاد السياسي الدولي، عندما تأخذ موقف المعادي للمجتمع الدولي بأغلب مكوناته وكياناته.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، انسحبت الولايات المتحدة من منظمات دولية، من بينها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والاتحاد البريدي العالمي.

وانسحبت أيضاً من سلسلة من المعاهدات الدولية، من بينها الشراكة العابرة للمحيط الهادئ واتفاقية باريس التاريخية للتغير المناخي والاتفاق العالمي للهجرة والاتفاق النووي الإيراني والبروتوكول الاختياري لتسوية النزاعات الملحق باتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وحاولت الولايات المتحدة أيضاً فرض إعادة التفاوض بشأن اتفاقية أميركا الشمالية للتجارة الحرة واتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وفرضت الأفعال الأحادية التي تقوم بها الولايات المتحدة، سلسلة من التحديات على القواعد الدولية والحكومة العالمية.

ورغم أن النظام الدولي الحالي لا يسمح بأي خطوات متهورة، وأي حكومة تتجاهل القواعد مصيرها الفشل، إلا أنه منذ أكثر من عام، تلوح الإدارة الأميركية الحالية عمداً ببعض الرسوم الجمركية، وتثير احتكاكات تجارية وتحول نفسها إلى أكبر صانع للشكوك في المجتمع الدولي، معلنة الحرب التجارية التي توصف بأنها أحد أشكال الإرهاب الاقتصادي.

في النهاية، إن محاولة إدارة ترامب لاحتواء الصين تخالف تيار التنمية العالمي، ولن تحظى ممارساتها من البطش والهيمنة بتأييد شعوب العالم، وخاصة الدول النامية، مثلنا في سورية، إذ يجب بذل جهود مشتركة مع الجانب الصيني وكل الدول النامية، على وجه التحديد، لرفض الأحادية والهيمنة في التجارة، والحماية، بما يحافظ على مصالح الجميع.



المعارك التجارية كلفت الاقتصاد الأميركي ٧,٨ مليارات دولار

وكانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد خفضت من توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي، وستواصل تهديد الاستثمار والنمو. أظهرت تقارير إعلامية مؤخراً أن شركات التكنولوجيا الفائقة الصينية بما في ذلك هواوي، ودي جي-إي، ونيوفايشن، وإتش أي كيه فيسين، تواجه إجراءات أميركية لحظر بيع المعدات التكنولوجية إليها، وهو ما يعتبر على نطاق واسع خطة لتشنيد الضغط على الصين، وفي الوقت نفسه فإن وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين، قال: «إن الولايات المتحدة منفتحة بشأن عقد جولة جديدة من المحادثات، وعبر عن أمله أن يتمكن الجانبان من العودة إلى مائدة التفاوض».

وعلق المتحدث باسم وزارة الخارجية لو كانغ في إفادة صحفية قائلاً: «كما أكدنا عدة مرات، فإن الباب مفتوح من الجانب الصيني، غير أنه حتى تكون المحادثات مثمرة، ينبغي أن يكون هناك إخلاص من كلا الجانبين».

وأضاف «نحن نأمل أن يكون الجانب الأميركي جاداً بشأن العودة إلى مائدة التفاوض، وإن اتفاقاً جيداً ينبغي أن يرتكز على الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة».

إن القمع الأميركي التعسفي باستخدام قوة الدولة ضد شركات العلوم والتكنولوجيا الصينية بدوافع سياسية، قد قوض بشدة التعاون والتنمية في مجال العلوم والتكنولوجيا في أرجاء العالم، إضافة إلى الإضرار بمصالح شركات الدول ذات الصلة.

وصرح مسؤول بقسم تسويق الأبحاث والابتكار الإقليمي بوزارة العلوم والتكنولوجيا في مؤتمر صحفي عقد في المكتب الإعلامي لمجلس الدولة يوم الجمعة، أن الصين ستعمل على تحسين وتنفيذ السياسات الحالية لتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي للشركات.

وبين يانغ شيان أنه في السنوات الأخيرة أصبح الوعي بالابتكار التقني وقدرة الشركات الصينية أقوى مع تأثيرات ملحوظة، كما تم تحسين نظام الابتكار التقني للشركات بصفته الهيكل الرئيسي.

وبلغ إنفاق الصين على البحث والتطوير ١,٧٦ تريليون يوان (حوالي ٢٥٥ مليار دولار أميركي) في عام ٢٠١٧، مع استثمار ما يقرب من ٨٠ في المئة من الشركات، وأنفقت ١٣٦ ألف شركة صينية عالية التقنية ٩٠٠ مليون يوان على البحث والتطوير في عام ٢٠١٧.

وأضاف: «الصين ترحب بالشركات الأجنبية لزيادة الاستثمار في البلاد، وسنواصل جهودنا لخلق بيئة عمل أكثر استقراراً ونزاهة وشفافية وقابلة للتنبؤ للمستثمرين الأجانب»، مؤكداً أن الصين سوف تواصل توسيع الوصول إلى الأسواق وزيادة واردات السلع والخدمات، وإيلاء أهمية لتنفيذ سياسات الانفتاح.

وعن المخاوف الشائعة بشأن اضطرابات اقتصادية عالمية قد تنجم عن تلك النوبة الجديدة من رفع التعريفات الجمركية قال قنغ: «إن تصعيد التوترات التجارية لا يخدم مصلحة أي طرف وسوف يقيد الاقتصاد العالمي أيضاً»، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة كانت هي من أطلق شرارة الخلافات التجارية، وكانت هي من بدأ بفرض تعريفات جمركية إضافية على المنتجات الصينية، وكانت هي من مارس مراراً ضغوطاً قصوى على الصين، مشيراً إلى أن ما فعلته الصين حتى الآن ليس سوى دفاع محض عن النفس لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة، ولدعم التعددية ونظام التجارة الحرة.

وحول الزعم الأميركي بأن المستهلكين الأميركيين لن يدفعوا مقابل زيادات التعريفات الجمركية على البضائع الصينية، قال قنغ: إن هذا الادعاء بنافي المنطق.

وأشار إلى أن المنظمات الأميركية ذات الصلة بإنتاج فول الصويا والذرة والقمح وغيرها من المنتجات الزراعية، أعربت في بيان عن معارضتها لزيادة التعريفات على الواردات من الصين، واستشهد قنغ بدراسة أجراها اقتصاديون أميركيون تشير إلى أن خسارة المستهلكين والمستوردين الأميركيين خلال الشهر الماضي بلغت ٤,٤ مليارات دولار أميركي، نتيجة زيادة التعريفات الجمركية على الواردات الصينية.

ودعا قنغ الولايات المتحدة إلى أن تزن بحرص مكاسبها وخسائرها، وأن تسلك بزمام الوضع وتعود إلى المسار الصحيح في أسرع وقت ممكن، كما حث الجانب الأميركي على لقاء الصين في منتصف الطريق من أجل التوصل إلى اتفاق يقوم على المنفعة المشتركة والربح للجانبين على أساس الاحترام المتبادل.

وأشارت وزارة الخارجية الصينية إلى أن الممارسات الخاطئة الأخيرة للولايات المتحدة، زادت من التوتر الاقتصادي والتجاري القائم، ولم تضر بشدة بمصالح الشركات والمستهلكين في كلا البلدين فحسب، ولكن كان لها أيضاً تأثير انكماش على الاقتصاد العالمي أيضاً.

الاقتصادية

منذ مطلع عام ٢٠١٨، أثارت الولايات المتحدة الاحتكاكات الاقتصادية والتجارية الأحادية الجانب ضد الصين، واتخذت إجراءات تمييزية ضد شركة هواوي وغيرها من الشركات الصينية.

توصل رئيسا الصين والولايات المتحدة إلى توافق مهم في كانون الأول الماضي، تضمن تسوية وإدارة وسيطرة على الخلافات عبر الحوار والتشاور، والتزم الجانب الصيني بتسوية الخلافات عبر الحوار، فأتاحت على بوابة المفاوضات، بشكل مستمر، إلا أن الجانب الأميركي تجاهل مبدأ المنفعة المتبادلة، ولجأ إلى الضغوط القصوى، الأمر الذي أدى إلى تصعيد الاحتكاكات الاقتصادية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة.

حقيقة، الصين لا تريد الحرب التجارية، لكنها لن تخاف منها عندما تفرض عليها، ولن تستسلم أبداً، فكما هو معروف عن الصين؛ لم ولن تخضع لأي ضغط خارجي، ولديها العزيمة والقدرة على الدفاع عن حقوقها ومصالحها المشروعة. يهدف الصراع الاقتصادي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة على الصين إلى كبح وعرقلة عملية التنمية الصينية. صحيح أن الإجراءات التجارية الحمائية على اقتصاد الصين تؤثر إلى حد ما في الاقتصاد الصيني، إلا أن عناصر القوة والتحول في الاقتصاد الصيني تمكنه من تجاوز تلك الآثار، بسلاسة، وخاصة تحول دوافع النمو الاقتصادي في الصين من الصادرات إلى الطلب الداخلي.

تحول اقتصادي مهم

أصبح الطلب المحلي المحرك الأكبر للنمو الاقتصادي في الصين، بمعدلات استهلاك بلغت ٧٦,٢ بالمئة من النمو الاقتصادي العام الماضي، وفي تقرير حديث حول آفاق التنمية الاقتصادية، رفع صندوق النقد الدولي من توقعاته للنمو في الصين، علماً بأنها الدولة الوحيدة التي نالت ذلك من بين الاقتصادات الكبرى.

كما أن الصين تنعم بنظام كامل للصناعات، وقدرة متزايدة في الابتكار العالمي والتكنولوجي وتضم أكبر تجمع للطبقة الوسطى في العالم وتمثل سوقاً هائلة للاستهلاك والاستثمار، لذا فإن الصين واثقة تماماً من أن اقتصادها سوف يمضي بحسم في تعزيز الإصلاح والانفتاح وفي التنمية العالمية الجيدة بما يتفق مع الجدول الزمني وخريطة الطريق الخاصين بالبلاد.

وفي هذا السياق، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية قنغ شوانغ هنا مؤخراً «إن الصين لن تستسلم أبداً للضغوط الخارجية ولديها العزم والقدرة على الدفاع عن حقوقها ومصالحها المشروعة».

وخلال مؤتمر صحفي رداً على أسئلة تتعلق بالاحتكاكات التجارية بين الصين والولايات المتحدة صرح قنغ «الصين لا تريد حرباً تجارية، لكننا لسنا خائفين من خوض هذه الحرب، إذا جلب شخص ما الحرب إلى عتبة بابنا، فسنقاتل حتى النهاية». وبحسب تقارير إعلامية، فإن الولايات المتحدة ستعقد جلسة استماع عامة يوم ١٧ حزيران بشأن اقتراح ترامب بفرض تعريفات جمركية على ما قيمته ٣٠٠ مليار دولار أخرى من البضائع الصينية.

ورداً على ذلك قال قنغ: «إن فرض تعريفات إضافية لن يحل أي مشكلة، فكل من يبدأ الحرب التجارية يؤدي نفسه والآخرين».

ولفت إلى أن الصين أصبحت واحدة من أكثر الجهات الاستثمارية شهرة للشركات العالمية لسنوات متتالية منذ أن بدأت حملة الإصلاح والانفتاح قبل ٤٠ عاماً، مضيفاً: إن الشركات ستختار الدول التي تستثمر فيها أو شركاء التعاون بناء على مصالحها وقواعد السوق.

مؤسسة الإسكان العسكرية

جسور ومشاف وضواح... اختصاص في العمل إتقان في الأداء وسرعة في التنفيذ



بدر- مشفى المحطة الحرارية في بانباس- أوتوستراد طرطوس+ اللاذقية- حديقة الباسل في طرطوس- مشاريع المياه في منطقة الدريكيش والقدموس- جر المياه إلى جزيرة أرواد وقرى الشريط الساحلي- مشاريع مدارس محافظة طرطوس- القصر العدلي بطرطوس- ضاحية الأسد السكنية- ضاحية الفاضل- سكن المحطة الحرارية- هيئة تخطيط الدولة- مديرية الزراعة بطرطوس- مشروع المدينة الرياضية ببانباس.. والكثير الكثير من المشاريع الأخرى - ويتجلى ذلك بدعم من القيادات الموجودة في المحافظة وبالتعاون مع الصعوبات لتأمين الإمداد والمواد المتابعة والعمل من ناحية وبطش الإرهاب الذي تمارسه المجموعات المسلحة من ناحية ثانية والحصار الاقتصادي الخانق الذي تفرضه علينا الدول المهيمنة على العالم من ناحية أخرى نرى أن هذه المؤسسة لن تتوانى لحظة عن ممارستها لنشاطها ومتابعتها لعملها فتلقى بظلالها على الأمانة ليشعر كل فرد من أفراد المجتمع السوري أن ما يمر به البلد هو مخاض سيتولد عنه حياة جيدة اجتماعياً واقتصادياً.

- وبالرغم من الظروف العصيبة التي مرت أو تمر بها البلاد لم تتوقف هذه المؤسسة العملاقة شهراً واحداً عن دفع رواتب عمالها وموظفيها الذين يتجاوز عددهم عشرات الآلاف من مختلف الفئات يتم دفع استحقاقاتهم بشكل شهري ودوري منتظم إضافة إلى تقديم جميع نفقات العلاج الطبية من معاينة واستشفاء وثمان أدوية إنها مؤسسة وصلت بجدارة إلى القمة وترعت على عرش الشركات الإنشائية وحافظت عليه بجدارة لأنه ليس المهم أن تصل المهم أن تحافظ على ما وصلت إليه لأن المحافظة على القمة أصعب من الوصول إليها.

وفي النهاية نستطيع أن نقول إن مؤسسة الإسكان العسكرية بعزيمة عمالها والمتابعة الحثيثة والمباشرة من إدارتها تسعى جاهدة لتحقيق مقولة قائد الوطن السيد الرئيس بشار الأسد: «نحن دولة لا نبدأ من الصفر والكفاءات موجودة لدينا والاقتصاد السوري لم يبن على الأجنبي. الخبرة موجودة في سورية.. لسنا بحاجة أي شيء إضافي لكي نقوم بإعادة إعمار بلدنا».

ختاماً

يكثر القول بحجم الأفعال المناطة بهذه المؤسسة العملاقة والتي شكلت وتشكل دعامة وركيزة أساسية من ركائز وطننا الغالي تعلق فيعمل بها الوطن في كل يوم تختصر الزمن بناء حيث لا وقت إلا للعمل بمتابعات حثيثة وصداقة وفاعلة من الإدارة العامة ممثلة بمديريها العام وكادر عمل يوصل الليل بالنهار من أجل رفع راية هذا الوطن بأفعال تسبق الأقوال والميادين شاهدة على ما تقدم. وللحديث بقية.

والعقد ٢٥٤٩ على ٤٩٠ شقة. والعقد ٢٥٥٠ الموقع العام: ويتضمن شبكة التصريف المطري والمالحة + تعبيد شوارع حدائق. - عدد الشقق ١٣٠٦ شقق. - المساحة الإجمالية ١٨٧٥٥٧ م٢. - نسبة الإنجاز تقدر بـ ٥٢٪.

■ الصرف المطري على محاور الطرق المركزية بطرطوس: هذا المشروع: عبارة عن عمليات حفر خنادق وأقنية على محاور الطرق المركزية للمناطق والمدن التابعة لمحافظة طرطوس وصيها بالبليتون لتصريف مياه الأمطار في الأماكن التي تتجمع فيها المياه. - نسبة الإنجاز: ٣٤٪.

- تاريخ المباشرة ١٦/١/٢٠١٩. ■ موقع عام جامعة طرطوس- القسم الشمالي: يتألف المشروع من الأعمال التالية: - أعمال طرقية + أعمال إنشائية + أعمال معمارية وإكساء + أعمال صرف مطري + أعمال مياه الصرف المالحة + شبكة ري الحدائق + شبكة مياه الشرب + أعمال الكهرباء. يقع المشروع شمال نهر الغمقة. قيمته تقدر فوق: ٩ مليارات وسيتم المباشرة به قريباً.

■ مشروع صيانة وتأهيل عقدة القدموس: هو عبارة عن توسيع وتحسين مدخل العقدة وتنفيذ دوائر نظامية مع أعمال أرصفة وإسفلت. تمت المباشرة فيه بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٩. تقدر قيمته بـ ٢٣٩ مليون ليرة سورية.

■ صيانة وتأهيل عقد حصين البحر: هو عبارة عن توسيع وتحسين مدخل العقدة وتنفيذ دوائر نظامية مع أعمال أرصفة وإسفلت. ١١- تكسية مجرى نهر الغمقة والبيروكولا في موقع الجامعة: تتألف أعمال المشروع من: صب بيتون لسرير النهر مع أقنية من الجانبين وإكساء طرفي النهر بطبقة حجارة وطنية وحجارة ناعمة.

■ مشروع موقع عام جامعة طرطوس- القسم الجنوبي: يقع المشروع على مساحة ٦٨ هكتاراً يضم الموقع العام الأعمال التالية: شق وتعبيد طرق- شبكة صرف- أعمال مياه حلوة- صرف مطري- أعمال حدائق- إكساء حجري. تقدر قيمة العقد بـ ٤٦٠,٤٢٩ /.

نسبة الإنجاز ٩٠ بالمائة

هذا بالنسبة للمشاريع العالقة والتي مازالت قيد التنفيذ. أما بالنسبة للمشاريع التي نفذت وتم تسليمها إلى أصحابها وتم وضعها في الاستثمار الفعلي منذ سنوات فأهمها على سبيل الذكر لا الحصر: - مشروع مديرية المصالح العقارية- مشفى الشيخ

■ مشروع مشفى الأطفال: الذي يضاها مشافي أوروبا من حيث البناء والمعدات الطبية المستخدمة إضافة إلى مساحته التي تتكون من سبعة طوابق: قبو + طابق أرضي مخصص للإدارة وقسم الأشعة وجناح الإسعاف والأول منها مخصص لقسم العمليات والعناية المشددة والثاني والثالث والرابع هي طوابق استشفاء تحتوي على ٨٤/ سريراً مع الخدمة اللازمة.

الخامس: سكن الأطباء السادس: ملحق يضم قسماً خديماً وتجهيزات ميكانيكية والمشروع يتم الآن وضع اللمسات الأخيرة عليه لوضعه في الخدمة وتسليمه إلى أصحابه.

■ جسر ٨ آذار: يقع المشروع على نهر الغمقة يربط القسم الجنوبي بالقسم الشمالي لكليات الجامعة بطرطوس يصل مدخل طرطوس الجنوبي قرب المشفى العسكري بمدخل طرطوس الجنوبي قرب مشفى الباسل ويتألف من ثلاث فتحات طول الواحدة ٣/٣ م وعرض الجسر حوالي ٣٧/٣ م. - نسبة التنفيذ: ٥٤ بالمائة/.

■ مشروع تصريف مطري على أوتوستراد حمص- طرطوس- اللاذقية: هذا المشروع عبارة عن عمليات حفر خنادق وأقنية على جانبي الأوتوستراد حمص- طرطوس- اللاذقية وصيها بالبليتون لتصريف مياه الأمطار في الأماكن التي تتجمع فيها المياه. - نسبة الإنجاز حوالي ٩٧ بالمائة/.

■ المسبح الأولمبي المغلق: مسبح أولمبي مغلق يتألف من ثلاثة طوابق.

أ- القبو: يحتوي على مشالغ + أدواش + غرف الفلتره وتجهيزات الميكانيك.

ب- الطابق الأرضي: يتألف من بهو صالة المسبح مع المشالغ وغرفة الإدارة.

ج- الطابق الأول: يتألف من مكاتب إدارية وكافتيريا وخدمات.

- متبقي لإنهاء المشروع أعمال الفلاتر.

■ مشروع محطات تفريغ القطارات في سمران- بانباس- جبلة: هذا المشروع يتألف من أعمال إنشائية (حفرات ترابية + أعمال بيتون مختلفة).

- أعمال طرقية (حصويات + عوارض + قضبان حديدية + زفت).

- أعمال هيدرولوجية: (غرف تفتيش + قساطل بولي إيثيلين + قساطل P.V.C).

- أعمال كهربائية: (أبراج إنارة + أعمدة إنارة + لوحات كهربائية + مجموعتي توليد).

نسبة الإنجاز تقدر بـ ٣٩٪.

■ ضاحية الباسل بطرطوس: يتألف المشروع من ثلاثة عقود ٢٥٤٨ + ٢٥٤٩ + ٢٥٥٠:-

يحتوي العقد ٢٥٤٨ على ٨١٦ شقة.

بناء في زمن الهم، خضرة في دنيا الحريق، اسم غني عن التعريف في زمن الضياع.

إنها مؤسسة حالها كحال كل مؤسسات القطاع العام تبني وتعطي وتقدم وتتقدم.. وأحياناً ترى تأخيراً لأسباب قاهرة خارجة عن إرادة الإنسان لسنا بصدها الآن.. ولكن أن ترى مؤسسة تصعد إليها كصاعد إلى حيث يرى الأمان على الإنسان وعلى البنين وعلى الأعلى «الوطن» متابعت تستحق الإنحاء أمام بررة يوصلون الليل بالنهار للوصول إلى ما وصلوا إليه على صعيد المحافظة دعماً للمشاريع وعلى صعيد الإدارة العامة ممثلة بالسيد المدير العام للمؤسسة العمل ثم العمل ثم العمل هكذا تم الحفاظ على المنجزات حتى أصبحت في هذه الظروف معجزات ترى النور في حالكات الليالي.

إنها مؤسسة الإسكان العسكرية التي تأسست عام ١٩٧٥ بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٢ من أجل تأمين السكن اللائق للعسكريين.. لكنها سرعان ما تخطت هذا الدور لتصبح مؤسسة ذات طابع إنشائي وصناعي وزراعي حيث قامت بتنفيذ العديد من المشاريع المهمة والكبيرة وراح نشاطها يزداد تنوعاً وانتشاراً حتى شمل معظم محافظات القطر لا بل خارج حدود الوطن، فقامت المؤسسة بتنفيذ مشاريع مهمة في كل من الاتحاد السوفييتي سابقاً وفي الأردن ولبنان وليبيا والسودان، واستطاعت بفضل دعم القيادة السياسية وإرادة الإنسان العامل فيها وقوة عزيمتها أن تتهر الصعاب التي اعترضت مسيرتها، واستطاعت أن تقف صامدة صمود القلاع في وجه ما تعرضت له من هجمة مبرمجة من قبل الإرهاب الذي عصف بقطرنا الحبيب وذلك من أجل إزاحتها وإخراجها من موقعها الوطني المساند للجيش والشعب، وإذا كان عام ٢٠١٧ نقطة تحول في المؤسسة فنستطيع القول إن عام ٢٠١٨ هو عام الإنجازات التي تحققت بفضل عزيمة عمال المؤسسة وإشراف مباشر من قبل الإدارة.

فقد أنهت المؤسسة تأهيل معمل الإسمنت بحلب بعد أن دمرته العصابات الإرهابية وتأهيل معبر نصيب الحدودي مع الأردن، ومبنى المحافظة في درعا، ومشفى التوليد الجامعي ومشفى جراحة القلب المفتوح بدمشق، وفي حمص هنالك مشاريع عقدة شمسين و٢٤٠ شقة سكنية وتأهيل معمل القرميد، وفي حماة تقوم المؤسسة بتنفيذ مباني مشفى الجامعة والتربية والمعهد البيطري ومشروع المياح، وفي محافظة اللاذقية المشاريع العملاقة سد برادون وسد فاقي حسن.. إلخ.

وفي محافظة طرطوس فإن المؤسسة تنفذ مشاريع مهمة وضخمة ومن أهم المشاريع الذي ينفذها الفرع (٥) طرطوس الذي هو فرع من فروع المؤسسة.

■ جامعة طرطوس:

■ جسر ٨ آذار

■ ضاحية الباسل السكنية:

موسم الحرائق!!

الخسائر تجاوزت ١,٣ مليار ليرة والفاعل مجهول زاد في الأضرار ارتفاع الحرارة وقلة وسائل الإطفاء

■ محمود الصالح

من المناطق غير الآمنة عند أول معبر مؤلفة من (الحبوب، الزراعة، اتحاد الفلاحين، الجيش) ستقوم هذه اللجان باستلام الحبوب بغض النظر عن شهادات المنشأ وإحالتها إلى مؤسسة الحبوب لاستلامها. وأشار مراد إلى أن الخسائر الاقتصادية للحرائق بحدود ٤٦٦٢ طناً من الشعير و١٦٥ طناً من القمح، وذلك حتى ٢٥ أيار الماضي.

١١٥٣٠ هكتاراً في حماة

في حماة أكد مدير زراعة حماة عبد المنعم الصباغ استمرار تعرض المحاصيل الزراعية للحرائق في أغلب مناطق المحافظة، حيث وقعت حرائق في دوائر الزراعة في حماة أدت إلى حرق ١١٥٣٠ هكتاراً مزروعة بمحصول الشعير وبعض المساحات فيها بقايا محاصيل وقش، وبلغت نسبة الضرر ١٠٠٪ لهذه المساحة نتيجة الحريق الكلي، مضيفاً: وهناك ٧٠ هكتاراً مزروعة بالقمح بلغت نسبة الأضرار فيها ١٠٠٪ نتيجة احتراقها بشكل كلي، كما تعرضت ٩٠٠ هكتار مزروعة بأشجار الزيتون، وتراوحت نسبة الضرر في حقول الزيتون بين ٥٠-٧٥٪.

وأوضح الصباغ أن هذه الحرائق توزعت في مناطق السلمية والصبورة ومصيف ومردة وغيرها من المناطق، لافتاً إلى قيام سيارات الإطفاء بالتعامل مع هذه الحرائق لمنع انتشارها إلى أماكن أخرى، مبيناً أن حوادث الحريق كانت قد بدأت منذ بداية شهر أيار نتيجة جفاف المحاصيل الشتوية، وارتفاع درجات الحرارة، التي تساعد على انتشار وسرعة الحريق. وبين الصباغ أن الخسائر الناجمة عن هذه الحرائق تقدر بحدود ٣٨٤٣ طناً من الشعير و٢١٠ أطنان من القمح. وهذه التقديرات وفق متوسط المردود لهذا الموسم.

٢١٠٠ هكتاراً في الرقة

بدوره بين مدير زراعة الرقة علي الفياض أن نسبة الحرائق في هذا العام أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة، بسبب النمو العشبي الكثيف للمحاصيل الشتوية، وهو ما يساعد على انتشار الحريق، ويزيد من صعوبة الإطفاء. وأشار الفياض إلى أن المساحات التي تعرضت للحريق خلال الفترة الماضية بلغت أكثر من ألفي هكتار أغلبها مزروعة بمحصول الشعير، وقد توزعت هذه الحرائق في أبو صخرة ١٠٠ هكتار والطركة ١٠٠ هكتار والمحمودي ٣٠٠ هكتار والطويحينة ١٠٠ هكتار وقرى الدروبية والمرندية والعمارة والحسان والمنفعة، وبلغ مجموع الحرائق فيها بحدود ألف هكتار وفي قرية العويد غرب بلدة عين عيسى بلغت المساحة المحروقة ٢٠٠ هكتار، وفي قرية المغلة تعرضت ٥٠ هكتاراً مزروعة بالفصحة بالحريق بشكل كامل إضافة إلى وجود مساحات صغيرة موزعة على باقي مناطق المحافظة يصل مجموع مساحتها إلى ٣٠٠ هكتار، معتبراً أن أغلب حالات الحرق ناجمة عن عدم الشعور بالمسؤولية وقلة الوعي والإهمال، إضافة لعدم وجود سيارات إطفاء للحرائق، ويقدر متوسط إنتاج الهكتار الواحد من الشعير البعل بحدود ٢٥٠٠ كغ.

٦٢٠ هكتاراً في الحسكة

من جانبه أكد مدير زراعة الحسكة عامر سلو حسن أن مساحة المحاصيل التي تعرضت للحريق خلال الموسم الحالي تجاوزت ٦٢٠ هكتاراً أغلبها مزروعة بمحصول الشعير، وتوزعت هذه المساحات إلى مناطق رأس العين ١٣٠ هكتاراً وتل براك ١٢٠ هكتاراً والحسكة ٨٠ هكتاراً والشاددي ٩٠ هكتاراً إضافة إلى ٢٠٠ هكتار متفرقة في مختلف المناطق، منها ٢٥ هكتاراً مزروعة بالقمح. وبين مدير الزراعة نسب الضرر في هذه المساحات بلغت ١٠٠٪ ولم يتم تحديد المتسبب بهذه الحرائق ونسبت إلى مجهولين، مقدراً كمية الإنتاج الذي تمت خسارته نتيجة هذه الحرائق بأكثر من ألف طن من مادة الشعير، أما القمح فهي بحوالي ١٢٥ طناً.

وتشير مصادر أهلية في أغلب المناطق الزراعية إلى أن أسباب معظم الحرائق الإهمال وقلة المسؤولية الناجمة عن إلقاء أعقاب السجائر على الطرقات العامة، ما يتسبب في هذه الحرائق، إضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة التي تساعد في عمليات الاشتعال. كل ذلك يضاف إلى عنصر المفاجأة، حيث تحدث هذه الحرائق بعيداً من علم أهلها الذين يحتاجون وقتاً طويلاً لتوفير الآليات المساعدة لمحاصرة الحريق من جرارات وغيرها، في ضوء قلة وجود سيارات الإطفاء وخصوصاً في الحسكة والرقة، ما يزيد من المساحة المتضررة نتيجة التأخر في السيطرة على هذه الحرائق.



المحصول	القرية	المنطقة	المساحة المتضررة «هكتار»	كمية الإنتاج الفاقد/طن
شعير	مشرفة الحلاج	جبل سمعان	٣٠	٧٠
شعير	هوير		٦	١٨
شعير	عوينات كبيرة		٩	٣٠
شعير	كريكلة		٢٢	٦٦
قمح	دريكلة		٣	١٢
شعير	العويشة	الباب	١١	٢٠
شعير	رسم الحمام	منبج	٥	١٧,٥
شعير	حناءة سلامة	منبج	١,٥	٤,٥
شعير	شنهصة	منبج	٣	٩
شعير	أم أركلة	دير حافر	٤,٥	١٥,٧
قمح	حناءة سلامة	منبج	٠,٣	٢
شعير	حميمة كبيرة	دير حافر	٠,٥	١,٥
شعير	تبارة ماضي	دير حافر	٠,٥	١,٥
شعير	رسم عبود	دير حافر	٠,٥	١,٥
شعير	أم رسوم	منبج	١٥	٤٠
شعير	الخضة	منبج	٣٧	٩٠
شعير	خربة شهاب	منبج	١٥	٤٠
شعير	خربة علاوي / أراضي يادية	منبج	١٧٠	٢٥٥
شعير	الخضة	منبج	٣	٩
شعير	أبو طويل	منبج	٤	١٢
شعير	شنهصة	منبج	١٠٠	٣٠٠
شعير	السلمية	منبج	٣٠	٩٠
شعير	مسكنة (مدينة الغار)	منبج	٣	٩
شعير	أم العمدة	دير حافر	٦	١٨
	مجموع (قمح)		٥٥,٣	١٧٤
	مجموع (شعير)		١٥٥٤,٥	٣٢٨٩

وتابع: فيما يتعلق بتسويق محصول القمح تمت مراسلة وزارة الزراعة للتوجيه بخصوص إمكانية منح شهادات منشأ للتجار أو المتعهدين لتسويق القمح من المناطق غير الآمنة ولم يردنا الرد حتى تاريخه.

واقترحت اللجنة الزراعية الفرعية بطلب، الموافقة على معاملة الجمعيات الفلاحية كقطاع الإفرادى بالنسبة لتعليمات بيع الأكياس مع ضمانته من اتحاد الفلاحين بتوريد هذه الكميات، وقبول التفويض من اللجنة الزراعية الفرعية في دفع ثمن الأكياس، وأن يتم تحريك المبالغ المحصلة للمصرف التجاري على مراحل حتى الساعة ١٢,٣٠ ظهراً وبعد الساعة ١٢,٣٠ يستمر استلام مبالغ المزارعين حتى الوصول إلى سقف الصندوق لدى المؤسسة وهو مليون ليرة، وتحديد تاريخ ٢٠١٩/٦/٩ موعداً للبدء باستلام الأقمح في حلب.

وبين مدير الزراعة أنه تم الاتفاق على تسعيرة الحصاد وتحديد أجور حصاد الهكتار المروي مع دراسة ٣٥ ألفاً، وأجور حصاد الهكتار المروي من دون دراسة ٣٠ ألفاً، وأجور حصاد الهكتار البعل مع دراسة ٢٥ ألفاً، وأجور حصاد الهكتار البعل من دون دراسة ٢٠ ألفاً. أوضح مراد أنه تم اقتراح تشكيل لجنة مشتركة لاستلام المحاصيل الواردة

تجاوزت المساحات المزروعة بالشعير والتي تعرضت للحريق خلال الموسم الحالي ١٥٨٠٠ هكتار إضافة إلى ٨٠ هكتاراً مزروعة بالقمح في محافظات حلب وحماة والرقة والحسكة، وذلك حتى الخامس والعشرين من أيار الماضي، وحسب متوسط الإنتاج في هذه المحافظات تقدر كميات الإنتاج التي خسرتها نتيجة هذه الحرائق بحدود ١٠٣٤٥ طناً من الشعير تقدر قيمتها حسب التسعيرة الرسمية لدى مؤسسة الأعلاف بحدود ١,٣ مليار ليرة سورية. ومن محصول القمح ٢٤٠ طناً تقدر قيمتها بحدود ٤٥ مليون ليرة سورية حسب تسعيرة السورية للحبوب.

ويعود سبب تدمير المساحة التي تعرضت للحريق في محصول القمح إلى أن أغلب المساحات المزروعة بالقمح هي مروية، ولم تنضج بعد، لذلك فهي غير قابلة للحريق، وما تعرض للحريق من القمح هو من المساحات المزروعة بشكل يعل.

رصدت «الاقتصادية» واقع هذه الحرائق من خلال المتابعة مع مديري الزراعة في هذه المحافظات، وكانت أكثر الأرقام وضوحاً من محافظة حلب، حيث أكد مدير زراعة حلب نبيه مراد أن المساحات المزروعة بالحبوب في حلب خلال الموسم الحالي تبلغ من القمح المروي + البعل بحدود ٣٠٠٤٥٧ هكتاراً، ويقارب إنتاجها نحو ٥٩٧١٠٢ طن، أما محصول الشعير فقد بلغ مجموع المساحة المروية + البعل حوالي ٣٨٧١٠٧ هكتارات ويقدر إنتاجها بحدود ٤٧٩٣٥ هكتاراً. مشيراً إلى أنه وفي المناطق الآمنة الواقعة تحت سيطرة الدولة تبلغ المساحات المزروعة والإنتاج الأولي المتوقع لمحصولي (قمح - شعير) للقمح المروي والبعل بحدود ٦٨٢٨٤ هكتاراً. مجموع الإنتاج للقمح بحدود ٢٠٣٥٠٧ أطنان مجموع المساحة للشعير المروي والبعل نحو ١٣٩٦٧٥ هكتاراً، ومجموع الإنتاج للشعير يساوي ١٩٥٩٥٨ طناً. وعن المساحة المصابة بالصدأ الأصفر قال مراد: إن المساحة المصابة بالصدأ الأصفر في المناطق الآمنة ٥٠ هكتاراً في الريف الجنوبي و ١٠ هكتارات في الريف الشرقي من أصل مجموع المساحة المزروعة وبالباقي نحو ٧٠ ألف هكتار.

وأشار مدير الزراعة إلى وجود حوالي ٣٣٠ حصادة تعمل في المحافظة، منها ١٢٥ حصادة في السفيرة و٣٥ حصادة في دير حافر و٧٥ حصادة في سمعان و٧٥ حصادة في منبج و٥ حصادات في الباب و١٥ حصادة في إعزاز، منوهاً بأن المساحة المحصودة من محصول الشعير حتى تاريخ ٢٠ أيار بلغت ١٥ ألف هكتار وبلغ متوسط المردود ٣ أطنان هكتار، وبناءً على كتاب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي رقم ٧٩٤/ص ت ٢ تاريخ ٢٠١٩/٥/١١ المتضمن عدم استلام محصول الشعير إلا من المساحات المرخصة بموجب التنظيم الزراعي وبعد التأكد من إرفاق الكميات المسوقة بشهادة المنشأ، وأن يتم الاستلام من المزارعين حصراً تم التعميم على الدوائر الزراعية في الريف مضمون الكتاب. مع الإشارة إلى أنه تم رفع مقترح لوزير الزراعة من المحافظ واللجنة الزراعية بإمكانية تسويق محصول الشعير للمساحات غير المرخصة وذلك بموجب كشف حسي وثبوتيات الملكية وتمت موافقة رئاسة مجلس الوزراء على ذلك.

١٥٥٥ هكتاراً في حلب

وعن الأضرار التي تعرض لها المحصول نتيجة الحرائق بين مراد أنه قد بلغت الأضرار نتيجة الحرائق محصول القمح (٥٥,٣) هكتاراً، ومحصول الشعير (١٥٥٤,٥) هكتاراً موزعة كما في الجدول أدناه:

مراد: تسويق المحصول غير المرخص بكشف حسي ومن المناطق غير الآمنة عبر لجنة مشتركة

ع الوتر

ملخص إصلاحي

مؤخراً، خصصت الحكومة وقتاً لا بأس به لإعادة تلاوة نياتها في (إصلاح القطاع العام).

الجديد في الأمر، أن (حصّة) الإصلاح هذه التي امتدت لنحو ٣ ساعات، تم تخصيصها للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية ذات الأهمية (الافتراضية) البالغة كإحدى أذرع (الأمن الغذائي) الوطني.. كل ما عدا ذلك كان مجرد تنويعات -أقل شأنًا- على منوال شعاراتنا العابرة لـ (حصص الإصلاح) المعتادة.

على عكس المرتجى، فرغم حضور طيف موسّع للمعنيين بـ (إصلاح القطاع العام)، وما يفترض أن تتمخض عنه مثل هذه الاجتماعات من عناوين ونقاشات وأخذ وردّ وبتائج، فقد كانت (الحصّة) نموذجية في هدونها، بل أقرب إلى مسائيات (التربيت على الأكتاف)، إذ إن أحداً لم يعكر صفو الصمت بطرح عناوين (مفسدة لود) من عبار (التنظيم، الإدارة، العمالة، التكنولوجيا، التسويق، وحقوق الأجيال القادمة) وما إلى ذلك من قضايا شكلت على الدوام شماعة برأسين متعاكسين يفيدان في التبرؤ من عقدة الذنب إزاء تقهقر القطاع العام بمختلف فروعه:

تارة عبر تسويغ إخفاقه للأسباب البديهية إياها، وأخرى عبر حقه بخطة إصلاحية سرية تتناسب جرعته عكساً مع حدة معاناته من (ضغط الدم الانبساطي) الذي يشوه علاقته بالأسواق، وتنافر قدراته الكامنة مع دوره الوطني اقتصادياً واجتماعياً.

للحق، ومع بداية الاجتماع، خيل للمرء وكأنه مفصل في تاريخ إصلاح (غذائية)، تبعاً لكونها أحد أكثر القطاعات وضوحاً في مدخلاتها ومخرجاتها، وبالتالي أكثر سهولة في ابتداء بنائية إصلاحها، إلا أن مجرياته لم تتأخر عن تظهير العجز المستحكم بعدما بدا الفريق الحكومي وكأنه يعلم ما يريد تماماً كما عوم السورين، إلا أن مشكلته ومشكلتنا به، تتلخص بعدم معرفته بكيفية الوصول إلى ما يريد، أو هذا على الأقل ما أوحى به (نظرية الإصلاح) التي تمّ اجترانها خلال الجلسة بعد تكليف مؤسسة (غذائية) بـ: «إيجاد آليات تنظيمية توضح طرق التشاركية بشكل مبسط يسهل التعامل معه مع الشركات والأنشطة كافة».

فمن حيث المبدأ، يوحي إلقاء مهمة التنقيب عن آليات التشاركية مع القطاع الخاص على عاتق (مؤسسة صناعية) عامة تعاني سكرات الإغلاق، بعجز الإدارة العليا للقطاع العام عن تقديم إجابات قطعية حيال مستقبله وتموضعه ودوره، وبهبوط حاد في سقف التوقعات المعقودة على عملية (إصلاحه)، بما يؤسس في محصلته للاكتفاء بوجبة الرمق الأخير من بقايا تنويعات (باطئة)، ريثما يتوافر لدينا من قد يتمتع بتصورات أكثر جرأة وموثوقية.

في ملخصها الختامي، انتهت (حصّة) إصلاح (مؤسسة غذائية) إلى إفلاس معلن لخططنا التشاركية بإضافة حلقة جديدة إلى السلسلة التبسيطية حول (الحضور الإستراتيجي) المباشر للدولة في مستقبل الاقتصاد الوطني، والتي تسربت حلقاتها الركيكة منذ اجتران مساطر (رابحة وحدية وخاسرة)، النتيجة المتوقعة لهذه المقدمات، تشي بنتائج موجبة وصلت بالقطاع العام إلى ما هو عليه اليوم.

في معرض نقض الغبار بظاهر اليد عن (التشاركية في القطاع الصناعي)، طالبت الحكومة خلال الاجتماع بالتخلي عن (العقلية القديمة).

سيكون الاقتصاد الوطني سعيداً لو هي أصغت بالفعل إلى ما تقول، فـ (العقلية القديمة) تتضمن بلا شك نظرنا الفاشلة إلى (حقوق الأجيال القادمة)، إذ يمكن لنا -مثلاً- أن نورثها (حصتها) من الفساد والخسائر الضاربت عميقاً في مؤسساتنا الصناعية بعد تعبثتها بأكياس زهرية، كتب على شرائطها (حماية القطاع العام).

وفي المقابل، يمكن عتقهم من هذا (الميراث).

■ علي محمود هاشم

هل تنوي الحصول على قرض؟

هذه فرصتك للاقتراض من المصارف العامة



■ عبد الهادي شباط

جملة من التطورات سجلتها الساحة المصرفية مؤخراً لجهة الإعلان عن التوسع في منح التسهيلات الائتمانية ومختلف أنواع القروض، وذلك بعد حالة شبه توقف سادت لدى سنوات رافقت الحرب على سورية، إلا أن ذلك الإعلان لا يزال محط جدل في الشارع اليوم لجهة القدرة على التطبيق، وشرائخ المستفيدين الفعليين، وهم قلائد وفقاً لمستوى الأجور والرواتب، على حين يرى مصرفيون أنها إجراءات مصرفية حصرية هدفها الحرص على المال العام وتجنب التعثر، إذ إن المشكلة تكمن في الأجور والرواتب وليس في شروط الاقتراض، ولكن، بين هذا الرأي، وذلك، من المفيد التعرف على مروحة القروض والتسهيلات التي أصبحت متاحة لدى المصارف العامة.

في نظرة على أبرز المنتجات المصرفية التي باتت

متاحة لدى المصارف العامة اليوم، نجدنا نتركز

في المصرف التجاري السوري، إذ وفر المصرف

للمتعاملين: التسهيلات المصرفية التقليدية

كالحسابات الجارية المدينة وحسم السندات

التجارية والاعتمادات المستندية والسلف والكفالات.

إضافة إلى ذلك، وسّع التجاري من نطاق خدماته التسليفية، إذ أضاف قروض التجزئة كالقرض المهني، والقروض الشخصية، وقرض التعليم، وقرض آخر لغاية الترميم. ومؤخراً أطلق المصرف القروض المتوسطة وطويلة الأجل للمشاريع التي تهدف إلى إعادة دوران الإنتاج للمشاريع الإنتاجية، مثل قرض تمويل مشاريع جديدة قيد التأسيس، وقرض لتمويل تطوير أو توسع أو تجديد أو استبدال مشاريع قائمة، وقرض لتمويل المشاريع الصناعية والإنتاجية المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية، وقرض شراء مشروع قائم، وقرض تمويل مشروع مقاولات، وقرض تمويل مشروع توليد الطاقة البديلة.

كما يقدم المصرف قروض السلع المعمرة بالتعاون مع المؤسسة السورية للتجارة وقرض شراء سيارة خاص لجريج الوطن عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية.

التجاري.. بالتفصيل

في التوسع حول بعض تفاصيل قروض المصرف التجاري السوري لكونه يستحوذ أوسع حصّة سوقية للقطاع المصرفي المحلي، بين المدير العام للمصرف علي يوسف أن القرض الشخصي حدّه الأقصى ٢ مليون ليرة لمدة ٥ سنوات وبفائدة ١٢.٥٪، بضمانة كفلاء موطنين رواتبهم لدى المصرف التجاري، ويحد أقصى ١٠ ملايين ليرة لمدة ١٠ سنوات وبفائدة ١٢.٥٪، بضمانة عقارية تغطي ٢٠٠٪.

منوهاً بالرمونة الكبيرة التي وضعها المصرف لزيادة شريحة المستفيدين من هذا القرض، إذ يحتسب القسط على أساس ٤٠٪ من الراتب المقطوع للموظف (بحسب الأنظمة والقوانين) يضاف إليها ١٠٪ من كامل التعويضات المستحقة للموظف ووسطى الحوافز الشهرية، وذلك للوصول إلى أقصى حد من الاستفادة من مبلغ القرض والتي يمكن أن تمتد بشروط الكفلاء أنفسهم إلى عشر سنوات مع وجود ضمانة عقارية من دون كفلاء.

أما قرض الترميم، فحدّه الأقصى ١٠ ملايين ليرة، لمدة لا تتجاوز ١٠ سنوات، وبفائدة ١٠.٥٪، بضمانة عقارية.

وفيما يخص قرض التعليم، فحدّه الأقصى مليون ليرة، لمدة سنة واحدة، يحدد سنوياً بحسب الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة، وبفائدة ٩.٥٪، بضمانة رواتب كفلاء أو بضمانة عقارية تغطي ٢٠٠٪ من قيمته، أما القرض المهني، فحدّه الأقصى ٣٠ مليون ليرة، لمدة لا تتجاوز ١٠ سنوات، وبفائدة ١٢.٥٪، بضمانة عقارية تغطي ٢٠٠٪.

وعن القروض الاستثمارية، بين المدير العام أن أبرزها قرض تمويل المشاريع الصناعية والإنتاجية المتضررة نتيجة الأعمال الإرهابية بنسبة ضرر للمنشأة لا تتجاوز ٥٪، بنسبة تمويل لا تتجاوز ٨٠٪ من المبلغ المطلوب لإقلاع المشروع، بحيث لا يتجاوز سقف القرض ٥ مليارات ليرة، وبفائدة ١٣٪، مدة القرض لا تتجاوز ٥ سنوات، مع فترة سماح سنة كحد أقصى، ويكون التسديد على أقساط ربع أو نصف سنوية، ويقبل المشروع المتضرر كضمانة ضمن

شروط محددة. أما قرض شراء مشروع قائم، فنسبة التمويل لا تتجاوز ٥٠٪ من قيمة الشراء المحددة للمشروع، بما لا يتجاوز سقف القرض، الذي لا يتجاوز ٥ مليارات ليرة، وبفائدة ١٣٪، ومدة القرض لا تتجاوز ٥ سنوات مع فترة سماح لا تتجاوز السنة. وفيما يخص قرض تمويل مشروع مقاولات، فنسبة التمويل لا تتجاوز ٥٠٪ من قيمة الشراء المحددة للمشروع، بما لا يتجاوز سقف القرض، الذي لا يتجاوز المليون ليرة، وبفائدة ١٣٪، ومدة القرض لا تتجاوز ٣ سنوات، مع فترة سماح لا تتجاوز السنة.

أما قرض تمويل مشاريع توليد الطاقة البديلة، فنسبة التمويل لا تتجاوز ٥٠٪ من تكلفة المشروع، بسقف لا يتجاوز ٢ مليار ليرة، وبفائدة ١٠.٥٪، ومدة القرض لا تتجاوز ١٠ سنوات متضمنة فترة سماح سنة كحد أقصى.

وعن أهم الخدمات التي يقدمها المصرف بين المدير العام أن الخدمات المصرفية التي يقدمها التجاري السوري تتوزع على فتح الحسابات بأنواعها من ودائع تحت الطلب وحساب التوفير وودائع لأجل سوري وأجنبي، وخدمات الدفع الإلكتروني (توطين الرواتب - خدمة دفع الفواتير - خدمة التحويل بين حسابات البطاقات - دفع أقساط القروض - إصدار بطاقات مسبقة الدفع)، ويجري العمل حالياً على تفعيل بعض الخدمات الإلكترونية من خلال موقع المصرف على شبكة الإنترنت وبناء تطبيق موبايل يتيح هذه الخدمات عن طريق الهاتف الجوال.

إضافة إلى خدمة الصناديق الحديدية وخدمة الحوالات الفورية، وتصريف العملات الأجنبية البنكنوت والاعتمادات المستندية وحسم السندات التجارية والتسهيلات والقروض. وحول الكفالات، فقد تم تخفيض مؤونة الكفالات لتصبح ٤٪ أولية و٨٪ نهائية، إضافة ويقوم المصرف بإصدار كفالات مؤقتة بمؤونة ٤٪ ضمن حدود ١٠٪ من قيمة التسهيلات ويسقف ١٠ ملايين ليرة في حال استعمال المتعامل لكامل التسهيلات، وتمديد كفالة نهائية للمتعامل الذي استحققت تسهيلات ومنح كفالات بمؤونة ٤٪ أولية و٨٪ نهائية بضمانة وديعة لأجل مجمدة، ومنح تسهيلات في الكفالات من دون وجود عقود مناقصات بما لا يتجاوز ١٠٠٪ من قيمة الضمانات المقدمة.

ولفت المدير العام إلى أنه يجري العمل حالياً على توسيع مراكز الكوات الحدودية الموجودة وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٣ تاريخ ٢٠١٩/٣/٢٨ على أن تصبح مكاتب تقدم الخدمات كافة وعلى مدار ٢٤ ساعة، وافتتاح مكتب خدمات في القسم القنصلي بوزارة الخارجية والمغتربين كخطوة تسهم في تسهيل عملية تسديد الرسم القنصلي وتوفير الوقت والجهد على المواطنين، كما أنها تخفف من الضغط على فروع المصرف.

وبحسب المدير، فإنه تسهلاً لاستيفاء رسوم جوازات السفر وتخفيف عبء التنقل على المواطنين تم افتتاح مكتب في إدارة الهجرة والجوازات بدمشق وريفها على أن يتم التوسع مستقبلاً في باقي المحافظات علماً أن هذه الخدمات تقدم حالياً من خلال فروع المصرف في المحافظات.

قروض العقاري

يقدم المصرف العقاري القرض الإنمائي، إذ يبين مدير التسليف لدى المصرف أكرم درويش أنه يتم منح القرض بسقف يصل إلى ١٠ ملايين ليرة سورية لأصحاب العقارات الصناعية والتجارية والمهن الحرة، إضافة إلى قروض

قروض الصناعي

بين المدير العام للمصرف الصناعي عمر سيدي أنه يتم منح القروض لشراء الأراضي في المدن الصناعية، وقروض التأسيس، وقروض شراء الآلات والتجهيزات، والقروض التنموية غير محددة الغاية، على أن تكون هذه القروض ضمن حزم القروض الطويلة الأجل، مدتها ١٠ سنوات، وبمعدل فائدة حدود ١٢٪، إلى جانب القروض المتوسطة الأجل من ٢ حتى ٥ سنوات، بمعدل فائدة نحو ١١٪، وقروض قصيرة الأجل حتى سنتين بمعدلات فائدة نحو ١٠٪.

تتدرج قروض الحرفيين وأصحاب المهن ضمن القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، بينما تبقى القروض الطويلة الأجل خياراً أمام الصناعيين وخاصة أن قروض التشغيل أي رأس المال العامل عادة ما تكون مدتها أقصر. كما أن هناك تسهيلات خاصة لأصحاب الفعاليات الصناعية في المناطق المتضررة مثل القابون وجوبر وعدرا وحوش بلاس وغيرها في مختلف المحافظات السورية، حيث يمكن منحهم قروض بمعدلات فائدة مخفضة.

قروض الزراعي

وأوضح مدير في المصرف الزراعي أن القروض المتاحة لدى المصرف باتت تمثل قائمة واسعة، وتشمل القروض الموسمية والخطة الزراعية لحاصيل الحبوب من القمح والشعير والظن والشوذر السكري، والقروض القصيرة الأجل والثروة الحيوانية لتربية الأبقار وتسمين العجول والخراف والماعز والمداجن لتربية الفروج والدجاج البياض، إلى جانب قروض النشاط الزراعي الصناعي، وقروض البيوت البلاستيكية ومعامل الألبان والأجبان والبرادات الثابتة والمتنقلة وتختلف معدلات الفائدة باختلاف آجال القروض.

قروض الموظفين

بين معاون المدير العام لمصرف التسليف الشعبي عدنان حسن أنه يتم منح قروض الدخل المحدود للعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين بسقف مليون ليرة، وقروض الفعاليات المهنية والحرفية وقروض خاصة لترتيب أجهزة السخان الشمسي، مع ملاحظة بقاء قرض الدخل المحدود في المقام الأول لجهة رواجه الواسع.

وفي مصرف التوفير، أفاد مدير في المصرف بأن قرض الدخل المحدود هو الأبرز، والذي عدل سقفه ليصبح مليون ليرة بدلاً من ٥٠٠ ألف ليرة، إضافة إلى قرض المهن العلمية من أطباء ومهندسين وصيادلة بسقف يصل إلى ٥٠ مليون ليرة، وبدء تفعيل جميع أنواع القروض الواردة في نظام عمليات المصرف مع بقاء قرض الدخل المحدود في واجهة عمل المصرف لجهة اتساع ارتفاع عدد الطلبات الخاصة به مقابل القروض المختلفة التي يمنحها المصرف.

حزام واحد وطريق واحد

تنفذ أكبر مشروعات البنية التحتية والاستثمار في تاريخ البشرية

الصين تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول التي يمر بها كل من «الحزام» و«الطريق»

الآسيوية وغيرها لجذب استثمارات لتطوير بنيتها التحتية، ورغم العديد من المشكلات، تمضي الصين في تنفيذها بجديّة. لتكون أكبر مشروعات البنية التحتية والاستثمار في تاريخ البشرية.

على الصعيد الأوروبي انقسمت دول أوروبا بين متفائل وقلق، فبدأ الحماس في أوروبا الشرقية والوسطى للاستثمارات الصينية واضحة، حيث يرى رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان: أن البعض يعتبر يقظة الصين وآسيا تهديداً ونحن نرى فيها مرحلة هائلة.

أما دول أوروبا الغربية وخاصة الشمالية لا تخفي قلقها من إخفاء طموح الصين للهيمنة على العالم، وتلتزم عدة دول أوروبية الحذر كالمنايا وفرنسا.

ألمانيا عبرت عن تحفظات، حيث رأى وزير الخارجية سيغمار غابرييل في شهر آب الماضي: إذا لم نحضر إستراتيجية في مواجهة الصين، فإنها ستنتج في تقسيم أوروبا.

أما فرنسا وفق وكالة الصحافة الفرنسية فإنها تتخذ موقفاً وسطياً، حيث قال وزير الخارجية الفرنسية جان إيف لودريان: إن هدف فرنسا ليس قطع الطريق على الصين، ولكن يجب إقامة شراكة تستند إلى المعاملة بالمثل في فتح الأسواق، الصينيون يفضلون صيغة (الكل رابحون، لم لا) شرط ألا تكون الجهة نفسها رابحة مرتين.

أهم المراحل التي ستمر بها المشروعات التي تندرج تحت المبادرة تلخص بست مراحل وهي:

١. الجسر القاري الأوراسي الجديد.
١. ممر الصين - شبه الجزيرة الهندية.
٢. ممر الصين - آسيا الوسطى - غرب آسيا.
٣. ممر الصين - باكستان.
٤. ممر الصين - بنغلاديش - الهند - ميانمار.

التمويل

حذرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد من مخاوف دين محتملة للدول الشريكة في المشروعات المشتركة، وأشارت إلى أن من التحديات ضمان وصول الحزام والطريق فقط وإنما اقتضت الحاجة، والثاني هو التركيز على سياسات مالية سليمة.

وكانت قد تعهدت الصين بتخصيص ١٢٦ مليار دولار للخطة الطموحة، واعتمدت هذه المبادرة أيضاً على أن تقوم كل دولة مشاركة لتمويل مشروعات البنية التحتية التي تمر بها بنفسها، وتقوم بنوك أنشئت لهذا الغرض بتقديم قروض للتمويل، وأهمها:

- البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIBB.
- صندوق طريق الحرير SRF.

فيما يتعلق بالشرق الأوسط: تشير خطط المبادرة إلى تبنيها ستة خطوط، يمر نصفها أو ينتهي على ضفاف المتوسط. السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط تركز على تهدئة المنطقة التي توصف عادة بعدم الاستقرار، بسبب الحروب والإرهاب، والأهم تأمين أكبر قدر ممكن من الاستقرار الأمني.

المبادرة لمواجهة «الحمائية» الأميركية:

• أعلن في نهاية القمة التوصل إلى توافقات واسعة في إطار المبادرة، مع سعي لطمأنة المتشككين في أن مشروع البنية التحتية الهائل سيركز على «تنمية مفتوحة ونظيفة وصديقة للبيئة» مع الأطراف المختلفة، التي تجري مشاورات على قدم المساواة.



يرى خبراء أن مبادرة «الحزام والطريق» تمثل مشروعاً للأخذ بزمام الريادة العالمية.

تهدف المبادرة إلى التواصل والتعاون بين الدول على أساس تجاري واقتصادي، وتعد هذه المبادرة منافسة لاتفاقية الشراكة التجارية بين الدول المطلة على الأطلنطي التي تقودها الولايات المتحدة.

يأمل الرئيس «شي» في إيجاد مواطن رابحة لاحتياجات النقد الأجنبي الضخمة لدى الصين أغلبيتها عبارة عن استثمارات في الأوراق المالية الحكومية الأميركية منخفضة العائد. - يريد الرئيس «شي» أيضاً إيجاد أسواق جديدة للشركات الصينية مثل شركات السكك الحديدية للطائرات الفائقة السرعة، بالإضافة إلى توفير أسواق لصادرات بكن من الإسمنت والصلب والمعادن الأخرى.

وقعت أكثر من ١٠٠ دولة ومنظمة دولية وناثق تعاون مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق.

ونفذ ٢٨ مشروعاً في عدة دول مختلفة باستثمارات تبلغ ٥,٤ مليارات دولار، كما بنيت شبكة كبيرة من خطوط السكك الحديدية في إطار المبادرة التي وصلت إلى ٤ آلاف خط تربط بين الصين ودول آسيوية وأوروبية، وتخطت الاستثمارات الأجنبية بين دول الصين ودول المبادرة ٧٠ مليار دولار.

وتتضمن المبادرة تشييد شبكات من السكك الحديدية، وأنابيب نطق وغاز، وخطوط كهرباء، وإنترنت، وبنى تحتية بحرية، ما يعزز اتصال الصين بالقارة الأوروبية والإفريقية. من جهة أخرى يبدو أحياناً أن الطموحات الصينية يناقض بعضها بعضاً، مثلاً هل مشروع «الحزام والطريق» وسط آسيا أكثر ربحاً من الاستثمار في سندات الخزنة الأميركية مع النظر إلى الحوافز المختلفة لتضارب المصالح؟

وأطلق بعض المتشائمين والمشككين على المبادرة اسم «طريق واحد... فح واحد».

الصين تُريد تنفيذ المبادرة

كحل لمشكلات اقتصادية عديدة، على حين تريدها الدول

تقلبت أسعار الصرف بالنسبة للشركات الصينية. العديد من الدول مثل روسيا وإيران وباكستان وفيتنام والهند وماليزيا تستخدم اليوان في التسويات التجارية.

من المهم الإشارة إلى أن وحدات السحب الخاصة التي تعد بمنزلة عملة احتياطي في البنوك المركزية تتألف من ٥ عملات منها اليوان الصيني ١٠,٩٢ بالمئة، كما هو واضح نسبة اليوان في هذه العملة الخاصة أخذ بالتزايد فقبل عدة سنوات كان قريباً من الهه بالمئة. يعتبر تعزيز اليوان عالمياً أحد أهداف مبادرة الحزام والطريق، ومن طموحات الصين في المستقبل غير البعيد السعي لتطوير المبادرة الحالية لتكون مستقبلاً «حزام واحد... طريق واحد وعملة واحدة بالمقابل الصين تمتلك أكبر احتياطات بعملة أجنبية في العالم برصيد أكثر من ٣ تريليونات دولار.

المحور الجيوسياسي

يُعتقد أن المسار البحري بل حتى البري بتفاصيلهما كافة قد تم تصميمهما ليس فقط لأهداف تجارية بحتة، وإنما أيضاً لأهداف أخرى جيوسياسية، قد تولد مستقبلاً تحالفات من نوع آخر، بعض البلدان استشعرت مخاطر تعاضم دور الصين التجاري، وبدأت مفاوضات لبناء بنية تحتية إقليمية مشتركة. أستراليا والولايات المتحدة والهند واليابان تسعى لخلق تحالف يحد من الهيمنة الصينية.

انطلقت فعاليات منتدى «حزام واحد، طريق واحد»، في بكين في الـ ٢٥ نيسان ٢٠١٩ بحضور قادة وزعماء ٣٧ بلداً بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

قال الرئيس الصيني (شي جين بينغ) في ختام أعمال المنتدى إنه كان هذا العام أكثر أهمية من المنتدى الأول وجذب المزيد من البلدان، وحقق المزيد من النتائج، وأضاف: «تمكنا من تحقيق توافق واسع في الآراء في مجال التعاون المغيد.

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، أن الجهات المشاركة في أعمال المنتدى وقعت اتفاقيات لمشروعات تزيد قيمتها على ٦٤ مليار دولار.

د. قحطان السيوي

أطلقت الصين مبادرة «حزام واحد، طريق واحد» أو ما يُعرف بمبادرة الحزام والطريق إحياءاً لطريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، تغطي المبادرة اليوم ٦٨ دولة، أي نحو ٦٥ بالمئة من سكان العالم، وما يقارب ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتعتبر من أكبر مشروعات البنية التحتية والاستثمار في العالم. في عام ١٨٢٠ كان الاقتصاد الصيني أكبر اقتصاد في العالم (بمقياس الناتج المحلي الإجمالي) كنسبة مئوية من الاقتصاد العالمي، ووصل إلى أدنى مستوياته خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٨.

الاقتصاد الصيني المُخطط بدأ بالتوسع في عام ١٩٧٨ واستمر ينمو بمعدلات كبيرة قاربت ١٠ بالمئة لغاية عام ٢٠١٤. المبادرة التي أطلقتها الصين عام ٢٠١٣ هدفت لدعم قدرتها الهائلة على التصدير وتعدد مصادر الاستيراد. بادرت الصين بإحياء طريق الحرير القديم الذي كان يربطها بأوروبا وسمته «الحزام» والطريق البحري القديم وسمته «الطريق تقول الصين إنها تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الدول التي يمر بها كل من «الحزام» و«الطريق» ويتضمن الحزام طرقاً سريعة وخطوط سكك حديدية.

الخريطة التالية توضح مسار «الحزام» (المسار البري) و«الطريق» (المسار البحري):
توضح المسارات البرية والبحرية وسكك الحديد: أنفقت الصين أكثر من ٩٠٠ مليار دولار على هذا المبادرة التي تتضمن المحاور التالية:

المحور التجاري

الصين ترغب في المحافظة على أسواق التصدير، وفتح أسواق تصدير جديدة وهذه المبادرة ستخلق تعاوناً تجارياً ثنائياً أو أكثر يتحول تدريجياً إلى تحالفات تجارية ترسخ مكانة الصين تجارياً. البعد التجاري المحور الأساس الذي تنطلق منه الصين لتحقيق أهداف أخرى «غير تجارية».

في عام ٢٠١٧ بدأت الصين تجني ثمار مبادرة «الحزام والطريق» ارتفعت صادراتها إلى الدول التي تقع ضمن المسارين بنسبة ١٦٪ ونمت وارداتها بنسبة ٢٧٪.. زيادة الواردات تؤدي غالباً لزيادة الإنفاق الاستهلاكي وهذا أيضاً هدف مهم تسعى الصين لتحقيقه إضافة لتعزيز الصادرات ضمن خطة نمو الاقتصاد الصيني.

المحور النقدي

تسعى الصين لزيادة نسبة التبادل التجاري بالعملة الصينية «اليوان» ومن فوائده تقليل تكلفة التبادل التجاري وتقليل وقت التسوية (قياساً بالتعامل بالدولار أو اليورو) وتقليل مخاطر

شبكة كبيرة من خطوط السكك الحديدية وصلت إلى ٤ آلاف خط تربط بين الصين ودول آسيوية وأوروبية

المبادرة، وعلى رأسهم واشنطن، والهند، واليابان، يأخذون عليها أنها تدعم خاصة الشركات الصينية وتشكل «فخ ديون» للدول المستفيدة منها وتضر بالبيئة.

تعد روسيا، وباكستان، أبرز الدول الداعمة للمشروع. يزداد قلق الأوروبيين والأميركيين من المشروع، وظهر ذلك جلياً في اقتصار مشاركة هذه الدول في القمة على الوزراء، على حين لم ترسل واشنطن أحدًا.

الاستثناء الأوروبي الوحيد كان رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي الذي انضمت بلاده إلى المبادرة الصينية في مارس (آذار) الماضي، لتكون أول دولة من مجموعة السبع، تقدم على هذه الخطوة.

يشير الاسم إلى شبكة الطرق البرية والبحرية التي يتعدى طولها ١٠ آلاف كيلومترات تربط الصين، وأوروبا مروراً بالشرق الأوسط.

قال فيكتور جاو، وهو معلق على الشؤون الخارجية ومسؤول سابق في وزارة الخارجية: «ما مبادرة الحزام والطريق؟ هل هي مؤسسة دولية؟ أو أقرب إلى كونها هيكلًا مترافقًا مثل مجموعة الدول السبع أم إنها مجرد منتدى؟ أعتقد أن هذا لم يحسم بعد». ويتوقع أن يصبح تنسيق مبادرة الحزام والطريق مؤسسياً بشكل أكثر في غضون الأعوام الثلاثة إلى الخمسة المقبلة. تتخبط في هذا الأمر مبالغ ضخمة من التمويل، إذ سجلت وزارة التجارة الصينية ٩٠ مليار دولار في الاستثمار المباشر في مشروعات الحزام والطريق، في الفترة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠١٨، وسلسلة مبادرات بقيمة ٦٠٠ مليار دولار.

وقال بنك الصادرات والواردات الصيني، الذي يمول نحو ربع هذه المشروعات، إن لديه أكثر من تريليون رمينبي (ما يعادل ١٤٩ مليار دولار) في شكل قروض مستحقة على مبادرات «الحزام والطريق».

من المفيد أن نشير أخيراً إلى ما كتبه (نيوت غينغرش) الذي كان رئيساً للكونغرس الأميركي، في مجلة «النيوزويك» في ٢٩ نيسان الماضي قائلاً: (إن سياساتنا تفشل لأنها ليست مستندة إلى الواقع، بل إلى صور عن الواقع شكلناها لأنفسنا كما أن جزءاً من قراءتنا للصين كان يعتمد على غرورنا وعلى رغباتنا).

الواقع إن غينغرش عبّر عن مصادر قلق الغرب الأميركي الأوروبي ورؤيته الحقيقية القائمة على الخوف من الصين حاضراً ومستقبلاً.

الإقليمية RCEP في إستراتيجية السياسة الخارجية للصين، فمن المهم أن ننظر إلى الدول الأعضاء المعنية بالمبادرة. فهي تشمل البلدان من الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية.

إلى جانب ذلك، تهدف الصين إلى تعزيز مبادرة الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية لتخفيف التوترات السياسية مع الشركاء في جنوب شرق آسيا بالمشاركة المباشرة في حل النزاع الإقليمي في بحر جنوب الصين «فيتنام والفلبين وماليزيا وبروناي، والمهمة الإستراتيجية لموسكو هي الحصول على التكامل في الإنتاج والتوزيع والتكنولوجيا مع آسيا والمحيط الهادئ».

مبادرة الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية كمشروع للتكامل، وراه رغبة الجانبين للمضي قدماً نحو بناء الشراكة الأوراسية الشاملة، لبناء تعاون جيواستراتيجي على مساحة الجغرافيا بين روسيا والصين و«آسيان» كمراكز رئيسة للفوذ.

الدافع وراء مصلحة روسيا في تعزيز المبادرات الصينية هو رغبة موسكو في مواءمة النظام المالي والتجاري العالمي والهيكل وتعزيز دور البلدان غير الغربية.

قال يوري أوشاكوف، مساعد الرئيس الروسي: إن موسكو تؤيد قيام أوراسيا الكبرى، التي تضم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوراسي، وكذلك مختلف المبادرات الصينية المتعددة، والتكامل المفيد.

وأضاف: (يجب السعي لقيام أوراسيا الكبرى). المشروع الصيني العملاق الذي تريد بكين به تسويق المبادرة التي ستجعلها محورياً للعلاقات الاقتصادية العالمية.

مبادرة صينية طموحة لإعادة إحياء طريق الحرير التاريخي، وتهدف إلى ربط الصين بالعالم، عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية وتضخ هذه المبادرة دماء حيوية في طريق الحرير، وللتعاون الآسيوي والأوراسي، كما تهدف المبادرة إلى تعزيز الحوار والتواصل ومبادرات العملة والتواصل بين الشعوب.

ستقدم بكين ما يصل إلى ٨ تريليونات دولار للبنية التحتية في ٦٨ بلداً.

وأسست الصين صندوقاً استثمارياً برأس مال بمليارات الدولارات لتمويل المشروعات، من أجل «طريق واحد وحزام واحد»، «طريق للسلام وللمشرق والتجارة الحرة المنتقدي

الأميركي في آسيا والمحيط الهادئ، لذلك وفي مواجهة محاولات الولايات المتحدة، الهادفة إلى إنشاء هيكل التكامل الاقتصادي التي من شأنها الحد من النفوذ الروسي الصيني في المنطقة، تعمل موسكو وبكين على بناء تعاون اقتصادي أعمق مع بلدان آسيا والمحيط الهادئ الأخرى. الصين تعتبر تعزيز الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة، أولوية إستراتيجية رئيسة.

لقد كان للأزمة المالية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ تأثير سلبي خطير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في معظم دول المنطقة. في ظل هذه الظروف، فإن المهمة الرئيسة لـ«آسيان»، كمسئق لمبادرات التكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هي إيجاد طرق للتقليل من آثار الأزمة المالية. عرفت دول المنطقة أنه من المستحيل تحقيق هذا الهدف من دون الدعم النشط من دول المنطقة الأكثر تطوراً مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية.

تنظر الصين إلى الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP، كأداة لتعزيز دورها في العمليات الاقتصادية والإقليمية خلال فترة انتقالية لمعظم دول آسيا والمحيط الهادئ، باستخدام آلية للشراكة «آسيان+٣»، كما تأمل بكين بتنفيذ أهداف محددة للسياسة الخارجية أحد الأسباب الرئيسة التي تدفع الصين إلى تكثيف عمليات تشكيل «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP»، هو ازدياد قوة الولايات المتحدة في آسيا والمحيط الهادئ، وهو الاتجاه الذي بدأ في عهد الرئيس باراك أوباما للسياسات الأكثر ترجيحاً في المدى القصير والمتوسط لبكين هو تعزيز مبادرات ومشروعات التكامل الاقتصادي الإقليمي، بما في ذلك طريق الحرير، والحزام الاقتصادي، والشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية.

لذلك، ترى القيادة السياسية الصينية أن مبادرة الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية «RCEP» هي محاولة لمنع تشكيل الهيكل الاقتصادي بين الولايات المتحدة وبين آسيا والمحيط الهادئ، وتجنب خلق تحالف إقليمي مناهض للصين تحت رعاية الولايات المتحدة روسيا والصين، لكونهما قوى عظمى، تتصور بناء العلاقات الإقليمية جنباً إلى جنب مع تشكيل «وحدة المصير المشترك» (كعمود فقري لمفهوم التنمية والأمن بهدف تحقيق التنمية على أساس المصالح والقيم المشتركة) لأهمية ذلك من الناحية الإستراتيجية. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ مبادرة الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية RCEP، يتوافق تماماً مع عمليات الاندماج والمساهمة في التنمية والازدهار العالمي.

من أجل فهم مكان مبادرة الشراكة الاقتصادية الشاملة

• أكد الرئيس الصيني أن مبادئ السوق ستطبق في جميع مشروعات التعاون التي تتضمنها المبادرة التي تهدف إلى إحياء «طريق الحرير» القديم، مشيراً إلى أن الشركات هي المحرك الأساسي لكل مشروعات المبادرة، بينما تلعب الدول دوراً داعماً.

أكد الرئيس شي أن «الجميع دعم فكرة تطوير شراكة، واتفقوا على تعزيز آليات التعاون». أشار البيان الختامي للقمة إلى أن الزعماء اتفقوا على أن يحترم تمويل المشروعات الأهداف العالمية المتعلقة بالديون، وعلى الترويج للنمو الاقتصادي الصديق للبيئة».

أما على صعيد مهاجمة الولايات المتحدة المبادرة الصينية، واتهامها بإيقاع الدول النامية في ديون بعرض تمويل رخيص لا يمكنها تحمله، فقد حاول شي في خطابه تبديد هذه المخاوف. مؤكداً أن المبادرة ستواصل رفض «الحماية»، في انتقاد لواشنطن التي تبنت سياسات حمائية في عهد الرئيس دونالد ترامب.

والمبادرة التي تم اقتراحها عام ٢٠١٣، امتدت من آسيا وأوروبا إلى إفريقيا والأميركيتين وأوقيانوسيا، لتفتح مساحة جديدة للاقتصاد العالمي بنتائج أفضل من المتوقع. ووقع أكثر من ١٥٠ دولة ومنظمة دولية على وثائق تعاون مع الصين في إطار المبادرة. والافتتحت خلال السنوات الخمس الماضية، تجاوز حجم التجارة بين الصين والدول الأخرى المشاركة في المبادرة ٦ تريليونات دولار أميركي، على حين تجاوزت استثمارات الصين في الدول المشاركة في المبادرة ٩٠ مليار دولار.

من جانبه، دعا بوتين الدول المشاركة في المنتدى للانضمام إلى مشروعي الطريق البحري الشمالي و«طريق الحرير» إكمانية ربطه بطريق الحرير الصيني، وبالتالي إقامة طريق نقل عالمي وتنافسي، يربط شمال شرق، وشرق وجنوب شرق آسيا بأوروبا». وأكد بوتين أن هذا المشروع الضخم يعني قيام تعاون وثيق بين دول أوراسيا لزيادة حركة الترانزيت وبناء محطات استقبال البضائع والحاويات في الموانئ، وكذلك المراكز اللوجيستية.

يذكر أن الطريق البحري الشمالي هو وجهة نقل تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ على طول سواحل شمال روسيا في الدائرة القطبية الشمالية.

ويعبّر هذا الطريق بحور الشمال بمحاذاة سيبيريا إلى الشرق الأقصى الروسي على الحدود مع اليابان وكوريا. روسيا والصين تعملان معاً للحد من النفوذ الاقتصادي

Transport Insurance

لأننا ضمانك الأكبر تقدم لك ..

حماية بضائعك من أخطار النقل



المؤسسة العامة السورية للتأمين
Syrian Insurance Company



لكل النقبائين السوريين باقات خاصة لكم من MTN

الرسائل	الميجابايت	الدقائق	سعر الباقة
500	500	250	1500
1000	1000	500	3000
2000	2000	1000	4500
550	5500	550	5500

*هذا العرض متوفر لجميع الخطوط المسبقة واللاحقة الدفع الحالية والجديدة



أنت كل القصة.

للاشتراك عبر الرمز #131*